

الثورات العربية بين المصالح الأمريكية الإسرائيلية والأحلام الإيرانية القطرية

عبد القادر الهواري

الثورات العربية بين المصالح الأمريكية الإسرائيلية والأحلام الإيرانية القطرية

عبد القادر الهوارى



وزارة الثقافة



الهيئة العامة لقصور الثقافة

رئيس مجلس الإدارة
سعد عبد الرحمن

أمين عام النشر
محمد أبو المجد

مدير عام النشر
ابتهال العسلى

الإشراف الفنى
د. خالد سرور

• الثورات العربية بين المصالح الأمريكية الإسرائيلية والأحلام الإيرانية القطرية
• عبد القادر الهوارى
• تصميم الغلاف: د. خالد سرور
• المراجعة اللغوية: ياسر المحمدى
الطبعة الأولى 2013م
الهيئة العامة لقصور الثقافة
• رقم الإيداع: ٢٣٩٧٩/ ٢٠١٢
• الترقيم الدولى: 978-977-718-597-4
• الطباعة والتنفيذ:
شركة الأمل للطباعة والنشر
ت: 23904096

المتابعة والتنفيذ
عمرو حمدى

الثورات العربية بين المصالح الأمريكية الإسرائيلية والأحلام الإيرانية القطرية

مقدمة

بعد تتابع سقوط حلفاء أمريكا الإستراتيجيين الواحد تلو الأخر باتت مصالحها ووجود إسرائيل في خطر ،كما ظهرت أخطاء السياسة الغربية ومحاولة مصر استعادة دورها داخليا وإقليميا ودوليا، وخروجها من دوائر التبعية لهما وهذا سينعكس على عموم الصراع في المنطقة و يؤثر على الوضع الإقليمي وعلاقات محاوره الرئيسية، سيكون ذلك محطة باتجاه الوقتين الراهن والم ستقبلي.

والدول العربية التي لم تشهد حراكا ثوريا، مجموعتان، الأولى تضم ممالك وإمارات بعضها استعان بالمال والفوائض النفطية في مواجهة أي احتجاجات (دول الخليج) رغم ذلك نجد اعتراضات تحدث على فترات ، تهدف إلى دعم أعضاء برلمان على خلاف مع العائلة المالكة في الكويت، وبعضها قام بخطوات استباقية (الأردن والمغرب) دون انتظار تفاقم الاحتجاجات ، أما المجموعة الثانية

فتشمل الدول التي عانت في العشرين عاما الأخيرة من حروب أهلية واضطرابات وتدمير للبنى التحتية كالعراق ولبنان والجزائر وفلسطين.

القوى الإسلامية ظهرت بقوة وأصبحت محط الأنظار عندما صعدت إلى سدة الحكم في أكثر من دولة عربية فازداد قلق إسرائيل، خاصة أنها ترفض فكرة الدولة الصهيونية ،بل تكفر بالاتفاقات المذعنة، و يبدو للعيان أنَّ السعودية هي الداعمة للنهضة السياسية للإخوان ضد إيران إلا أنَّ خلافا متناميا بين السعودية وتركيا حول التأثير الإقليمي المتزايد للاخوان خاصة أنهم أكثر مرونة في تطبيق الإسلام من نظرائهم السلفيين و هذا يشكل تهديدا لتقويض إستراتيجية الاحتواء السعودية تجاه إخوان دول الخليج.

ثمة تجاذبات قوية تركية وإيرانية منذ أكثر من عام من أجل النفاذ بشكل كبير إلى رقعة الشطرنج الشرق أوسطية ، فتركيا حققت مكاسب جمة بينما إيران خسرت أوراقا كثيرة بعد تراجع شعبيتها في ظل التناقض الآخذ في الاتساع بين السنة والشيعة فلم نجد دولاً تدعم النظام السوري إلا إيران.

قطر هي الدولة العربية الوحيدة التي تتبنى سياسة خارجية نشطة فقد لعبت دورا مقررا في الثورات العربية، فهي حالة فريدة أن نشهد ولادة قوة إقليمية، تمثلها دولة بحجم رأس الدبوس فمن طرابلس إلى تونس مرورا بالقاهرة فدمشق، نشهد دورها. علي

عكس القضية الفلسطينية التي تعاني التهميش، لاسيما أنها القضية المركزية للأمة منذ عقود طويلة والذين يمسكون بخناقها ويحرفون مسيرتها لن ينجحوا إلى أمد بعيد ،كما أصبح بإمكان تنظيم القاعدة أن يشكل هلالا مقلوبا لجماعات عابرة للقومية، يبدأ من أسفله في موريتانيا ويلتقي مع المجموعات الأخري في القرن الإفريقي، سواء لجهة اليمن أو الصومال، متوغلا باتجاه شرق إفريقيا. المشهد الإصلاحى ويتمثل اقتصاديا فى التكامل والتنسيق القطاعى، وسياسيا فى إقامة تجمعات إقليمية بين أقطار متجاورة متشابهة التوجهات السياسية ومتقاربة فى المستويات ألاقتصادية والاجتماعية وهذا له متطلبات مختلفة قبل تطبيق المشروع النهضوي العربي.

الجزء الأول

ملابسات مستقبلنا السياسي المشترك

شغب سياسي

لقد حرق نظام مبارك كل أوراقه ليلقى أمريكا أبداً عارياً ضعيفاً ثم تبعه الآخرون ،إن هذا النظام الذي راهن على أمريكا تماماً لا يجد بديلاً عن مهاجمتها (فقط في العلن بالطبع لاستنفار النخوة الوطنية وعواطف العداء عند أي خلافٍ سطحي يرتئى فيه انتقاصاً أو شبه محاولة لتحجيم مزايا أو مكاسب أو سلطات المنظومة الحاكمة بينما يمد يده قابلاً المعونة ومستجدياً القمح ومنفذاً في طاعةٍ كافة التعليمات، ولا حاجة للتأكيد على تطابق الحال مع بقية الأنظمة العربية ،وقد يبدو للوهلة الأولى كل ذلك مضحكاً وعبثياً، وأتفق على أنه كذلك بالفعل، غير أنه يشف عن حقيقةٍ أخرى أهم وأثبت ،هي أننا في تاريخنا هاجمنا الغرب وصادقناه، حاربناه وهادناه، تقاربنا منه ونفرنا، تاجرنا معه ونلومه على كل مصائبنا ونقائصنا، وعلى الرغم من كوننا مفتونين به – ونستهلك منجزاته المادية بنهمٍ قل أن تجد له مثيلاً – فإننا ما ننفك نهاجمه.

لكن التحولات الجذرية التي طرأت على الشرق الأوسط بفضل الربيع العربي هي التي تجر واشنطن اليوم إلى مواجهة أوضح وأخطر مع روسيا والصين حول الملف السوري. فالحرب الباردة التي اعتقدنا أنها انتهت سنة ١٩٨٩ عادت عاتية وساخنة في الاختلاف الخطير حول التعامل مع الحالة السورية المعقدة واصطفاف المحيط العربي عموما إلى جانب الرؤية الغربية مقابل وقوف إيران مع النظام السوري في لحظة فارقة تستعد فيها إسرائيل إما لعمل عسكري مسنودًا أمريكيا وإما للانخراط في مخطط شيطاني يؤلب بعض الدول العربية لإعلان حرب ضد إيران (تكون نسخة معدلة من الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨) ونكون نحن بالطبع حطبها، وهي لا تخدم لا أمننا ولا مصالحنا بل إنها حرب خاسرة حتى لو ربحنا فيها مواقع ظرفية.

أملي أن يدرك العرب أن قضية سوريا قطعة واحدة من القطع على رقعة شطرنج إستراتيجية دولية عملاقة تتجاوز مجرد اختيار من يحكم دمشق وكيف ومع من؟ هذا ما يشغل رئاسة الولايات ال متحدة.

أما مصر فاللعبة مثلثة،الإخوان وبنية المناورة يتعاملون مع المجلس العسكري برفق ولا يرغبون في أي صدام، لأن موازين القوى وظروف الثورة لصالحهم فهم يتقدمون بثبات لأنهم حريصون على استرضاء أمريكا وطمأنة إسرائيل فهم حريصون

منذ سنوات على حوار منفتح مع الأمريكيين، أصبح علنيا الآن وعلى أعلى مستوى، مصالح أمريكا في نفط الخليج هي الأهم بالنسبة لها، وأنها في سبيل حمايتها سوف تبذل كل ما في وسعها لاستيعاب الثورة المصرية، ولما تبين لها قوة الإخوان أدركت أن المصلحة تحتم عليها التعامل معهم واستمالتهم فخفت لمقابلتهم في منتصف الطريق، ومن يدري، ربما هنأت الدوائر الحاكمة الأمريكية نفسها كون الإخوان هم الأكثر تواجدا في الشارع السياسي و لما يتميزون به من الاعتدال النسبي والعداء الأقل للغرب ومصالحه والأهم من كل ذلك، فهم ليسوا دعاة تأميم أو إجراءاتٍ اقتصادية وقائية مما يهدد حرية الأسواق أما الاختلاف في المزاج، فالرد عليه أن أمريكا لن تتزوجهم وأنها لا بد أن تهادن لتحجيم خسارتها في النظام السابق و الوصول إلى هدنةٍ أو اتفاق من نوع ما فيما يخص إسرائيل ووضعها في المنطقة على الأقل في المرحلةً الراهنة وبالفعل دخل الإخوان مع الأمريكان في مرحلة التفاهمات المكتوبة: الالتزام بكامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل، الالتزام بحقوق المسيحيين والمرأة والابتعاد عن إيران. كان هذا ما يتسرب، ولكن أصبحت الأمور أكثر وضوحا وعلنية، إذ أعلن الإخوان التزامهم بتصدير الغاز لإسرائيل مع تعديل السعر الحالي، والتزامهم باتفاقية الكويز مع الأمريكان والصهاينة. ويزعم العسكريون سرا أو بعضهم على الأقل أن هذا أمر تكتيكي،

ولكن بمفهوم جديد لفكرة تكتيك، فصداقة إسرائيل وأمريكا بدأت منذ ٣٠ سنة تكتيكية والآن هي إستراتيجية وربما تستمر ٣٠ سنة أخرى إذن، ونحن نحذر الإخوان من الانسياق في هذا المفهوم التكتيكي الذي تحول إلي إستراتيجي ونحن لا ندعو إلى صدام مع أمريكا أو إسرائيل، ولكننا نرفض السعي لمرضاتهما، وعلى الإسلاميين في مصر وغيرها من البلاد العربية أن يدركوا أن هذا الانقلاب الأمريكي والغربي في التعامل مع الإسلاميين ليس مفاجئا بل كان حتميا لأن المد الإسلامي ظاهرة تاريخية لا مرد لها، ولابد من الاعتراف بها والتعامل معها. بل لقد قاوموا ذلك بكل ما يملكون من قوة، فهزموا عسكريا في العراق وأفغانستان ولبنان وغزة. أنظمتهم الاستبدادية كانت هي السد الأخير الذي يحول بينهم وبين الإسلاميين كحكام. فبعد سقوطها هذا لم يعد لديهم من خيار سوى تجرع السم أي التعامل مع الإسلاميين كحكام، ولا يعنى هذا أنهم سيقيمون علاقات معهم بحسن نية، ولكنهم سيسعون ما أمكنهم أن يحتووهم ويستأ نسوهم، على أمل الاحتفاظ بنفس علاقات التبعية بأشكال اقتصادية وسياسية متنوعة. ولا مانع شرعا من التعامل معهم على قاعدة المصالح المتبادلة والمتوازنة والعلاقات الندية، وكذلك على أساس توقف اعتداءاتهم على العرب والمسلمين، وعلى أساس عدم تدخلهم في شئوننا الداخلية ، يجب أن يدرك الإخوان وغيرهم أنه لا يجوز

إدارة الصراع بصورة قطرية منفردة، فلا يجوز أن نترك أمريكا كما كان في عهد مبارك، تتعامل مع كل دولة عربية وإسلامية على حدة ويتفرج الآخرون حتى يأتي الدور على أحد منهم. فمصر لن تنطلق في التنمية الاقتصادية إذا سقطت ليبيا في براثن التبعية للغرب، وإذا استمر تمزيق السودان. وبالنسبة لغزة هل سيكون دورنا فك الحصار وتحويل معبر رفح إلى معبر اعتيادي ودعم المقاومة، أم سيكون دورنا هو إقناع حماس بالاعتراف بإسرائيل وهى أمور مفروضة لا يمكن تأجيلها. كذلك هذه المعركة المفروضة على الأمة والمنطقة بتصعيد الحصار والعقوبات على إيران، هل يمكن لإسلاميي مصر أن يلتزموا بصمت القبور إزاءها؟ إن محاصرة إيران ومحاولة ضربها هو استمرار لنفس النهج العدواني الغربي على أمتنا والذي بدأ بالعراق وأفغانستان وكان دائما فى فلسطين ومر على ليبيا والسودان. فهناك معارك مفروضة لا يمكن تأجيلها وهى ليست معارك حربية، فالمطلوب منا موقف سياسي مستقل عن النهج الأمريكي بل ورافض لهذا العدوان مهما كانت الخلافات فلا يجوز بعد أن تم طرد أعمدة الدكتاتورية في مصر وليبيا وتونس واليمن أن يواصل الحكام الجدد نفس سياسة فتح النوافذ والأبواب للأمريكيين على نفس الأسس السابقة.

اطمئنان الأمريكيين بالنسبة لمصر يزداد مع الأيام، وهم مع هذا المزيج الجديد العسكري - الإخواني وهو مزيج إجبارى

في ظل الضعف الليبرالي، وهم يرون في العسكريين أشخاصا مختبرين في صداقة الولايات المتحدة والسلام مع إسرائيل وعدم الالتزام الإسلامي. ويرون في الإخوان والسلفيين قوة مدنية قابلة للتطوير والتشكل على الطريقة التركية وإن كان الأمر هنا لا يخلو من مغامرة، وهذا هو المعنى الأعمق لمصطلح الفوضى الخلاقة - انظر كتاب حرب اللاعنف وعلاقتها بالفوضي الخلاقة - فالمقصود بالفوضى الخلاقة، هو السماح للإسلاميين بالوصول للحكم، مع محاولة تغييرهم وهم في موقع الحكم، وهو الأمر الذي يتطلب ممارسة ضغوط عليهم من أسفل، وعبر وسائل جماهيرية واقتصادية، مما يحدث بعض الاضطرابات.

فكما قلت إن الظروف تفرض وصول الإسلاميين للحكم ولا بأس من مواصلة الحوار والتأثير عليهم من موقع السلطة، وهذا ما يحدث في مصر، لذلك فإن العسكريين سيلعبون دور الطرف العاقل والمجرب في هذه العلاقة المثلثة. وكل طرف من الثلاثة يوهم كل طرف من الاثنين الآخرين أنه هو الأقرب إليه في تجربة تركيا نجح حزب العدالة والتنمية في استخدام الغرب في إضعاف الجيش وإخراجه تدريجيا من معادلة السلطة السياسية المباشرة. ولكن الوضع في مصر لا يستقيم هكذا، بل على العكس فإن الطرف الذي سيبرهن على أصالته في رفض النفوذ الأمريكي الصهيوني في مصر هو الذي سيفوز في الصراع ويتبوأ عرش مصر،

والإخوان هم الذين سيخسرون في هذه اللعبة المثلثة الطريف أن هجمات إلعلمانيين على الإخوان طوال الشهور الماضية تركز على تشددهم، وهذا أمر يعكس حالة غريبة من عدم المتابعة، ذلك أن أغلب النقد المنصف للإخوان من المفترض أن يأتي في مجال تساهلهم أو روحهم العملية المفرطة، وتراجع فكرة التمسك بالأدلة الشرعية وميلهم الشديد للبرجماتية. ففي هذا المجال مثلا وجدنا الإخوان يفاجئون الجميع بموقفهم من التطبيع مع إسرائيل ، فيما سموه الالتزام بالاتفاقيات التجارية وإذا التزم الإخوان حقا بما يقولونه من تصريحات فإننا لن نجد تغييرا كبيرا عن سياسات العهد السابق، ولكنني ما زلت أقول لعلها مناظرة لأن العدوى انتقلت للسلفيين فتصوروا أن العمل السياسي يعنى التحلل من الضوابط الشرعية تحت شعار المصلحة أو تحت شعار أن الحاكم المسلم قد يرى مالا نرى.

أما العسكريون فيقولون للأمريكان نحن أقرب إلى بعضنا البعض وبيننا عشرة طويلة عمرها ٣٠ سنة، ومن مصلحتكم أن يكون الرئيس منا، خاصة ونحن نضمن المرجعية المدنية غير الدينية، كما أننا برهننا على التزامنا بكامب ديفيد والسلام مع إسرائيل، ويأتي هذا الحوار امتدادا لحوار عمر سليمان معهم حتى أصبح هو مرشحهم المفضل لخلافة مبارك، حتى من قبل الثورة، ثم أيدوه بعد الثورة، ولكن القرار كان للشعب الذي رفض عمر

سليمان كما رفض مبارك، ويقول العسكر للإخوان أنهم معهم وسيواصلون الطريق معهم لطمأنة الأمريكان لأنهم إذا رأوا حكما إسلاميا خالصا لانقضوا على مصر ولأرهقونا بألف طريقة، واعتقد أنهم سيتوصلون لصيغة ما ترضى الجيش في الدستور.

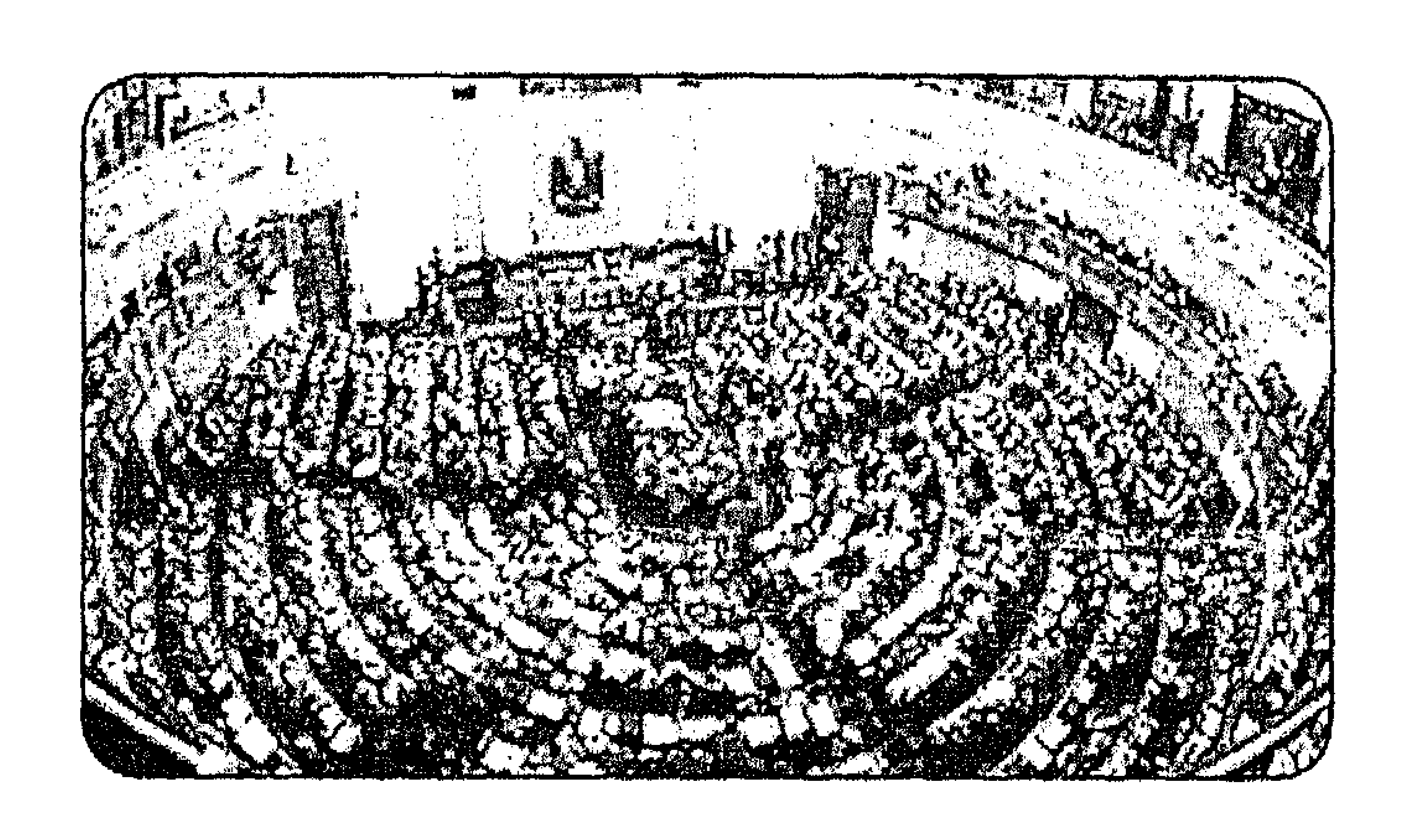
وللحقيقة من حق الإخوان أن نتركهم يجربوا الحكم وأن نترك لهم فرصة كافية قبل أن نوجه لهم أي انتقادات جادة ، ولكن هناك أمور عقدية لا تحتمل التأجيل، وهى المتعلقة بالحلف الصهيوني الأمريكي وأهمية هذه الملاحظات في التالي: فالذي ننتظره الآن بعد عناء المرحلة الانتقالية أن تنطلق البلاد في طريق النهضة والتقدم، وهذا لا يحدث بالتدريج دوما، بل لابد من لحظة الإقلاع التي تحقق طفرة في السياسات الداخلية التنموية وفى السياسات الخارجية المكملة لها في حزمة واحدة متكاملة. فهل ستفلح الطريقة الإخوانية الزاحفة ؟

الإسلاميون وتعاطي الديمقراطية

لا يُمكن الحديث عن الإسلاميين ككتلة واحدة نقيس بعدها طبيعة موقفها من الثورات العربيّة، فثمة مساحة واسعة من التباينات الفكرية والسياسية في الفضاء الإسلامي، وهناك تيارات وجماعات وأحزاب تقع في موقع الوسط واليسار ولهم موقف يتمايز عن موقف الإسلاميين المحافظين (التيارات السلفيّة بأطيافها)؛ فموقف جماعة الإخوان، والحركات التي تجاوزت الأطر التقليديّة للإخوان كالعدالة والتنمية التركي والمغربي والنهضة التونسي، والوسط المصري، إضافة إلى أعداد من النخب الثقافيّة والمجموعات الصغيرة كان دوماً أكثر وضوحاً في قبولها بالديمقراطية والمجتمع المدني وأكثر تقدماً في موقفها من الثورة.

وكانت أول مرحلة تماسّ بين النظام الديمقراطي والفكر الإسلامي في القرن التاسع عشر، فمن ناحية اتجهت أولى البعثات الطلابية للدراسة في الغرب ونتج عن ذلك اقتراب المُبعثين الذين صاروا في ما بعد نُخباً فكرية وسياسية من النظام

السياسي الديمقراطي في أوروبا، وكان لا يزال في مرحلة التشكّيل، ومن ناحية أخرى أتت حِقبة الاستعمار التي دُشِّنت فيها أولى البرلمانات في الدول العربيّة المُستعمَرة، كما في مصر والمغرب والجزائر وسوريا والعراق وسواها وتشكلت أولى الأحزاب في المجتمع السياسى العربى.



ومن جانبها قامت الدولة العثمانية في المرحلة الزمنيّة نفسها بتأسيس برلمان مُنتخب (مجلس المبعوثين)، وطوال هذه المرحلة – منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين– لم يلقَ النظام الديمقراطي أو المشروطيّة كما كان يُطلق عليه مُقاومة تُذكر من قِبل عُلماء الشريعة ورموز الفكر الإسلامي، بل إن بعض الشخصيات المحورية في الفكر الإخواني كحسن البنّا، الذي على الرغم من موقفه من الأحزاب فإنه اعتبر النظام النيابي الدستوري

هو أقرب النُظم السياسيّة إلى الإسلام لكن هذا القبول الضمني بالنظام النيابي الديمقراطي في تلك المرحلة المبكّرة لم ينتج عنه تنظير فقهي وفكري واسع لطبيعة علاقة النظام الديمقراطي بالشريعة، فلم تصدر دراسات أو كتب تتحدث عن علاقة الديمقراطية بالشريعة، ومساحات التلاقي والتعارض إن وجدت وهذا قبول عملي يسبق التنظير.

وفي منتصف القرن العشرين وما بعده في عقود السبعينيّات والثمانينيّات، بدأت تُطرح مجموعة من الاعتراضات والأسئلة حول مدى توافق الديمقراطية مع الإسلام، وكان حزب التحرير من أوائل من طرح جملة من الاعتراضات ، لكن أكثرها شيوعاً نتج بعد ذلك من تيارٍ بدأ ينمو بوضوح في العالم العربي خلال هذه المرحلة، هو التيار السلفي وتنطلق اعتراضات التيار السلفي من بعض النصوص الشرعيّة التي يرى أنها تتعارض مع فكرة النظام الديمقراطي، إضافة إلى استحضار واضح للتجربة السياسية في التاريخ الإسلامي.

وتتمثل أبرز هذه الاعتراضات في الآتي:

١- أن الديمقراطية منتج غربي لا علاقة له بتراثنا السياسي الإسلامي

٢- أنه يقوم أساساً على مبدأ حكم الشعب، وفي الإسلام الحكم للشريعة لا للشعب.

٣- أن الديمقراطية تجعل القرار واختيار الحاكم مرهوناً بكل الناس العالم والجاهل وأهل الصلاح وأهل الأهواء والمُبتدِعة على السواء، وفي النظام الإسلامي يجب أن يكون القرار مرتَهَناً بأهل الحل والعقد.

٤- أن قرار الشعب في الديمقراطية مُلزِم للسلطة التنفيذية، وقرار الشورى في الإسلام مُعلِم لا مُلزم.

٥- أن الديمقراطية تنطوي على تشريع المعارضة لولاة الأمر حتى في (المعروف)، فيما الإسلام يأمرنا بالسمع والطاعة في المعروف.

وبسبب هذه الاعتراضات التي احتوت على استشهادات عديدة من النصوص الشرعيّة، بدأت مساحة النقاش حول مشروعيّة النظام الديمقراطي تأخذ منحىً أكثر تنظيراً ففي مقابل هذا الرفض، أصدر بعض الشرعيين والمفكرين الإسلاميين كتباً ودراساتٍ تسعى إلى تفكيك مَوَاطن الاعتراض وإلى نقاش النصوص الشرعيّة بهدف التشديد على شرعيّة الديمقراطية. وقد ساعد هذا السِجال في تحليل أكثر دقة لمسألة علاقة النظام الديمقراطي بالشريعة، إضافة إلى أن طبيعة الجدل حول مسألة كبيرة تتعلق بشكل السلطة في الإسلام، جعل كِلا الطرفين يطوّر مفهومه واعتراضاته.

أما في اليمن، فالحركة الإسلامية المتمثّلة في التجمّع اليمني

للإصلاح تحظى نسبياً بمساحة أكبر للعمل والانتشار إذا ما قورنت بالمساحة المُتاحة للحركات الإسلامية في الدول الأخرى؛ فبعض رموز تجمّع الإصلاح كانوا أطرافاً في السلطة لسنين عديدة، وفي الوقت نفسه فإن تجمّع الإصلاح هو الكتلة السياسيّة الأكبر في تجمّع أحزاب اللقاء المشترك المُعارض.

لذلك عندما اشتعلت الثورات العربية في تونس ثم مصر، بدأ الوسط السياسي المُعارض في اليمن يطرح سؤال التغيير الجذري للسلطة؛ وبدا واضحاً أن تجمّع الإصلاح لم يكن متحمساً لفكرة الثورة، وكان يُفضّل أن تتفق أحزاب المعارضة في اللقاء المشترك على صياغة مطالب سياسيّة للسُلطة تتضمّن بعض الضمانات، إضافة إلى القيام بإصلاحات كبيرة كمنع التوريث، وإنهاء حكم الرئيس بنهاية فترته الرئاسية في سبتمبر ٢٠١٣ والقيام بعدة إصلاحات دستورية ومن أجل الضغط على السُلطة لتحقيق هذه المطالب، كانت ستدعو إلى قيام مسيرات شعبيّة ومظاهراتٍ في عدة مُدن يمنيّة لكن – وكما في كل الدول العربية التي شهدت ثورات أو حركات احتجاجيّة– بدأت المجموعات الشبابيّة المُستقلّة في اليمن عملها الثوري يوم الجمعة ١١ فبراير في المساء نفسه الذي أُعلن فيه تنحي الرئيس المصري وذلك بمدينة تعز حيث بدأت احتجاجات في ذلك اليوم بطريقة فيها كثيرٌ من العفوية، وقرر الشباب يومها بدء اعتصامٍ مفتوح، وأكدوا منذ اللحظة الأولى

أن مطالبهم تتلخص في مطلبٍ واحدٍ هو إسقاط النظام، وقد نتج عن هذا الاعتصام مواجهات عنيفة مع السُلطة، وأدّى ذلك إلى انتقال المظاهرات والاعتصام إلى العاصمة صنعاء في الجمعة ١٨ فبراير، أي بعد أسبوع من بدئها في مدينة تعز وأمام هذا المشهد الثوري المُشتعل في اليمن، قررت الأحزاب المنضوية تحت لافتة اللقاء المشترك في فبراير إعلان مشاركتهم في هذا الحراك الثوري، وبعد ذلك شكّلت هذه الأحزاب وتجمّع الإصلاح تحديداً دعامة قوية للثورة، بسبب امتدادها الجماهيري وقدرتها على الحشد ولكن ظلّ تجمّع الإصلاح – مع بقيّة أحزاب اللقاء المشترك– يقبل بسقفٍ مُختلف عن سقف مطالب شباب الثورة؛ ففي حين يكتفي تجمّع الإصلاح بطلب تنحي الرئيس، وتولي نائب الرئيس مقاليد السُلطة المؤقتة إلى حين إجراء انتخابات، كما في المبادرة الخليجيّة يُطالب شباب الثورة بإسقاط كل شخصيات النظام السابق ـ لا الرئيس فقط – ومحاكمتها.

وفي المغرب، شهد حزب العدالة والتنمية الإسلامي أوسع انقسام في قراره السياسي جرّاء الموقف من دعوة مجموعات شبابيّةً مُستقلّة إلى تنظيم مظاهرات واسعة في كل المدن المغربيّة يوم٢٠ فبراير، تهدف إلى المُطالبة بإجراء إصلاحات جذرية في الدستور، وتأسيس ملكيّة برلمانيّة.

فمن جِهة أعلن الأمين العام عبد الإله بن كيران أن الحزب

لن يُشارك في هذه المظاهرات، وهو الأمر الذي رفضه عددٌ من قيادات الحزب الذين أكدوا أن بن كيران أعلن عدم المُشاركة من دون الرجوع إلى مؤسسات الحزب مجلس الأمانة العامة وكان مجلس الأمانة بدوره مُنقسماً تجاه المشاركة في هذه التظاهرات، ففيما كان بعض أعضاء المجلس يتفقون مع موقف بن كيران، كان آخرون يُفضّلون أن يتمثّل موقف الحزب بالصمت من دون إعلان المُشاركة من عدمها، وعلى رأس هؤلاء الأمين العام السابق، ورئيس المجلس الوطني في الحزب الدكتور سعد الدين العثماني، فيما كان فريقٌ ثالث من أعضاء مجلس الأمانة يرون ضرورة المشاركة في هذه التظاهرات، وفي مقدمتهم أحد أبرز صقور العدالة والتنمية، ورئيس الكتلة البرلمانية للحزب المُحامي مصطفى الرميد.

ولأن الأمين العام عبد الإله بن كيران أعلن عدم مشاركة الحزب من دون الرجوع إلى مجلس الأمانة العامة أعلن المحامي مصطفى الرميد والدكتورعبد العلي حميد الدين والحبيب الشوباني وآخرون من قيادات الحزب قرارهم بالمشاركة في هذه التظاهرات لأسبابٍ عديدةٍ ذكروها في بيان خاص، ثم أعلنوا استقالتهم من عضويةً مجلس الأمانة العامة ثم عدلوا عن استقالتهم بعد عدة أسابيع على إثر تسوية ولكون عبد الإله بن كيران هو الأمين العام للحزب، قام بالضغط على قطاع شبيبة العدالة والتنمية ويضم

الآلاف، الذي كان قد أعلن نيته المشاركة في مظاهرات ٢٠ فبراير، فأعلنت الشبيبة مُجدداً انسحابها من المُشاركة .

إذا كانت الثورات العربيّة قد قامت بمسح طاولة الإرث الاستبدادي في الأوطان التي جرت بها، وأدخلتها في فضاء سياسي حرّ ومفتوح، فقد كان هناك ما يُشبه الإجماع أن الحركات الإسلاميّة هي الرابح الأكبر من التحوّل الديمقراطي في العالم العربي، وقد صدق هذا التحليل في كل الدول التي قامت فيها عمليات انتخابية نزيهة (كما في تونس، ومصر، والمغرب)، وهو أمر ينقل الحركات الإسلامية إلى فضاء جديد لم تعتد عليه (فضاء السُلطة)، ويطرح أمامها أسئلة وتحدياتٍ جديدة لم تخضها من قبل، وفيما يأتي بعض الإشارات في هذا الصدد:

١- يجب أن تُثبت الحركات الإسلامية قدرتها على استيعاب هذه المرحلة الصفرية في الحياة السياسية، والتخلص من ضغط الإرث السياسي السابق، والانتقال من فقه الضرورة وخطاب الابتلاء والصبر، إلى مرحلة الخطاب السياسي المرِن والحُر، وعدم السعي وراء مكاسب اللحظة عبر محاولات الحصول على أكبر نصيب من كعكة السُلطة في هذه المرحلة السياسيّة الحساسة التي لم تتجاوز فيها المجتمعات بعد مساحة التحولات القلقة إلى حيّز الاستقرار، حيث ما زالت القوى التقليدية (الجيش، القوى الرأسمالية، النخبة العلمانية) تُمسك بكثيرٍ من مفاصل الدولة

الأمنية والاقتصادية والسياسية. لذا، يجب أن ترتكز أولوية الحركة الإسلامية على بناء دولة القانون والمؤسسات المدنيّة الصلبة والراسخة لتكون ضمانةً لاستمرار الفضاء السياسي الحر في المُستقبل.

٢- على الحركة الإسلامية أن تطوّر فضاءها الفكري والهيكلي الداخلي، فمن ناحية يجب ترسيخ الممارسة الديمقراطية في مؤسسات الحركة عبر القيام بانتخابات مفتوحة وشفافة، وتجاوز الأساليب القديمة التي كانت تعتمد أحياناً - في اختيار المسؤولين- على التزكيات والتوافقات بين مجموعة محدودة من القيادات النافذة.

وإذا كانت بعض الحركات الإسلامية في المغرب العربي (في تونس والمغرب) قد طوّرت أدواتها المفهوميّة وأنضجت تصوراتها حول عدة مسائل مرتبطة بالفكر السياسي، كالتي تدور حول طبيعة علاقة الدين بالدولة والعلاقة بالقوى العلمانيّة والدوائر الغربية وقضايا الهويّة والمواطنة والحُريّات والفضائين العام والخاص وغير ذلك، فإن بعض الحركات الإسلاميّة في المشرق العربي ما زالت لم تحسم كثيراً من هذه المسائل، وما زالت تعيش في داخلها جدلاً واسعاً بين المُحافظين والإصلاحيين.

٣- أهميّة الفصل بين المسارين الدعوي والسياسي، ففي حين حسم حزب النهضة التونسي خياره بأنه حزب سياسي

استطاعت الحركة الإسلامية في المغرب إنتاج نموذجًا ناجحًا في الفصل الكامل بين الحركة الدعوية والحزب السياسي، لكن بقيت بعض الحركات الإسلامية في المشرق العربي تمارس هذا التداخل بوضوح، فتلجأ غالباً إلى تشكيل حزب يكون بمثابة ذراع سياسي للحركة، ويخضع دوماً لقرارات قيادة الجماعة، وهو أمرٌ يوسّع من هامش التداخل بين الفضاء السياسي الذي يعتمد على التكتيك والتحالفات والحسابات الواقعيّة، وبين الفضاء الدعوي الذي يعتمد على التربية والتعليم والدعوة والعمل الإغاثي.. إلخ

هذا التداخل سيُسهم بدون شك في تسييس العمل الدعوي وتسييس الفتاوى ومنابر الجمعة، وعدم فك الارتباط بين الشيخ / الداعية ورجل السياسة وهو ما يجعل كثيراً من مناطق التنافس السياسي تتجاوز مساحة المشروعات والبرامج وتدخل في حيّز الصراع الديني الذي يستلهم مُفردات الانحراف والفسق والبدعة والعداء للدين.

٤- الحركات الإسلامية كانت دوماً تعيش في فضاء المُعارضة، وهو فضاء لا يجعلها في موقع الاختبار، ولا يضعها في محك التجربة العمليّة لإدارة المجتمع، بل يُبقيها دوماً في حيّز المثاليّة المُتحررة من المسؤولية وعلى مقاعد التقييم والتشريح والنقد لإخفاقات السُلطة.

وإذا كانت المُعارضة مثالية فإن السلطة تُمارس بطبيعتها أعلى

درجات الواقعيّة وهي تخضع دوماً لضغوطات والتزامات الواقع بمستوياته السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة، فهي المسؤولة عن توفير الأمن وحل الأزمات السياسيّة وتنمية الاقتصاد وتنشيط الاستثمار وتوفير الوظائف وتقليص نسب البطالة والحد من التضخّم وتحسين التعليم والصحة ومد الخدمات للقرى والأرياف وحل مشاكل المناطق العشوائية، وما إلى ذلك من ملفّاتٍ ضاغطة على أي سُلطة سياسية، لذلك فإن نجاح الإسلاميين في الانتخابات يضعهم أمام الخطوة الأولى في مشروع الامتحان الكبير لإثبات قدرتهم على النجاح في إدارة الدولة والمجتمع.

٥- أعتقد أن جماعة الإخوان وحركات ما بعد الإخوان قد تصبح في المدى المنظور وفي الدول العربيّة التي شهدت ثورات، هي الكتلة الكبرى الضامنة لمدنيّة الدولة وديمقراطيتها في ظلٍ فضاء هوياتي مُنسجم مع المرجعيّة الإسلاميّة، وذلك لكونها أولاً هي الكتلة السياسية الأوسع من حيث العدد وثانياً لوجود طرفين سياسيين، تيارات مُحافظة من جهة - سواءً أكانت تقليدية أم سلفيّة أم صوفيّة - ما زالت تتحفظ على كثيرٍ من قواعد مدنيّة الدولة، وهي مشدودة إلى تطبيقات سياسية مرتبطة بالتراث. ومن جهة أخرى تيارات علمانية ليبرالية أو يساريّة عند بعضها موقف حاد من تديّن المجتمع، ومن الهوية الإسلامية للدولة، وهذا ما يجعل من الحركة الإسلامية ضمانة التوازن في المجتمع، وهي التي تتحمّل مسؤوليّة ضبط إيقاع المواءمة بين الهوية والحداثة.



حكم الإخوان .. التحديات والفرص

بعد سنوات قلائل من الآن تحل مناسبة مرور مائة عام على بدء سقوط الدولة الإسلامية العثمانية؛ فقد سقطت فعلياً بتوريط تركيا في الدخول طرفاً في الحرب العالمية الأولى التي بدأت عام ١٩١٤م، ليكون من نتائج تلك الحرب خروجها مهزومة في نهاية عام١٩١٨وليعلَن إلغاؤها رسمياً عام١٩٢٤وينتهي أمرها بتقسيم تَرِكتِها من الأراضي والبلدان التي كانت مجموعة تحت إدارتها بين الدول الاستعمارية ومنذ تلك الحرب العالمية.

وحتى اليوم، هناك ما يشبه الإجماع العالمي على عدم تمكين المسلمين من السعي لاستعادة ذلك الكيان الموحّد في أي صورة حتي إن الاتحاد الأوروبي لم يسمح لبعض أجزاء أوربا الإسلامية أن تدخل في ذلك الاتحاد، مثل تركيا والبوسنة وألبانيا وكوسوفا، ومنذ هذا السقوط والإسلام كأجندة سياسية مغيب عن دائرة العمل السياسي. وكانت الفترة التي واكبت مرحلة سايكس بيكو-الدولة القُطْرية ولا تزال يتداخل فيها حالتا التجزيء ونزع

المقدس الديني عن الحياة العامة والسياسية على وجه الخصوص، نمت الدولة القُطْرية واتسع نطاق العلمنة، وانحسر الإسلام بقيمه عن الحياة الاجتماعية والسياسية، وفي الأثناء برزت حركات إصلاحية إسلامية عديدة، إلى أن جاءت موجة الصحوة الإسلامية وعلت وتيرتها في عقد السبعينيات من القرن العشرين. وتمكنت الظاهرة الإسلامية في نهاية المطاف من احتلال الأفق الثقافي، وأزاحت الأيديولوجيات المنافسة الأخرى، رغم اعتراف الطبقات السياسية والنخب الثقافية والقوى الغربية بأن الفضاء الثقافي قد تسيّدته الأجندة الإسلامية بمفرداتها المتكئة على الهوية والمقدس الديني، ظل هؤلاء يمانعون من اقتراب عناصر الظاهرة الإسلامية ورموزها من الفضاء السياسي، إلا في دائرة ضيقة لا تعدو أن تكون مجرد ديكور في المعارضة السياسية لأنظمة الحكم القائمة.

اللحظة الراهنة تشكل للإسلاميين فرصا واسعة لاختبار مشروعهم وبرامجهم على أرض الواقع، إلا أن تجربتهم تحيط بها المخاطر من كل صوب، وربما تفضي بهم إلى حالة من الفشل، فمصر تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية ومالية، و تركة كبيرة من الالتزامات الدولية و الإقليمية التي تركها النظام السابق، لاسيما كامب ديفيد وتبعاتها، و دور مصر على صعيد التطورات في فلسطين عامة وعلى قطاع غزة خاصة،

وموقع مصر الإقليمي والدولي بعد التراجع الكبير الذي شهده دورها خلال العقود الماضية والتحديات هي:

أ- التحديات الداخلية

١- الحالة الاقتصادية المتردية المتمثلة باتساع نطاق الفقر وتعطل مشاريع التنمية وسواها من العقد الاقتصادية، علما بأن الناخب البسيط لن ينتظر طويلا، فهو يطمح بنتائج سريعة يلمسها في واقع الحال، وهذا يفرض أن يكون للإسلاميين رؤية اقتصادية شاملة تعالج مسارين على المديين المتوسط والبعيد، تشّكل هذه المشكلة عقبة أمام النظام الحاكم القادم والذي سيليه، خاصة أن الاقتصاد المصري مرهون بقطاعات ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالسياحة و دخل قناة السويس والدعم الاقتصادي والعسكري خاصة من الولايات المتحدة.

٢- النظام القانوني وصون الحريات،في الفترة التي سبقت الثورات العربية كانت الأنظمة السياسية متوحشة على الشعوب، أما الآن فالمعادلة معكوسة،ولمعالجة هذه الحالة يحتاج الإسلاميون لأن يقنعوا الشعوب بأدوات ديمقراطية بعيدا عن هراوة الأمن ومن خلال بناء نظام قانوني يصون الحريات، ويكفل تكافؤ الفرص بين مكونات المجتمع، ويخلق بيئة استثمارية آمنة تستقطب الاستثمارات الخارجية.

٣- إدارة الشراكة، في ظل مناخ يرتفع فيه سقف الحريات، وتعلو وتيرة التمرد على ذهنية الاستفراد والإقصاء السياسي، وبمواكبة تحديات ضخمة خلفتها مرحلة الاستبداد لن تنجح سياسة التفرد وعزل الآخرين مهما كان وزن الإسلاميين في الخريطة السياسية،ومقتضيات المرحلة تفرض أن يتحرك الإسلاميون قائدا للحالة الراهنة على قاعدة الشراكة مع القوى الأخرى، وبذلك يمتلكون القدرة على تحقيق أهدافهم، وفي الوقت نفسه تنخرط معهم الأطياف الأخرى لخدمة الأجندة الوطنية المشتركة.

٤- تفكيك الصورة النمطية، عملت مرحلة الاستبداد ما قبل الثورات العربية على تشويه صورة الإسلاميين وشيطنة أطروحاتهم، وبسبب كثافة هذا الخطاب تشكلت لدى قطاعات لا بأس بها من الجماهير العربية صورة ذهنية مشوهة عن الإسلاميين ،التحدي كبير حاليا تعديل هذه الصورة وهم على سدة الحكم.

٥- المنتج الثقافي، تمكن الإسلاميون في العقود الماضية من احتلال الفضاء الثقافي وأثبتوا إنتاجية قيمية أقنعت قطاعات من الجماهير بشروعهم على الصعيد النظري والجماهير في حالة انتظار كي ترى انتاجية برامجهم، أي تحقيق إنجاز منظور على أرض الواقع.

٦- تفكيك الاثنيات، إثر فوزهم في الانتخابات نهضت الثنائية القديمة (الإسلام والقومية)، وبالتالي من الضروري

محاصرة نماء هذه الثنائية وسواها من خطابات التفكيك والتجزئة، خاصة أن بعض الغرب والدولة العبرية يعملون جاهدين على تحريك الإثنيات لحرف التغيير الجاري في المنطقة عن سياقاته الإيجابية، ويلاحظ أن البعض بدأ يتحدث بأن الطرح الإسلامي يفرز حالة الطوائف والمذهبية الدينية، ويدعون أن العلمانية تعد إطارا أشمل وأكثر ملاءمة للحالة العربية المتعددة الإثنيات خاصة أن الفترة الانتقالية التي قد تحتاجها الدول العربية لفترة ما بعد الثورات قد تطول كما أن الاسلاميين يخوضون تجربة الحكم لأول مرة مما يعرض مستقبل العالم العربي للخطر.

ب- التحديات الخارجية

١- الموازنة بين السياسة الداخلية و الخارجية، حكومات الإسلاميين تعقب ثورات احتجاجية على أحوال داخلية متردية، فمن المتوقع أن تأخذ الشؤون المحلية مساحة واسعة من اهتمام هذه الحكومات وهذا حق ، ولكن الاستغراق في الانكفاء الداخلي وإغفال العامل الخارجي يشكل خطرا كبيرا على نجاح التجربة، لأن أعداء النهوض في الأفق الإقليمي والدولي كثر، وهم لن يتركوا تجربة الإسلاميين تمر بهدوء ودون تشويه وتعطيل، ذلك يقتضي أن يكون للإسلاميين رؤية واضحة للداخل والخارج.

٢- مواجهة إسرائيل، من ضرورات المرحلة التوافق على

إستراتيجية مواجهة مع إسرائيل وتحديد سقفها ومفرداتها على المديين القريب والمتوسط، ورسم الموجهات الأساسية في الخطابين السياسي والإعلامي لخدمة هذه الإستراتيجية ، حيث إن الخطاب الذي أعقب الثورات بشأن هذه المسألة شابه بعض الارتباك، وتعرض لانتقادات كثيرة.

٣- رؤية إستراتيجية واضحة لمواجهة الغرب فالعامل الخارجي -أميركا والغرب- يتحرك وفق إستراتيجية السيطرة على التحول لتخفيض سقف التغيير الجاري حفاظا على مصالحه، وهو كذلك يعمل وفق إستراتيجية فرعية أخرى تعتمد مبدأ الإفشال أو الترويض تجاه الحكومات الجديدة،لذلك يقتضي بلورة إستراتيجية مواجهة شاملة ومكافئة في إطار تنسيق وتعاون إقليمي، حتى لا تستنزف طاقات الحكومات الوليدة في معارك جانبية، تبعدها عن غاياتها وأهدافها الكبرى.

٤- هندسة تصور بشأن العلاقة مع الدول المركزية داخل المنطقة العربية والمحيطة بها كتركيا وإيران.

٥- عدم الإفراط في التطمين بشأن المعاهدات والمصالح، لأن الإفراط من شأنه أن يزرع الشك لدى الظهير الشعبي الذي اختار الإسلاميين للحكم،والأولى هو تطمين الشعوب على استمرارية المسار ووضوح الأهداف.

٦- الموازنة في موضوعات الهوية والأجندة المدنية، بمعنى

عدم نسيان جوهر المشروع القيمي ومتطلباته، والاهتمام المركز بالشأن المدني ومتطلبات الحياة المدنية، وتلوين الخطاب بشكل متوازن بين اللونين الإسلامي والوطني القطري والقومي العام.

٧- قد تحاول واشنطن استخدام القوى الإسلامية في المنطقة في حربها السياسية المرتقبة مع اللاعبين الدوليين المنافسين كالصين وروسيا، والتحرك في هذا الإطار بناء على إستراتيجية متماسكة هدفها تفكيك الهيمنة الغربية على المنطقة تدريجيا، والحوار مع اللاعبين الدوليين الجدد أداة لتحقيق ذلك، على قاعدة المصالح المتبادلة وبمستوى العلاقة الندية.

اللحظة الراهنة تفتح نافذة فرص واعدة منها

١- إثبات جدوى المشروع الإسلامي، وإقناع الجماهير والنخب به من خلال برامج إنتاجية منظورة تتعدى حدود الشعار.

٢- صياغة الإقليم في صورة إيجابية جديدة عبر الحوار مع الدول المركزية ذات الثقل.

٣- الأفق مفتوح للعمل على بناء أشكال التكامل والتعاون بين الوحدات السياسية القائمة، وطرح مشاريع قومية على الصعيدين السياسي والاقتصادي بهدف التخفيف من أمراض الدولة القطرية ما بعد سايكس بيكو.

٤- بناء العلاقة مع القوى الدولية على أساس الندية وتبادل

المصالح، والغاية استعادة المكانة الجيوإستراتيجية للمنطقة ووزنها الإقليمي في القرار الدولي.

٥- إتمام تفكيك حالة الاستبداد وهدم ما تبقى من جسر التواصل بينه وبين الغرب بهدف إتمام نزع الهيمنة الغربية عن المنطقة، وتعزيز ثقافة الحرية، وتنمية ذات الأمة وشخصيتها في الوعي الجمعي بهدف التأسيس لمشروع نهضوي شامل.

٦- الفرصة الراهنة تتيح اختبار النظريات السياسية والاقتصادية ذات المرجعية الإسلامية في واقع الحياة، والتمكين لها من خلال واقع منظور، وبناء فضاء معرفي بلون إسلامي، وكذلك إنشاء وسط اجتماعي بهوية إسلامية جامعة تشمل كل المكونات الديمغرافية للمنطقة بهدف بناء الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية التي يبشر بها.

علي كل الحركات والقوى والتيارات الإسلامية المعنية بمتابعة هذه التجربة الجديدة ومراقبة مدى القدرة على إنجاحها، لأن أي فشل لأي حركة في أي دولة عربية أو إسلامية سيكون له تداعيات على كل الحركات الأخرى، وعلي الإخوان تعزيز التواصل والعلاقات بين كل القوى والاستفادة من التجارب الإسلامية السابقة.

هل يستحق شباب الثورات العربية مكاسب سياسية ؟

مصر لو أخذناها نموذجاً، إحصائها ٩٠ مليون نسمة مقسومون- تقريباً- العدد الأكبر والأضخم منه هم شريحة الشباب دون سن الثلاثين سنة ومقسومين أيضاً إلى قسمين تقريباً خمسين، خمسين شباب وبنات، تتكلم عن دولة أيضاً في المقابل في آسيا كالسعودية مثلاً الشريحة الأكبر ٧٠٪ هم من شريحة الشباب وأيضاً هم بين الشباب والبنات هذا الإطار هذا التجديد قاعدة يشكل بطبيعته من خلال المؤثرات الموجودة، هم ليس الشباب الذي يمكن أن نقول: شباب عاديون وشباب متدينون أو شباب صحوة أو عدم شباب صحوة هذا ربما كان قديماً، اليوم الشباب الحقيقيون هم الذين نزلوا إلى الميدان وهم الذين شاركوا في تطوير مجتمعاتهم وبلدانهم مثل مصر.

عندما نتكلم عن الذي نزل إلى الميدان فهم شرائح مختلفة، كانوا يظنونهم مؤدلجين، حتى ماذا كانوا يقولون في مصر، عندما بدأت الثورة المصرية، قالوا هذه حركة شباب على اعتبار

مجموعة تحركات هنا وهناك ثم قالوا حركة شبابية و كأن الشباب هؤلاء "طايشين" وأن الشباب عندهم نوع من الاحتجاج ونوع من التغيير وإذ بهم يفاجأوا أن هذه الحركة الشبابية وإذا بها من تيارات وإيديولوجيات مختلفة، ما كانوا يتخيلون ذلك ، الانتخابات كانوا يقولون ٩٩٪ مع حسني مبارك طيب لما الآن قامت الثورة طلعت ١٪ وإذ ١٪ من هؤلاء يعني قد أثروا وغيروا في الحياة، أتذكر عندما سألت أباً جزاراً ومعه اللحوم ومعه أولاده فقلت ما الذي جعلك تشارك في الثورة ؟ فأشار إلى أولاده وقال الأولاد خلوني أنزل إلى الميدان وأشارك، واحد خريج جامعي والثاني خريج كذا والثالث كذا وهؤلاء هم الذين يتحركون فقال: أنا رغماً عني تحركت، الشباب عاطلين ولا بد أن أتحرك، عندما نقول أنهم ٧٠٪ أصبحوا هم الذين يحركون الكبار ويحركون الشيوخ.

وأيضا دور الشباب في الثورة السورية هو دور متقدم ورائد من حيث الإمكانيات، هناك ممارسات قمعية من نظام الحزب الواحد كانت ضاغطة جداً على الشباب وخاصة في سوريا، ولكن هذا لم يمنعهم من ممارسة دور سياسي من خلال تفويت الفرصة على أي جهد ممن يدعون أنهم ساسة مخضرمون، حاولوا أن يقللوا من قيمة هذه الثورة أو يختطفوها، حتى لم يعترفوا بداية باسمها أنها ثورة وأنها حقيقية أو أنها في الحقيقية هي ثورة تقلب المجتمع رأساً على عقب.

بعض الأنظمة السياسية تصنف الأجيال والشباب ، فإذا أحدهم تكلم في جانب سياسي وأنا أستغرب أن الأنظمة كيف تفكر في السياسة! إلى أنها فقط الاقتصاد يجعلونه سياسة، والإعلام يجعلونه سياسة، والتربية يجعلونها سياسة، هذه مجالات مختلفة ، إذا تكلمت في موقف سياسي معين يقولون أنت إنسان مسيس ، هذه هي طريقة السياسيين، هم أصلاً حيدوا الشباب وجعلوهم كأنهم كلهم ضد الحكومات، في حين أن هؤلاء الشاب إما يتحدث عن السياسة وإما يتناقش عن الاقتصاد وإما يتكلم عن إعلام وإما يتكلم عن حالته العادية، فمن الخطيئة الكبرى التي تقع فيها السياسات المعاصرة هي أنها حولت الشباب إلى تيار مقابل تيار في حين المفترض أن هؤلاء الشباب يستوعبوا وأن يكونوا فصيلاً متجانساً مع بعضه البعض، فمن الذي جعل هذه التصنيفات؟ مجموعة من الشباب يسمون أنفسهم: التيار الحركي فلا هو تيار ولا هي تنظيمات ولا يحزنون، فهم في الأصل غير منتمين، فوجدوا أن الجماعات في ليبيا وفي اليمن وفي سوريا وفي مصر فيقولون لماذا لا نحن نتأدلج ونتنظم، فهم بدؤوا يمكن بالآلاف المؤلفة يكتبون الآن البيانات واللقاءات، الاحتجاجات في مصر بدأت من ٢٠٠٤ عندما كتب بعض الشباب البيانات، بدؤوا مجموعة شباب بكتابة البيانات، كان في هذه اللحظة في ٢٠٠٤ كان سببها ما يسمى اللجان الوسيطة أو الأقسام الوسيطة،

منعوا عنهم التجمعات، ومنعوا عنهم المجتمع المدني، فوجد الشباب كل هذه الأشياء ممنوعة وإجراءاتها معقدة، فذهبوا إلى مجال آخر ألا وهو مجال البيانات والكتابات وكانوا أناساً عاديين، فصنفتهم الحكومات على أنهم مسيسون فوجدوا أنهم مقابل الحكومة فقالوا: إذنْ نحن مسيسون، نحن أبناء حركات وأبناء تجمعات كان دائماً يصور الشباب في المجتمعات العربية أنها اهتمامات لا تتعدى مستوى الكرة والغناء والموضة وما إلى ذلك، لكن هذه الاهتمامات على أهميتها ، لكن تعدت ذلك إلى مستويات قيادة الأمة وتفعيل دورها إلى تحريك المجتمع نفسه من الجذور والأعماق، الكلام عن الحرية، الكلام عن الكرامة، إسقاط منظومة الاستبداد، إسقاط منظومات بأكملها كانت تمارس دور الخداع والتضليل.

دراسات واستطلاعات تقول أن ٧٠٪ من هؤلاء الشباب يقولون: نحن لا نستطيع أن نتحرك عندنا أفكار وعندنا طموحات وعندنا هموم، ولكن حركتنا تعتبر حركة ضعيفة، هذا الكلام في ٢٠٠٩، ثم نشرها مركز صناعة الفكر في كتاب و في ٢٠٠٩ مجموعة من الشباب عددهم تقريباً ثلاثة عشر ألف شاب يتكلموا عن وعيهم السياسي وعن تحرك هذا الوعي السياسي، فكان منهم تقريباً ٤٦٪ يقولون لا نستطيع أن نتحرك، والشريحة الأخرى أكثر من الخمسين يقولون نستطيع أن نتحرك ولكن لا نملك الأدوات،

المسألة مسألة أشهر قليلة يعني أتكلم عن ٢٠٠٩، في ٢٠١٠ وإذا بكل استطلاعات هذا الرأي تتغير تماماً، والشباب بأدواتهم القليلة استطاعوا أن يغيروا وأن يتحركوا وأن يبرزوا بشكل لا يتخيله أحد، حتى إن الساسة الغربيين قرأنا عنهم وهم يتكلمون عن الثورة المصرية أو الثورة اليمنية كيف استطاع مثلا هؤلاء الشباب اليمنيون أن يجلسوا في ساحات التغيير هذه الفترة الطويلة أكثر من سنة يتحملون الضيم والمر، الإحصاءات الرسمية الشهداء منهم ٨٠٪ هم في سن الشباب ، عندما تتكلم أيضاً عن مصر ما الذي حركهم إلا بأدوات قليلة لكنهم ينظرون إلى أن السياسة ليس كما يظنها بعض الساسة هي الوصول إلى الحكم، هم قراءتهم للسياسة قضية الكرامة وقضية الحرية وقضية المشاركة المدنية، فإذا غفل الساسة عن هذا الموضوع ظنوا هؤلاء الشباب عندما يحتجون أو عندما يتحركون أو عندما يقومون بالمظاهرات والتسيسات فهم بين طرفين، إما أن يكونوا مسيسين من الخارج أو أن هؤلاء قد ربوا تربية سياسية تقوم على الانقلاب على الحكم وعلى الأنظمة، وهذا كلام غير صحيح، الوعي هو الذي يحركهم.

السياسة اليوم ليست أمن، السياسة اليوم يدخل فيها الاقتصاد، والسياسة يدخل فيها الاجتماع، والسياسة علوم ، وإلا لماذا نثور؟ الفيلم الشهير حد السيف، الأب الذي تعلم الضرب على القانون والأداة الموسيقية وابنته تريد أن تدرس الطب، فاضطر أن يتعلم

مهنة الموسيقا هذه وتحضر راقصات نفس الحفل الذي يحضره، هو يعبأ ذلك، لكن من أجل أن يعلم ابنته، فجاء القدر أن البنت هذه تحضر حفلاً لصديقتها فإذا بالأب هو الذي يضرب على الآلة والفتاة هذه التي ترقص من أجل أن يعطي، حال البائس هى حال شباب اليوم، فعندما يتحول إلى متكلم سياسي أو إلى حوارات عن قضايا الدولة أو قضايا شؤونها وطريقة تعاملها مع الآخرين يجب ألا يحيد الشباب ويقولون ما دخلكم في قضايا السياسة وشؤونها، لماذا جعلتهم السياسة ما هي إلا الاقتصاد والإعلام والتربية والتوجيه إلى منطق الأمن ومنطق الحوار....

إذا كان البعض يري أن الشباب ليس لديه النضج الكافي لفهم الواقع ومعرفة الأمور، أري أنه بالعكس حيث إنني أعرف أن مجموعات من الشباب استطاعت أن تتوغل في ساحة الحياة وأن تؤثر في جماهير عريضة لم يستطيع الشيوخ أن يؤثروا فيها، وسبب ذلك أنهم أكثر هدوءاً ورزانة ووعياً واستيعابا وتوغلاً في مسارات الحياة، استحلفكم أيهما أكثر توغلاً الشباب أم بعض الشيوخ، أنا لا أقول الأمور هكذا منفصلة في نوع من الامتزاج ونوع من التداخل، لا نريد طبعاً من الشباب أن يعتز بنفسه كما يقول المسيري رحمة الله عليه، يعني عقله في أذنيه، ومعنى أنه يريد محللاً سياسياً أو ناشطاً سياسي وهو يشاهد الأخبار مثلاً ويقرأ مجلة أو مجلتين ويريد أن يخرج للدنيا يحلل مثلا ما

يجري في مصر وما يجري في السودان وما يجري في تونس، هذه من الغرابة أن تجد بعض الشباب ليس لهم هذه الخبرة الكافية، لكن في المقابل لديهم خبرة ميدانية كافية، هذا وجدته في ساحات التغيير استطاعوا أن يكونوا على درجة من المرونة وعلى درجة من الاستيعاب لثورات بيضاء، نحن مرة أخرى لا نريد أن ندعو إلى ثورة الشباب في كل مكان، ولكن نقول استيعاب دروس الشباب، إذ أن الثورة ليست سياسة مباشرة إنما هي الاقتصاد ومرة أخرى والإعلام والتعليم والثقافة، وإذا وجد الشباب أنهم محاربون فيها ولا يستطيعون أن يتحركوا في ظلالها بشكل حر وشفاف فإن هذا يعني بداية الغضب الذي يؤدي إلي الثورات.

ومع احترامنا الشديد لكل الأجيال الأكبر سناً لكن في واقع الأمر كانت طليعة الثورات شباباً، كانت ثورة على المفاهيم الخاطئة التي تربينا عليها كالمفاهيم السياسية، يعني أنك لو كنت متابعاً الثورة في مصر كانت أحد أهم الجمل التي كنا نسمعها من الأجيال الأكبر سناً تتعلق باحترام الرئيس كونه في سن الوالد وفي سن الجد وأن سنه تفرض علينا أن نحترمه، الحقيقة كان الشباب يتمرد على هذه الفكرة، كانوا يصرون على أن رئيس الجمهورية في واقع الأمر موظف بدرجة رئيس وأن الثورة عليه واجبة طالما أنه لم يؤد واجبه بشكل جيد، هذه نقطة، ونقطة أخرى أن الشباب يعني جيل الثورة الذى كان يملك أحلاماً للبلاد بشكل أفضل،

ان يعيشوا في بلاد أفضل حالاً من البلاد التي عاش فيها الأجيال الأكبر سناً، لهذا وجبت الثورة، لهذا كانت الثورة فكرة شبابية جداً لهذا نزل الشباب إلى الميادين ثم لحقت بهم الأجيال الأكبر سناً، حتى مات الشباب واستشهدوا في الميادين، فعندما نتأمل صور الشهداء في مصر مثلاً ، تجد أن حوالي ألف شهيد في المرحلة الأولى للثورة (الثمانية عشر يوماً) ، إحنا بنتكلم عن ألف شهيد من الشباب لم نر في صور الشهداء رجالاً أكبر سناً أو شيوخاً، بل رأينا شباباً صغير السن جداً وبمرور الأيام كانت أعمار الشباب تقل، يعني كان من المنطقي ان تري شباباً في العشرينات ثم أصبحت تري شباباً يستشهدوا في الميادين أعمارهم ١٢ و١٣ و١٤ سنة لدرجة أن رئيس الوزراء المصري (الدكتور كمال الجنزوري) خرج علينا يسأل: هل هناك ثائر عنده ١٢ سنة، كان أحد الأسئلة الاستنكارية والساخرة، هل هناك ثائر عنده ١٢ سنة؟ ، إذا كان الشيوخ الأكبر سناً يتساءلون هل هناك ثائر عنده ١٢ سنة، هل من المنطقي أن يكون معظم من يحكمون البلاد التي قامت فيها المظاهرات العربية هم فوق الستين وفوق السبعين وفوق الثمانين، هذا ليس منطقياً بطبيعة الحال ، لذا كانت أحد أهداف الثورة بشكل واضح الشق الاجتماعي ، ثورة تسليم الجيل الأكبر سناً الراية (راية قيادة البلاد)، على المستوى الاقتصادي والمستوى السياسي والمستوى الاجتماعي والمستوى الثقافي إلى أجيال أصغر سناً (ولو

علي سبيل الإعداد للمستقبل حتي لا يفهم كلام كإقصاء للكبار) وهذا للأسف حتى هذه اللحظة لم يحدث.

مثلاً أسامة بن زيد رضي الله عنه ولاه النبي صلي الله عليه وسلم قيادة الجيش، والجيش فيه أبو بكر وعمر وبقية الصحابة الكبار، كيف استطاع شاب في السادسة عشرة سنة أو في الثامنة عشرة سنة على اختلاف الروايات هذه الموجودة إلى قرابة العشرين، وكبار الصحابة الذين تربوا على يد النبي عليه الصلاة والسلام وأثني عليهم كثيراً يكونون ضمن جيش يقوده شاب ، لكن عندما نقرأ في سير أعلام النبلاء للذهبي سنجد أن أسامة كان ذكياً ألمعياً رباه النبي صلى الله عليه وسلم ورباه المجتمع عليها، ولكن لم يأنف المجتمع من كباره بأن يجد هذا يقوده في المعركة، فهل يستطيع رجالات الدولة الكبار أن يتخيلوا مشهد أسامة بن زيد ابن العشرين يمكن أن يقودهم في جبهة من جبهات المعرفة أو الثقافة والتغيير، هل تستطيع الحكومات، أن تتقبل الشباب في العشرين سنة أن يقودوا خطوات ومشروعات النهضة والتنمية، أدعوهم إلي استيعاب هذا الدرس من أسامة بن زيد وإلا سيعيشون في مرحلة الصراع لأن السياسة التي هي في طريقها لتمس أماكن الساسة وتمس عروشهم وكراسيهم فحينئذ سيستمر الصراع بين الطرفين جيلاً فجيلا، فيا أيها الشيوخ انزلوا إلى الشباب وكملوا نضجهم وكونوا وعيهم، إذا رأيت أيها السياسي أن الشباب بتكامله

في هذه الأبعاد المختلفة ربما يؤثر على أنظمة الحكم وعلى قرارات الحكم وعلى سيادة الدولة وعلى احترامها فلنقل أعطوهم المناصب وتحاوروا معهم، لماذا تجمع الملفات عن الشباب اليوم، حتى بعضهم في الإنترنت تجمع عنه ملفات في الأوطان العربية، كل كلمة قالها ضد حكومته، أو كلمة قالها ضد رؤية معينة، حسبت أنه في تيار معين وتجد أنه في الحوارات الشبابية في الإنترنت، فصيل الحكومة معروف وفصيل يعني الشباب العاديين معروف، فإذا تكلم في الخير لا يثني عليه، أو تكلم في الجانب الاجتماعي، إذا أبدى رأياً في الوعي السياسي، تجد أنه محسوب ومصنف وتبدأ قضية محاربته.

الجزء الثاني

الأمة الإسلامية المتحدة

الانقسام الفكري والسياسي بين النظام السعودي والإخوان

جددت المكاسب السياسية للإخوان في مصر الحياة للقوى الإسلامية في حين يبدو للعيان أنَّ السعودية هي الداعمة للنهضة السياسية للإخوان -إخوانهم من السُنة- إلا أنَّ خلافا هادئا ولكن متناميا بين السعودية وتركيا حول التأثير الإقليمي المتزايد للإخوان ، كشف النقاب عن عداء طويل الأمد مع السعودية لواحدة من أكبر وأقدم الحركات الإسلامية في العالم.

أن تتولى حركة إسلامية السلطة في واحدة من أهم الدول العربية في المنطقة قد يبدو تطورًا ترحب به السعودية بحماسة، ذلك أن الإسلام فيها مكون رئيسى لثقافة الدولة وهويتها السياسية، بالرغم من ذلك، فإنَّ الرياض قلقة بشكل كبير بسبب ازدياد شعبية الحركة السياسية حول المنطقة، والعواقب التي تترتب على نهوض تشكيل جمهورية إسلامية يمكن أن تنزع الملكية السعودية.الانقسام الفكري والسياسي بين السعودية

والإخوان متأصل في تاريخ كل منهما.حيث يتبع أغلبية المواطنين في السعودية الوهابية، وهو مذهب أسسه محمد بن عبد الوهاب، وقد عمل على تطهير العقيدة والممارسات الدينية في القرن الثامن عشر. ترتكز الوهابية على التفسير الصارم لابن عبد الوهاب لتعاليم السلف (أصحاب الرسول صلي الله عليه وسلم وما تلاهم بجيلين)، لذا يُفضل الوهابيون مصطلح السلفيين لوصف أتباعهم في نظر السلفيين، أي انحراف عن المبادئ الدينية الجوهرية يُعد بمثابة نقض للدين ويتم رفضها فورًا.

تم تحالف في عام ١٧٤٤ بين ابن عبد الوهاب ورب العائلة السعودية محمد بن سعود؛ مما أدى إلى تقسيم المجالات الدينية والسياسية للدولة السعودية بفاعلية،مع تولي عائلة آل سعود الشئون السياسية للدولة، أصبح زملاء وأتباع ابن عبد الوهاب قادرين على ممارسة سلطتهم من خلال النظام الديني دون الحاجة للارتباط بنشاط سياسي.

على الجانب الآخر، فإنَّ الإخوان يتبعون أسلوب أكثر مرونة في تطبيق الإسلام تمزج بين فكر السياسة الغربية الحديثة مع الموروث الثقافي الإسلامي، الحركة التي أسسها الإخوان تنظر إلى الإسلام كعلاج سياسي للأمراض التي ابتُلي بها العالم الإسلامي في القرون العديدة السابقة.

في عام ١٩٢٨، حينما أسس حسن البنا جماعة الإخوان في

مصر، استندت لأكثر من جيلين من الفكر الإسلامي السياسي في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني لاستخدامه في الجدال لصالح قضية أنَّ المذهب السياسي مدمج في الإسلام، مما شكَّل إجابة ضرورية للعلمانية الأوروبية.

وهذا سيساعد في إنعاش العالم الإسلامي والمنافسة بفاعلية مع الغرب، وعلى النقيض من السلفيين غير السياسيين إلى حد كبير، تسعى جماعة الإخوان إلى إنشاء دول إسلامية حول العالم العربي والإسلامي لمجابهة القومية العربية العلمانية.

عندما تم تأسيس المملكة العربية السعودية بشكل راسخ في عام ١٩٣٢، كانت جماعة الإخوان في مصر لا تزال في مراحلها الوليدة، لذا لم تُشكل تهديدًا على العائلة الحاكمة في السعودية.

بالرغم من ذلك، لم تظهر في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين جماعة الإخوان كحركة اجتماعية سياسية رئيسية في مصر فقط، ولكنها كانت تنتشر أيضًا كتنظيم له امتداد في العالم العربي،في هذه الأثناء بدأت العائلة الحاكمة السعودية تنظر إلى انتشار جماعة الإخوان المتألق إسلاميا بنظرة ريبة،ذلك أن دعوة الجماعة لشكل جمهوري للحكم الإسلامي يمثل تناقضا صارخا للنظام الملكي الذي تستمد منه العائلة الملكية السعودية قوتها.

ولكن قبل التعامل مع جماعة الإخوان ذات الأسلوب الإسلامي، كان على العائلة الحاكمة السعودية التعامل مع تهديد

أكبرهو تأسيس الجمهورية المصرية في عام ١٩٥٢ تحت زعامة جمال عبد الناصر علامة على بداية علمانية اشتراكية للقومية العربية في المنطقة.

بدعم من الإتحاد السوفيتي، جعل ناصر مهمته تصدير مذهبه للعالم العربي، هددت الناصرية بنزع الأساس المتوازن بعناية للمملكة السعودية من أسفل العائلة المالكة السعودية،في الوقت نفسه، اعترضت الحركة العلمانية -القومية أيضًا- سبيل نفوذ الإسلاميين السياسيين ودفعت العديد من مجموعات الإخوان في العالم العربي للعمل السري.

بهذه الطريقة أدى انتشار الناصرية إلى تحالف غريب ومؤقت بين جماعة الإخوان والعائلة المالكة السعودية، حاولت السعودية استخدام عدد من الإخوان لمجابهة الناصرية حول العالم العربي، بينما نزح العديد من قادة جماعة الإخوان إلى السعودية بحثًا عن ملجأ. كان من بين هؤلاء القادة محمد قطب وهو شقيق رمز من رموز جماعة الإخوان سيد قطب، والذي كان واحدًا من أكثر مفكريها تأثيرًا في القرن العشرين وتم إعدامه في مصر عام ١٩٦٦.

كان تبادل الأفكار بين المعسكرين في الغالب لا غنى عنه، حيث اشترك السلفيون وجماعة الإخوان في محاربة الناصرية المدعومة من الإتحاد السوفيتي حول العالم الإسلامي.

وكانت أفغانستان في الغالب أكثر مكان واضح لأرض

المعركة، حيث كان المقاتلون من السلفيين والإخوان تجمعهم أفكار مشتركة، مما ينتج عنه نوع من الفكر المركب،التزم مذهب الإخوان إلى حد ما في ذلك الوقت بشخصيته الأساسية، ولكن أصبحت السلفية التي كانت تفتقر إلى الفلسفة السياسية، متأثرة بشكل كبير بأفكار الرموز البارزة مثل سيد قطب، وبذلك ضعفت شبكة الدعم السلفي في السعودية.

المثال الأكثر شهرة لهذه العملية التفاعلية هو العلاقة بين أسامة بن لادن وعبد الله عزام عالم الدين الفلسطيني المنضم لجماعة الإخوان وقائد المقاتلين العرب بأفغانستان في الثمانينات، بتوجيهات عزام خضعت أفكار ابن لادن السلفية إلى تغيير جذري، كان ذلك حتى بدأ أيمن الظواهري يؤثر في ابن لادن في مطلع التسعينيات، وحينها بدأ ابن لادن في اعتناق الجهادية.

شهدت المملكة السعودية أول تحدٍّ إسلامي كبير لها في عام ١٩٧٩، حينما أدت الثورة الإيرانية إلى تأسيس جمهورية إسلامية. كان هذا أول مثال حديث على الدولة الإسلامية، وهي التجربة التي دعمتها الفكرة الأساسية لجماعة الإخوان ، ألا وهي أن الدولة يُمكن أن تُحكم طبقًا لمبادئ إسلامية.

رغم أن العائلة المالكة كانت قلقة بخصوص إمكانية إلهام الثورة الإيرانية لتغييرات شبيهة في العالم الإسلامي، فإنه كان يمكنهم الاطمئنان بسبب حقيقة أنَّ التركيب العرقي والطائفي

للدولة الفارسية في الأساس من المُمكن أن يحد من قدرته على تصدير نموذجه الإسلامي للعالم العربي ذي الأغلبية السُنية.

في حرب العراق- إيران عام ١٩٨٠-١٩٨٨، انقسمت المنطقة لخطوط عرقية وطائفية، ساعدت أيضا السعودية على احتواء التهديد الإسلامي القادم من إيران.

بعد غزو العراق للكويت تحت حكم صدام حسين في محاولة لتغيير ميزان القوى في المنطقة، اعتمد السعوديون بشكل كبير على الولايات المتحدة لتأمين الأمن القومي للسعودية، تم انتقاد المملكة بشدة من العديد من المؤسسات الدينية السعودية بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني؛ لأنَّ الحرب كشفت عن الضعف القطري للمملكة، زادت دعوات الإصلاح في حدتها بين مجموعة من طلاب العلم المتدينين السُنة الذين تطلعوا لحقهم في نقد الحكومة، موسعين مجال السلطة لصُناع السياسة من وراء العائلة المالكة، ويُشار إلى هذه النزعة الإصلاحية بلفظ الصحوة.

حاول ملوك السعودية في البداية استرضاء هؤلاء الطلبة السلفيين بالإضافة إلى أصوات غير دينية من المعارضة عن طريق إصدار قانون أساسي، وكان أول محاولة للدولة وأقرب شيء للنظام الدستوري في عام ١٩٩٢.

شجعت الخطوة الإصلاحيين، لكنها أدت أخيرًا في عام ١٩٩٤ إلى قمع حكومي للمعارضين واعتقال العديد من العلماء البارزين،

أثار القمع انشقاقات داخل المؤسسة السلفية، وتم تحريض من ظلوا أوفياء للمملكة ومؤيدين بشكل صارم للأفكار السلفية التقليدية ضد من اتخذوا موقفًا معارضا حاسما ضد سياسات المملكة، اتهم الأول الأخير بأنَّه منحرف إسلامي وتم وصفهم بإخوانجية وقطبيين، في إشارة سلبية لجماعة الإخوان وسيد قطب.

رغم أنَّ انقسامات السلفيين استمرت في أوائل التسعينيات، فإن العائلة الحاكمة السعودية احتوت نزعة الصحوة في بيتها، وكانت مسرورة لرؤية الإخوان تحت رقابة مشددة من المصريين والسوريين والأردنيين، بالرغم من ذلك كان هناك تهديد إسلامي آخر يتطور تحت قيادة بن لادن، والذي خطوته بالتورط في ثورة مسلحة ضد الأنظمة الفاسدة والدعم الدولي لها- الولايات المتحدة- كانت متأثرة بشكل كبير بأفكار سيد قطب.

ابتعد بن لادن عن عائلة آل سعود بالفعل؛ بسبب قرارها بالسماح لنصف مليون من القوات الأمريكية أن تتمركز في المملكة خلال حرب الخليج، في الوقت نفسه، عاد عدد كبير من المحاربين السعوديين المشهورين من التمرد في أفغانستان عام ١٩٧٩ - ١٩٨٩ بأفكار مركبة من الجهاد والحكم الإسلامي وغضب شديد تجاه عائلة آل سعود لسماحها للقوات الأمريكية استخدام دولتهم كقاعدة يقُتل منها المسلمون في العراق.

في بداية التسعينيات، كان بن لادن لا يزال في جدال مع المملكة

حول سياساتها، ولكن تخلت المملكة عن أراء بن لادن الجهادية المتخطية لحدود الدولة، باعتبارها انحرافا آخر، ولذا رأت فيه امتدادا غير شرعي للمذهب الإسلامي للإخوان.

وضعت هجمات الحادي عشر من سبتمبر العائلة الحاكمة السعودية في موقف غير مريح بسبب اضطرارها للإجابة على أسئلة الغرب حول التفسير المتطرف للقاعدة عن السلفية، رأت الولايات المتحدة بأنه يجب على المملكة السعودية أن تتحمل مسؤوليتها في احتواء التطرف الهامشي للسلفية المؤيد من القاعدة، وهذا مغاير لرؤية السعودية.

بحلول عام ٢٠٠٣، أصبحت السعودية هدفا رئيسا للحركة الجهادية، ومن ثم برزت الحاجة الملحة لإصلاح السلفية في المملكة بشدة للحفاظ على مكانة العائلة المالكة وتحطيم التهديد الجهادي.

عملت المملكة على تدعيم تحالفها التاريخي مع العلماء، كانت الرسالة بشكل بسيط: إذا نجحت ثورة القاعدة في شبه الجزيرة العربية، لن يتمكن الحكام السعوديون من منع القوى الغربية من التدخل، وبذلك إثارة أزمة أكبر من إشكالية شرعية العائلة الحاكمة والعلماء، والتي يمكن أن تقضي على أساس الدولة السعودية.

استلم الجزء الأكبر من العلماء الرسالة، والقنوات الدينية والقبلية والأمنية والتجارية نفسها التي اعتمدت عليها القاعدة في

بناء شبكتها، انقلب عليها عندما تحالف القادة الدينيون مع العائلة الحاكمة التي قادت حملة لكشف الانحراف المذهبي للقاعدة عن الفكر السلفي التقليدي، وأوهنت بشكل سريع شرعية الحركة الجهادية في المملكة.

ولكن لا يزال السعوديون يواجهون مشكلة كبيرة في الشرعية، تم تصميم محاولات إصلاح الحكومة السعودية لاستبعاد أي فكرة إصلاح سياسي، والتي من الممكن أن تهدد المملكة، جادلت الحركة الجهادية بالفعل لصالح قضية أنَّ الحوار السياسي مع الحكام السعوديين لتجنب الثورة كان أمرًا مستحيلًا في ظل غياب مؤسسات سياسية في المملكة للعمل من خلالها، في الوقت نفسه، استغلت جماعة الإخوان عمليات القاعدة لتمييز نفسها كتيار شرعي إسلامي، بينما وصفوا السلفيين والقاعدة وشركائهم بالمتطرفين المهمشين.

بدأت القوى الإسلامية السياسية في الصعود إلى السلطة عن طريق الانتخابات، حيثما أُتيحت لهم المشاركة في عام ٢٠٠٢ وحققت القوى الإسلامية السياسية على طريقة الإخوان مكاسب جوهرية في تركيا والمغرب وباكستان في الانتخابات.

وفي عام ٢٠٠٥ خاض مرشحون من جماعة الإخوان التي كانت لا تزال محظورة الانتخابات كمستقلين، وفازوا بنسبة ٢٥٪ من المقاعد البرلمانية في العام نفسه، فازت جماعة الإخوان العراقية

بأغلبية المقاعد التي فاز بها السُنة في ثاني انتخابات برلمانية بعد صدام حسين حتى الجناح المسلح من جماعة الإخوان -حماس- اكتسح الانتخابات في قطاع غزة في أول ظهور انتخابي له في عام ٢٠٠٦.

في قضية منفصلة في البحرين -حيث تحكم الملكية السُنية الأغلبية الشيعية- لجأ حكام السعودية والبحرين إلى دعم كل من جماعة الإخوان والسلفيين فيما يُعد خيارا إستراتيجيا أوسع لمجابهة الكتلة البرلمانية الأساسية الشيعية.

وبذلك أصبحت السعودية محتارة بين جهاديي القاعدة والحركات الإسلامية السياسية، وكانت الدعوات المتكررة من إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش للسعودية ومصر والحلفاء الآخرين المدعومين من أمريكا للمُضي قُدمًا نحو إصلاحات ديمقراطية، تشكل عبئا معقدا على المملكة.

فمن وجهة النظر السعودية، سيساعد أي انفتاح ديمقراطي جماعة الإخوان وفقط، وسيساعدها على جعل مذهبهم السياسي الإسلامي شرعيا في حين سيتم التشكيك في الملكية.

كانت السعودية قادرة على إدارة هذه المجموعة المنوعة من التحديات في بدايات الألفية، لكن الاضطراب العربي الذي اجتاح المنطقة في عام ٢٠١١، شكل تهديدا مرة أخرى لتقويض إستراتيجية الاحتواء السعودية تجاه الإسلاميين، ضاعف انتشار

الاضطراب العربي من شمال إفريقيا إلى شبه الجزيرة العربية عدد التهديدات التي تواجهها المملكة السعودية، في العمق، كانت السعودية مرتبكة للغاية مع سقوط المستبدين في تونس ومصر وليبيا، فهذه الأنظمة كانت قوية البنية ومع ذلك خضعت للضغوط المحلية، الأمر الذي زاد من قلق العائلة الحاكمة السعودية على نفسها وعلى الممالك العربية الصديقة لها، ذلك أن آخر شيء كانت السعودية تود سماعه في منتصف طريق الاضطرابات هو المزيد من البيانات الرسمية الديمقراطية من الولايات المتحدة التي تُحمس المعسكر الإصلاحي السعودي.

أزمة اليمن السياسية -والتي لم يكن هناك حل للسعودية إلا أن تتوسط فيها- أعادت فتح الانشقاقات في الدولة وأمدت المجاهدين من القاعدة في شبه الجزيرة العربية بفرصة لمحاولة إنعاش التجمعات المسلحة في السعودية وأكسبت الإخوان اليمنيين-حزب الإصلاح- حضورا أكبر.

ثم هناك قضية إيران، انتشار الاضطراب الشيعي في الحافة الشرقية للجزيرة العربية، حيث تواجه القلة السُنية الحاكمة في البحرين وفي الإقليم الشرقي للسعودية الغني بالنفط، حركة احتجاجية، وهو ما أكد على الضرورة الملحة للسعودية أن تحتوي تنامي تأثير إيران في المنطقة.

ورأت السعودية وتركيا والولايات المتحدة وقطر ودول عربية

أخرى في انتشار الاضطراب في سوريا -الحليف المقرب للنظام الإيراني- فرصة تاريخية لاستهداف الهيمنة الإيرانية في الشام ولكن التحدي الذي تواجهه السعودية هو أن إستراتيجيتها للاحتواء ضد إيران في سوريا تسير عكس حاجة السعودية المُلحة في احتواء الإسلام كحركة سياسية.

تم اكتساح الإخوان للانتخابات البرلمانية في كل بلد من بلدان الثورات العربية تقريبا، تختلف قوة فروع جماعة الإخوان بشكل كبير من بلد إلى آخر، ولكن حتى بعد عقود من القمع السياسي لا تزال جماعة الإخوان وشركاؤها قادرين على الحفاظ على أوسع وأكثر شبكات المجتمع تنظيمًا.

عندما كان يُحكم بالفراغ في الدول الاستبدادية، كانت شبكات الإخوان في موضعها الصحيح لتحويل الدعم الشعبي لخدماتهم الاجتماعية إلى أصوات، هذه العملية كانت واضحة جدًا في مصر، حيث ظهر الجناح السياسي للإخوان باعتباره الحزب الأكبر في البرلمان، وحققت النماذج الأكثر ليبرالية من الإخوان في تونس والمغرب أيضًا مكاسب سياسية هامة في عام ٢٠١١.

يُمثل الاضطراب في سوريا تعقيدا آخر للنظام السعودي، فالمملكة بالتأكيد منجذبة لاحتمالية إضعاف قوة نفوذ إيران في الشام، ولكنَّها أيضًا لا يمكن أن تتجاهل جماعة الإخوان السورية كقوة قوية في حركة المعارضة.

تهتم المقاومة السُنية المسلحة التي تعمل تحت شعار الجيش السوري الحر بإبعاد نفسها جهرًا عن أي مذهب إسلامي أملا في الحصول على الدعم الغربي، ولكن الواقع أظهر إلى حد كبير الدعم القوي لفكرة أن تطرح جماعة الإخوان الصراع السياسي للتصويت.

لذا، فالسعودية متحيرة بين الضرورة المُلحة الجغرافية السياسية لاحتواء إيران والضرورة الإستراتيجية المحلية المُلحة لاحتواء الإسلام كقوة سياسية.

وضعت هذه المعضلة السعودية مباشرة في خلاف مع تركيا، البلد القوي الصاعد الذي شكل عامل التوازن في المنطقة أمام طموحات إيران والشريك السعودي في دعم المعارضة السنُية السورية ضد نظام الأسد. الليبرالية الإسلامية الخاصة بتركيا التي تشكلت عبر تفاعلات الحضارة الإسلامية الصوفية والقيم الدينية العثمانية والعلمانية الكمالية، تختلف عن الأنموذج المتحفظ للإخوان في الإسلامية العربية وتتيح مساحة أكبر للممارسات العلمانية، ولكنهما يتشاركان في مبدأ مذهبي رئيس في استخدام الإسلام كممر للحُكم وبينما تحاول تركيا التأثير في إخوان سوريا برؤيتها الإسلامية المعتدلة، لا تريد السعودية أكثر من أن ترى الإخوان مهمشين في المعارضة السورية.

لجأت السعودية لطرقها القديمة في دعم السلفيين لينشطوا

كجبهة مضادة للإخوان، في مصر على سبيل المثال، فاجأت الكتلة السلفية الشعب المصري والمنطقة الأوسع عندما حصلوا على أكثر من ربع المقاعد في مجلسي الشعب والشورى، وجاءوا في المركز الثاني بعد الإخوان، وقد لعبت السعودية كما جاء في التقارير دورًا هامًا في إمداد ودعم الكتلة البرلمانية السلفية. في سوريا من المُرجح أن توزع السعودية دعمها على المجموعات السلفية لتنافس الإخوان المدعومين من تركيا.

رغم ذلك، فإن إستراتيجية دعم السلفيين تعود بالمخاطر حيث كان السلفيون متأخرين في الوصول إلى السياسة، في حين ولدت جماعة الإخوان كحركة سياسية، ويفتقر السلفيون إلى القبول الواسع الذي يحظى به الإخوان وشركاؤهم.

والسلفيون لم يرتبطوا بالصرامة الفكرية نفسها التي يتحلى بها الإسلاميون في تطوير مذهبهم السياسي، لالتصاقهم بالجانب المتزمت في الفكر. في النظرة السلفية الكلاسيكية، من الخطأ أن تفكر أنَّ قانون البشر يحل محل قانون الإله، ورغم ذلك أثبت السلفيون قدرتهم على تحقيق مكاسب سياسية ملحوظة في مصر ويمكنهم على الأقل التشكيك في قدرة الإخوان في الهيمنة على المشهد السياسي الإسلامي الواسع علاوة على ذلك، فإنَّ هناك جزءا من السلفيين في الشام ممن اعتنقوا الجهادية وتم استخدامهم من قِبل مخابرات عدة دول في المنطقة لتنفيذ هجمات، من

الممكن أن يكون هؤلاء السلفيون- الجهاديون أداة في يد السعودية تستخدمها في محاولة لزعزعة وإسقاط حكم النظام السوري في النهاية لمجابهة إيران.

وبالرغم من ذلك، ونظرًا لتطور السلفيين- الجهاديين، خاصة في العقود الأخيرة، فإنَّه من غير المرجح أن تحكمَ السعودية سيطرتها على السلفيين في الشام كما يبدو.

تُشكل الانقسامات بين الداعمين الأجانب للمعارضة السورية واحدة من عدة عوائق أمام المهمة في سوريا. الولايات المتحدة وشركاؤها الغربيون بالفعل متخوفون من أن فكرة العلمانية تمهد الطريق إلى الإسلامية في سوريا، بالتأكيد لن يكونوا داعمين للإستراتيجية السعودية، والتي تفضل السلفيين الأكثر تطرفًا على من يقدمون أنفسهم كمعتدلين وتركيا أيضا أكثر قربا والتصاقا بتطورات الأحداث في سورية من السعودية، كما لن تسحب أنقرة من جدول أعمالها دعم نهوض الإخوان كقوة سياسية مهيمنة في سوريا. مخاطر التساهل في التعامل مع الإسلاميين من طراز الإخوان سواء كان الحكام السعوديون مستعدين لهذا التحدي أم لا، فإنَّ إسلاميي جماعة الإخوان في ازدياد ولديهم مساحة أكبر لتوسيع شرعيتهم السياسية أكبر مما كان لديهم منذ عام.

في الماضي، كان يُمكن للسعودية أن تعتمد على اهتماماتها المشتركة مع الأنظمة العربية، خاصة في سوريا ومصر والأردن

والعراق، للحفاظ على سياسة احتواء الإسلاميين وحتى في الحالات التي ظلت فيها الأنظمة محروسة، يجب على القادة العرب أن يعقدوا اتفاقيات سياسية مع الإسلاميين خوفًا من تفجر صراع أكبر في الوطن والتعرض لمزيد من الضغط من الغرب لإجراء إصلاحات ديمقراطية. ولا تزال السعودية تدرس كيف تروض هذا التهديد الإسلامي بالضبط، من المُرجح أن تكون المناقشات متقدة داخل العائلة الحاكمة حول ما إذا كانت السعودية لا تملك خيارًا آخر سوى الوصول إلى اتفاق مع بعض من أكثر المنظمات الإسلامية قدرة على البقاء والنمو مثل الإخوان أم هناك خيار آخر، وسيُتيح مثل هذا الاتفاق للسعودية وسائلاً للتأثير في التطور السياسي للدول قيد الجدل وستقوم نظريًا بتطوير حصن سُني موحد ضد إيران.

ولكن هذه المشكلة ليست محصورة في مجال السياسة الخارجية، فإذا قررت السعودية العمل مع الإخوان في الخارج، ستكون مسألة وقت فقط قبل أن تواجه العائلة المالكة حركة إصلاحية متحمسة في الداخل. النزعة الإصلاحية التي تتمركز بشكل كبير في منطقة ساحل البحر الأحمر للحجاز، ولها القدرة على التطور لتصبح حركة أوسع. ويبدو أن الحكام السعوديين منقسمون حول كيفية إدارة هذا الأمر عند ظهوره في السعودية وتتحدى نهضة الإسلاميين السياسية الإدعاء التاريخي السعودي

بأنّ نظامهم السياسي المدعوم بالعلماء هو نموذج رسمي للسلطة، بينما لا يمكن ببساطة أن يتعايش مع الانتخابات البرلمانية وهنا يبرز السؤال الحرج على المدى البعيد، هو هل الحكام السعوديون سيكونون قادرين على إدارة ما يمكنه أن يكون تحولا حتميا إلى مملكة شرعية دستورية.

حمائم وصقور الإخوان بين السعودية وإيران

العلاقة بين إيران والإخوان بدأت مبكرا من خلال الداعية الشاب الإيراني نواب صفوي ١٩٢٤-١٩٥٥م الذي أسس ما عرف إيرانيا بجماعة "فدائيان" تلك الجماعة الإيرانية التي تعتبر محاكاة حرفية لجماعة الإخوان.

نواب صفوي كان قد تلقى دعوة من سيد قطب لزيارة مصر فزار على إثرها صفوي كل من مصر والأردن وخلال هذه الزيارة التقى صفوي مع عدد من مفكري الحركة في مصر والأردن وعاد الى إيران متأثراً بالفكر التنظيمي للإخوان مما انعكس من خلال قيامه بتنظيم المهرجانات وجمع التبرعات لصالح العمل في فلسطين التى لم يرد ذكرها من قبل في خطابه السياسي.

وأعلنت هذه العلاقة بين تنظيم صفوي والإخوان بوقوف الإخوان إلى جانب صفوي في معركته مع شاه إيران الذي عمل على تحجيم حركة نواب صفوي الناشئة.

ومع انطلاق الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م بقيادة الخميني من

باريس أيد الإخوان هذه الثورة باعتبارها ثورة إسلامية فأرسل الإخوان وفدا كبيرا إلى طهران عقب الثورة لتهنئة الخميني والشعب الإيراني بنجاح ترجم المرشد الأعلي خامنئي لسيد قطب (المستقبل لهذا الدين،الاسلام و مشكلات الحضارة،لكن الدولة الجديدة في ايران تبنت مذهبا مغايرا تماما هو المذهب الجعفري مذهبا رسميا لها، وقامت بأعمال قمعية ضد الطوائف والمذاهب الإسلامية الأخرى والذين يأتي على رأسهم السنة في إيران الذين يتجاوز أعدادهم عشرون مليون نسمة والمشتركين مع الإخوان في المذهب.

كان ذلك إضافة إلى ضغط العربية السعودية نحو فك التحالف الناشئ بين الإخوان وإيران وراء الجفوة والعداء الذي حل محل الاحتفاء بعد ذلك في علاقة الإخوان بإيران خاصة أن إيران انشغلت بعد ذلك في حربها مع العراق وأصبحت غير قادرة على تمويل ودعم تنظيمات أخرى فيما العربية السعودية كانت قادرة على تلبية طلبات الإخوان.

لكن الأمر بعد احتلال العراق للكويت أخذ في التطور السريع نحو تحالف إخواني إيراني خاصة بعد تراجع عائدات النفط بشكل كبير جعل العربية السعودية تستدين لأول مرة في تاريخها وعندما وصل الأمر لإحتلال العراق كانت الأرضية قد أصبحت مهيأة تماما للنفوذ الإيراني ليفعل فعله مع الإخوان خاصة أن ايران

قدمت نفسها منذ سقوط بغداد على أنها القلعة الأخيرة للإسلام ونزعت عن السعودية ما تمسكت به طويلا باعتبارها بلد المركز للحركة الاسلامية ففي وسط الحركات الدينية إلى أقصي اليمين دائما ما يجمع مزيدا من الأتباع من هنا أصبحت علاقة بعض التنظيمات الإخوانية كإخوان مصر وحماس الفلسطينية يسودها نوع من التوافق كنتيجة طبيعية لوقوف إيران بكل ثقلها إلى جانب حركة حماس الإخوانية.

تبدو الصورة الظاهرية لا تخرج عن مضمون العداء الإخواني للمشروع الصهيوأمريكي في المنطقة، والذي تقف إيران ظاهريا في وجهه بعكس الأنظمة العربية لكن ذلك للوهلة الأولى فقط، فقصة العداء لأميركا وإسرائيل، التي يتمسك بها الإخوان ، لا تمثّل سوي دعاية سياسية لكسب الرأي العام العربي والإسلامي تماما كما تستعمل ورقة حقوق الإنسان والديمقراطية على أجندة السياسة الخارجية الأميركية.

نظرة محايدة للوضع الراهن تخبرك أن تنظيمات مثل الإخوان وحماس وحزب الله مجبرة في لعبة السياسة الحالية ووفقا لموازين القوى على الاختيار بين التوافق مع إيران- وهي دولة تملك رؤية ومشروعاً توسعيّاً خاصاً بها- وبين الوقوف على الشاطئ الآخر حيث مجموعة من الدول غير المستطيعة بنفسها والمستنجدة دوما بأمريكا التى تملك مشروعها الخاص والذي تسوقه من خلال هذه

الدول بمعنى آخر فإما أن تسير في الركب الايراني وتغض البصر عن كل ما تحاول إيران تحقيقه وتؤمن بمثالية الثورة الايرانية وإما أن تتخذ الموقف المعادي تماما للمشروع الإيراني وتضع نفسك في خدمة المشروع الامريكي حتى وان ارتديت عباءة اسلامية، هناك دولتان دينيتان في منطقة الشرق الأوسط هي العربية السعودية الممثل الشرعي للإسلام السنى بعض التحفظات، و إيران وهي الممثل الشرعي للإسلام الشيعي ليس على إطلاقه وإسرائيل التي تريد أن تنتزع التمثيل الرعي لليهودية وهكذا هناك ثلاث دول تتنازع فيما بينها، الدول الدينية التى تمثل أقصي يمين المتصل السياسي تجد دائما ما يجمعها حتى لو تباينت أو تعارضت أهدافها ولنتذكر جيدا ما يدور دائما عن علاقة غير ملموسة بين ايران وإسرائيل وأحاديث كثيرة عن خدمة حماس للأهداف الإسرائيلية بشكل ما في شق الصف الفلسطينى و علاقات غير مفهومة و غير معلنة بين باكستان وإسرائيل رغم تصريحات إسرائيلية مبهمة عن امتلاك باكستان للقنبلة النووية الباكستانية، في ضوء هذا هل يمكن فهم التحرك الإخواني الذي يقدم ورقة اعتماده لإيران عبر بيان الإخوان في مصر بينما يحتفظ بخط الرجعة مع السعودية عبر بيان الإخوان في سوريا؟

هل يمكن أن نفهم ذلك على ضوء شكل من أشكال المسرح السياسي أجاده الإخوان في السياسة المصرية على مر عقود حيث

كان دور الجماعة الظاهرة على السطح هو شجب كل عمليات العنف التى تقوم بها الجماعات الخارجة من تحت عباءتها؟

هل يمكن أن نفهم ذلك من خلال عملية توزيع الأدوار بين الإخوان كصقور وحمائم وإشغال الجميع بعملية استقالة المرشد السابق واختيار المرشد الحالي وأمنيات البعض في أن تنكفئ جماعة الإخوان على نفسها وتتجه نحو الدعوة بعيدا عن العمل السياسي فيما ينظر البعض للأمر على أنه تمهيد لا بد منه للتنصل من أحداث أصبحنا ننتظرها على يد فصيل سيقولون إنه منشق عنهم وأنهم وبشدة يستنكرون كل ما يفعل؟

إخوان الخليج سياج من السرية

تعاقب المرشدون على جماعة الإخوان - حسن الهضيبي، التلمساني، أبو النصر، مشهور، الهضيبي، مهدي عاكف، محمد بديع.

ففي العهد الناصري هاجر الإخوان من مصر بعد تعرضهم لمضايقات من قبل النظام المصري، وتوسط الملك سعود عند الرئيس جمال عبد الناصر في أزمة الإخوان الأولى، واستجيب له، ولكن الإخوان عادوا إلى المعارضة الشرسة، فعاد عليهم عبدالناصر بالتضييق، وبعد الانفراج السياسي في عهد السادات زار الهضيبي السعودية، وعقد عام ١٩٧١ اجتماعا موسعا للإخوان، تشكلت فيه ملامح التنظيم الإقليمي، الذي ضم إخوانًا آخرين من البحرين والإمارات والكويت، وعلى الرغم من هذا التوسع الجغرافي في التنظيم واستقطاب السعودية للإخوان تم لأسباب منها رغبة السعودية في استقطاب العقول أيا كان توجهها، وسعيها لمواجهة المد الناصري الثوري المعادي للملكيات العربية

بخطاب فكري مكافئ، بالإضافة إلى رغبتها في تطوير الخطاب الديني المحلي، لقاء ذلك سيطر الإخوان على المؤسسة التربوية، والجمعيات الخيرية ، وأيضا سعي المملكة المشروع لإثبات نفسها كدولة قائدة ورائدة وتثبيت مكانتها وثقلها السياسي في العالمين العربي والإسلامي وفي العالم أجمع.

وبعد أن ضمت السعودية إخوانا مصريين وسوريين وغيرهم من المهاجرين، تشكل السعوديون من الإخوان، وتعددت تقسيماتهم داخل المملكة، فعوضا عن التقسيمات الفكرية (قُطبِيين نسبة لسيد قُطب، وبنائيين نسبة لحسن البنا)، التقسيم الجغرافي لإخوان السعودية إخوان الحجاز، وهم الأكثر تنظيما، وإخوان الرياض أو القيادة العامة، وإخوان الزبير.

بدايات الإخوان في الإمارات كانت في أوائل سبعينيات القرن الماضي، متأثرة بالإخوان في مصر والكويت، حيث حاول الطلاب العائدون إنشاء مؤسسة تمثلهم في الإمارات أسوة بجمعية الإصلاح الكويتية، ونجحوا في دبي ورأس الخيمة والفجيرة ولكنهم لم يتمكنوا من تأسيس فرع في أبوظبي، والشارقة، استقطبوا عبر الجمعية الطلاب والناشئة، واستهدفوا مؤسسات التعليم، وسيطر أتباعها على الأنشطة الطلابية، وفي ١٩٨٨ أصبح الإخوان هم الصوت الأقوى في مؤسسات الدولة التعليمية وفي جامعة الإمارات.

تزامن ذلك مع وجود ذراع إعلامية نشطة هي مجلة الإصلاح، قامت الجمعية عبر مناشطها بحملة تشويه للنظام التعليمي الحكومي في فترة الوزير أحمد حميد الطاير، وقد اعتمد الإخوان أساليب خطابية عاطفية، يعتبرها القيادي محمد الركن دليلا على عدم نضج الجماعة حينها، وسرد النقيدان في دراسته الأحداث التي أوصلت الدولة إلى حل مجلس إدارة الجمعية وتقييد مجلتها وإسناد الإشراف عليها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، وعلى الرغم من توتر علاقة الإخوان مع الدولة إلا أنهم تمتعوا دائمًا بعلاقة خاصة بحاكم رأس الخيمة السابق، الشيخ صقر القاسمي.

لقاءات ولي عهد أبو ظبي نوفمبر٢٠٠٣ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بقيادات الإخوان، التي مثلت فرصة لإعادة إدماج الجماعة في المجتمع، وعدت الجماعة الشيخ بالتفكير جديا في حل الجماعة، إلا أن أحد قيادييها عاد لمجلس الشيوخ بعد فترة، ومعه بيان موقع من الجماعة تؤكد فيها أنها تحظى بشعبية وقدرة على التأثير في داخل البلاد وخارجها، وأن حل تنظيم الجماعة غير وارد وهو ما يصفه النقيدان بأنه كان السبب الرئيسي في ضياع فرصة تاريخية للتصالح مع الحكومة، وأبدت الحكومة مخاوفها من إجراءات البيعة واعتبرت من يؤديها لأمير الجماعة أو مرشدها متهمًا بازدواجية الولاء ومطعونًا في انتمائه لوطنه.

جماعة الإخوان هي الجماعة التي تقود أخواتها في الخليج،

وتستطيع رسم خطابها وفق متغيرات براجماتية كبيرة، بعد أن انتشرت في أعقاب النكسة ١٩٦٧، كان الصعود الأكبر للجماعات في الثمانينات، وظلت بين مد وجزر، فانزوت إلى أن أعادتهم أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى الواجهة، وزاد نفوذهم بعدها بدعم من الحكومات والمنظومات الراغبة في تمثيل إسلام معتدل، ولكن هذه الجماعة تعرضت في الأعوام الأخيرة لخسارة في شعبيتها بعد أن خاضت التجارب وامتحنت في مصداقية شعاراتها في الخليج وغيره، تاريخ العمل الإسلامي في الخليج يكشف أن مهنة الإخوان هي اغتنام الفرص، وتطوير الخطاب إما للكسب الجماهيري أو السياسي، والآن يغتنمون فرصة نجاح الاحتجاجات العربية، واستمرار صعود نجم النموذج التركي، في محاولة لإنقاذ شعبيتهم في الخليج، للظهور بشعارات إصلاحية جديدة، تماشيا مع المرحلة الجديدة، ويراوحون بين التلويح بالاحتجاجات وشعارها، أو الدخول في حلفها والتصالح معها لضرب الآخرين.

وقصة إخوان البحرين تبدأ مثل غالب الجماعات التي انتشت بعد هزيمة ١٩٦٧، وكانت بذرتهم الأولى بعد التقاء عبد الرحمن الجودر بحسن البنا، إلا أن دعوتهم وجِهَتْ بالصدام المبكر مع المجتمع البحريني الذي كان متحمسا للتيارات الناصرية والقومية. ومد إخوان البحرين بالأنساق الجديدة والخبرات من إخوان الكويت، وازداد وهجهم بعد تراجع التيارات اليسارية

والقومية، وانتصار الثورة الإيرانية، والغزو السوفييتي لأفغانستان ١٩٧٩، وسهل امتلاك الإخوان في البحرين أموالا جيدة أمرَ توسيع قاعدتهم الجماهيرية، بالإضافة إلى ضعف المنافسين من التيارات السنية الأخرى.

وبمضي السنين تمكنت الجماعة من السيطرة على التعليم، وبعد الانفتاح السياسي في ٢٠٠١ تم تأسيس ذراع سياسية تحت اسم المنبر الوطني الإسلامي، كما تميزت حركة الإخوان في البحرين بمرونة حركية عالية، فعرفت كيف تتجنب الانتحار الجماعي في الملمات، وكيف تستثمر ميزاتها أيام الانفراج ونأت بنفسها عن الصدام مع الدولة وأجهزتها.

أما سلطنة عمان فالإسلاميين ينقسمون إلي تيارين رئيسيين، أولهما حركة الإخوان كتيار حديث بامتدادها على الأرض العمانية، والذي لم يكن الانتماء إلى تنظيم الإخوان حكرًا على أبناء مذهب معين في عمان، إذ لوحظ أنه من بين معتنقي فكر هذا التنظيم من ينتمون إلى المذهب الإباضي، إضافة إلى المذاهب الأربعة المعروفة. والتيار الثاني هو تيار حركة الإمامة بامتدادها التاريخي، وذكر محاولة استدعائها التي تمت مؤخرًا.

بروز الإسلام السياسي في الكويت عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧، وكل ذلك لا علاقة لشيوخ التقليد والإصلاح في الكويت به، وحداثة النشوء الحركي للإسلاميين السياسيين في الكويت من

جهة، وتشابك العلاقات في تيار الإصلاح، الذي قاده الشيخ يوسف بن عيسى الذي كان محور كثير من الخطوات الإصلاحية و قنطرة العبور بين الكويت القديمة والجديدة، وهو الحلقة الوسطى بين المثقف الإسلامي أي الحركي السياسي، وبين رجل الدين التقليدي والمحترف، مفنِّدًا أي ادعاءات بانتسابه إلى الإخوان.

جمهورية مصر العربية الإسلامية

منذ سقوط السلطنة العثمانية في أوائل القرن الماضي والإسلام كأجندة سياسية مغيب عن دائرة العمل السياسي. وكانت الفترة التي واكبت مرحلة سايكس بيكو-الدولة القطْرية ولا تزال يتداخل فيها حالتا التجزيء ونزع المقدس الديني عن الحياة العامة والسياسية على وجه الخصوص ، نمت الدولة القطرية واتسع نطاق العلمنة، وانحسر الإسلام بقيمه عن الحياة الاجتماعية والسياسية، وفي الأثناء برزت حركات إصلاحية إسلامية عديدة، إلى أن جاءت موجة الصحوة الإسلامية وعلت وتيرتها في عقد السبعينيات من القرن العشرين وتمكنت الظاهرة الإسلامية في نهاية المطاف من احتلال الأفق الثقافي، وأزاحت الأيديولوجيات المنافسة الأخرى.

مبادرة الإصلاح الشامل لمصر التي أطلقها الإخوان في مارس ٢٠٠٤ تركزت رؤيتهم عن السياسة الخارجية المصرية على الدعم المباشر للجامعة العربية وتفعيلها ، وكذلك تفعيل آليات العمل

العربي، مثل الدفاع العربي المشترك، والسوق العربية المشتركة، والوحدة الاقتصادية.

وقسمت المبادرة عملية الإصلاح إلى ثلاث دوائر مختلفة، أولاها الدائرة الإفريقية، ورأت أن مصر بلد إفريقي تربطها بدول حوض النيل والدول الإفريقية روابط تنمية مشتركة يجب تفعيلها، ثم الدائرة الإسلامية، وهي الدائرة العقائدية بالنسبة لهم. واهتمت رؤيتهم في إصلاح هذه الدائرة بالسعي لتحقيق الوحدة الإسلامية، وتفعيل دور المؤتمر الإسلامي وتناولت تلك المبادرة أيضا الدائرة العالمية، ورأت أن مصر ترتبط بدول العالم بروابط عديدة، ومن ثم يجب أن تدفع مصر المنظمات الدولية للخروج من أسر وصايا القوى الكبري.

واعتمد البرنامج الانتخابي للإخوان المسلمين عام ٢٠٠٥ في رؤيته لإصلاح السياسة الخارجية على دعم المقاومة الوطنية في كل الأراضي العربية المحتلة فلسطين والجولان والعراق بكافة أنواع الدعم ، وكذلك دعم حركات المقاطعة ومقاومة التطبيع، وتبني سياسة عربية واحدة لمواجهة السياسة الصهيونية، وإعادة النظر في المنهج، وطبيعة العلاقات المصرية- الصهيونية.

وطالب البرنامج الانتخابي في رسمه للسياسة الخارجية المصرية بإلغاء القوانين والقرارات التي تمنع الدعم المادي لشعوب الدول المحتلة خاصة القرار رقم ٤ للحاكم العسكري العام بدفع

مشروعات التكامل بين مصر والسودان، ووضع جدول زمني للتحقيق، والاهتمام بدول حوض النيل، وتفعيل الاتفاقيات التجارجية فيما بينها بما يحفظ المصالح المصرية ، وكذلك دعم دور الجامعة العربية وتوسعته في المجالات السياسية، والاستراتيجية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، وأهمها السوق العربية المشتركة.

بينما تركزت رؤية الإخوان عن إصلاح السياسة الخارجية، في برنامجهم الانتخابي لانتخابات مجلس الشورى لعام ٢٠١٠ على إعادة النظر في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بما يحقق المصالح الوطنية للشعب المصري، في ضوء العلاقات الإسلامية والدولية، وكذلك تفعيل جامعة الدول العربية بإعادة النظر في ميثاقها، وآليات العمل العربي المشترك، وتفعيل المنظمات الإسلامية والشعبية بما يحقق المصالح الإسلامية المشتركة.

وتناول ذلك البرنامج القضية الفلسطينية تفصيلا، وأكد أن المقاومة ضد المحتل الغاصب لأرض العروبة والإسلام حق مشروع فرضه الإسلام، وكفلته القوانين والمواثيق والأعراف الدولية، وأنه على الحكومات والشعوب العربية والإسلامية، وفي مقدمتها مصر، مدّ يد العون والمساندة والتأييد للشعبين الفلسطيني والعراقي.

وطالب البرنامج نفسه بالعمل على التكافل والتكامل بين الدول

العربية والإسلامية، اقتصاديا وثقافيا وعسكريا، ومواجهة المشروع الصهيو-أمريكي الذي يستهدف الأمة العربية والإسلامية، ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، وتفتيت المنطقة وإعادة رسم خريطتها من جديد، بما يتفق ومصالح الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني من جانب، وبما يهدد أمن واستقراردول المنطقة من جانب آخر. وأكد البرنامج ذاته ضرورة الحفاظ على وحدة الفصائل الفلسطينية، وإزالة أي توتر ينشأ بينها وبين السلطة الفلسطينية، لأنه الضمانة الأكيدة لحماية الشعب الفلسطيني في مواجهة جرائم الاغتيال والتصفية والمجازر الوحشية التي يقوم بها الاسرائيليون، وطالب بوقف كل أشكال التطبيع الاقتصادي والثقافي والسياسي والأمني لإجهاض الحلم الصهيوني من النيل إلى الفرات.

بينما ركز البرنامج الانتخابي للإخوان لانتخابات ٢٠١١، أي بعد ثورة ٢٥ يناير، في سياسته الخارجية لمصر على المنطقة العربية والإفريقية والإسلامية، ولم يرسم حدود العلاقة مع إسرائيل والغرب والولايات المتحدة، فأكد أن السياسة الخارجية المصرية تتطلب خلال المرحلة المقبلة استعادة الدور المصري الرائد في محيطيه العربي والإسلامي على المستويين الاقليمي والدولي، لتتمكن مصر من القيام بدورها السياسي والاقتصادي والعسكري والعلمي تجاه محيطيها الإقليمي والدولي.

وأكد هذا البرنامج أن مصر تستطيع تحقيق هذا الدور من خلال

ضرورة قيامها بدور حقيقي في تفعيل جامعة الدول العربية، وتطوير ميثاقها ونظامها بما يتناسب مع التحديات التي تواجه الأمة العربية، وبما يتناسب مع تطلعات شعوبها، ويعزز تضامنها وتعاونها في شتى المجالات، وكذلك دورها الرائد في حل النزاعات العربية الداخلية والبينية وتحقيق السلام والاستقرار فيهما بما يحقن دماءها، ويحفظ مقدراتها، وحدد في مقدمة هذه الدول كلا من السودان والعراق واليمن ولبنان والصومال.

وطالب أيضا هذا البرنامج الانتخابي بأن تتركز سياسة مصر الخارجية مستقبلا على قيام مصر بدورها الريادي الذي لا تتنازل عنه في دعم القضية الفلسطينية، ومساندة أهلها، والضغط على المجتمع الدولي لإيجاد حلول علمية عادلة للقضية الفلسطينية تضع حدا لمعاناة الشعب الفلسطيني، وتضع حدا لغطرسة دولة الاحتلال الصهيوني، وكذلك استعادة مصر لدورها الريادي الإفريقي والإسلامي، معتبرا أن الفراغ الذي خلفه انسحابها في السنوات السابقة لا يزال شاغرا، وينتظر عودة مصر لتملأه من جديد ، ليس على قاعدة الانتماء الجغرافي أو الديني، ولكن على قاعدة المصالح الحيوية والإستراتيجية مع هذه الدول.

وجاءت أسس ومبادئ السياسة الخارجية والأمن القومي في برنامج حزب الحرية والعدالة، الجناح السياسي لجماعة الإخوان، عبارة عن تمنيات لم يحدد وسائل وطرق تطبيقها، وإنما اقتصر

البرنامج في سياسته الخارجية على متطلبات نظرية تواجهها عند التطبيق إشكاليات عديدة تحد من تحقيقها على نحو يمنع حدوث تأزمات في سير العلاقة بين مصر والغرب.

وتحدث برنامج الحزب في سياسته الخارجية عن أن العلاقات السليمة مع الدول والشعوب، ومؤسسات النظام الدولي ،تعزز من الاعتماد المتبادل والعلاقات المتكافئة والتعايش السلمي، وتضمن قيام العلاقات الخارجية على أساس من الأخوة الإنسانية، وتحقق قيم العدل وعدم الاعتداء التي أرست قواعدها الشريعة الإسلامية، التي تقر بأن العلاقات الخارجية تقوم على التكامل الحضاري كمبدأ لتحقيق التنمية بين الحكومات والشعوب المختلفة، وكذلك الالتزام بالاتفاقيات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والعمل على وضعها حيز التطبيق، وتفعيل المبادئ والنظم التي وضعتها الجماعة الدولية لحل وتسوية الصراعات بين الدول، خاصة ما يتعلق باتفاقيات عدم الاعتداء، واتفاقية جنيف لحماية المدنيين والأسرى أثناء الحرب، وغيرها من الضمانات التي تجرم العدوان، وإيقاف سياسات فرض الليبرالية الجديدة باسم السوق والديمقراطية، والتدخل في الشئون الداخلية باسم حقوق الإنسان .

وأكد أيضا البرنامج الإصلاحي للسياسة الخارجية لحزب الحرية والعدالة إصلاح منظمة الأمم المتحدة، بما يجعلها قادرة على

الالتزام بما نصت عليه من مبادئ، وبالحيدة والتوازن بين المصالح المتعارضة، دون نظريات حكم الأقوى، والتي تسمح لبعض القوى الدولية بتوظيف منظمة الأمم المتحدة في خدمة مصالحها.

أما شكل السياسة الخارجية وسير العلاقات الدولية التي سيرسمها الإخوان المسلمون، في حالة إتاحة الفرصة لهم في إدارة العلاقات الدولية بين مصر ودول العالم، فسيكون لصالح التنظيم أكثر مما يكون لصالح بلد متكامل، وستتركز مع تكوينات غير رسمية بسبب الطبيعة السرية للإخوان في علاقاتهم الخارجية فبالنسبة لشكل العلاقة مع دول الخليج وإيران، فسيحكمه عدة سيناريوهات، فأولها البقاء على عداء مع أنظمة مهمة في الخليج، كالسعودية والإمارات والبحرين، والبقاء أيضا على علاقة وتحالف قوي مع إيران بسبب أن الدول الخليجية لم تقبل بالتحاور مع الإخوان، وإصلاح ما أفسده الرئيس السابق مبارك وإيران من علاقة كانت قوية.

والسيناريو الآخر هو أن الإخوان سيحتاجون إلى فتح صفحة جديدة مع السعودية لمساعدتهم في إقناع الآخرين بهم سياسيا، وبالتالي سيلتقي الطرفان - الإخوان والسعودية - في منتصف الطريق، ويقود بعض القيادات الإخوانية المصرية التي تعيش في السعودية هذه المصالحات وبالنسبة للسعوديين، فهذا الأمر مهم لهم لإبعاد الإخوان عن إيران، وتقليص النفوذ الإيراني في مصر مستقبلا.

وسيكون شكل العلاقة مع إسرائيل أقل ودا وأكثر حزما ، وستعود مصر لسياسة الصدام، أو تخل بمعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، وأتصور أن تتغير السياسة التي اتبعتها مصر إزاء إسرائيل خلال السنوات الخمس الأخيرة، والتي من أبرزها التنسيق لإعادة النظر في اتفاقية الكويز، وبيع الغاز لإسرائيل، والصمود والمواجهة لتغيير الوضع في غزة.

وعن شكل العلاقة مع إفريقيا، فستكون سياسة الإخوان الخارجية أكثر دعما وتقاربا، حتى لا تخضع تلك الدول الإفريقية لعلاقتها مع إسرائيل، وذلك من خلال دعم الاتحاد الإفريقي اقتصاديا، ودعم دولة جنوب السودان، وعن التقارب مع الحركات الإسلامية في السودان والصومال ودول شرق إفريقيا بالتالي، ستكون سياسة الإخوان الخارجية في إفريقيا أكثر تنسيقا بالمناطق التي تتغلغل فيها إسرائيل. أما شكل العلاقة بين الإخوان والولايات المتحدة والغرب، فسيسعى الإخوان فتح حوار مع الولايات المتحدة والغرب، يسوده نوع من الحرص، وذلك لضمان عدم الاعتراض على وصولهم للسلطة.

وستبعث السياسة الخارجية للإخوان في البداية برسالة طمأنة للأمريكان والغرب بشأن المستقبل، وموقفهم من قضايا عديدة تتعلق بالحريات، والالتزام- ولو جزئيا- بالاتفاقيات الدولية. أما السيناريو الثاني، فستعتمد السياسة الخارجية للإخوان تجاه

الولايات المتحدة والغرب على نوع من الضغط من أجل حل عادل للقضية الفلسطينية، وعدم السير في ركاب تل أبيب،أما العلاقة مع تركيا، وتونس، وليبيا، وسوريا، واليمن، فسيسودها نوع من التقارب الشديد .

الأسباب التي تؤدي إلى العلاقة الأكثر تصادمية والمتوترة بين دول العالم الخارجي و سياسة الإخوان تتمثل في الطبيعة الانتقالية وغير المستقرة التي قد تؤدي إلى بعض السلوك المتردد في إدارة السياسة الخارجية بين التغيير الحذر والراديكالي، وكذلك سيادة نوع من السيولة النسبية، وبعض من الفوضى الداخلية في الفترة ما بين ثورة ٢٥ يناير حتى بعد تولي الرئيس الجديد إدارة مسئولية البلاد بسنوات، على نحو لا يؤدي إلى بلورة رؤية متكاملة للسياسة الخارجية، خاصة في ظل استمرارية نمط النظام القديم، كذلك احترام القوات المسلحة والسلطة الحامية للأمن القومي للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وعلى رأسها اتفاقية كامب ديفيد، وخصوصا بنودها الأمنية، إضافة إلى استمرار نمط التحالف مع الولايات المتحدة على الأصعدة العسكرية والاقتصادية، والحذر الشديد في إدارة العلاقة للحفاظ على المعونات العسكرية والاقتصادية، مما يعني أن السياسة الخارجية للإخوان ستصطدم مع القوى الرئيسية الأخرى في إدارة شئون مصر الداخلية، وأيضا السياسة الأكثر براجماتية التي سيتبعها الإخوان مع العالم الخارجي خصوصا مع إيران والغرب .

أسباب الصدام المحتمل مع الداخل تتركز في محاولة فرض مفاهيم بعينها على المجتمع بقواه السياسية المختلفة، وكذلك محاولاتهم لإقصاء الأخر في كل ما يتعلق بعملية صنع السياسة الخارجية، والدخول في صراع مع القوى المخالفة لهم، خاصة التيارات الدينية الأخرى.

أما مؤشرات الصدام المحتملة مع الخارج، فتتمثل في الصدام مع إسرائيل بسبب محاولة الإخوان لتغيير نمط السياسة المصرية المتبعة مع إسرائيل خلال السنوات الخمس الأخيرة، الصدام مع القوى السياسية الأخرى في العالم العربي بسبب محاولاتهم لإقامة دولة الخلافة الإسلامية، تقديم الدائرة الإسلامية على الدائرة العربية والإقليمية.

الجزء الثالث

الموت بأيدينا و أموالنا و في أراضينا



الالتزامات الأخلاقية للسعودية حيال الأزمة السورية

الالتزامات الأخلاقية للسعودية حيال الأزمة السورية عصيّة على الاستيعاب لسببين أولهما سُمّية السياسات السعودية، وخصوصاً عندما تحرّكها الدوافع الوهابية ثانيهما هو تحريمها الشهير للثورات، حتى بات تعبير الربيع العربي، لا يأتي في مقالات كتّاب سعوديين، إلا مقروناً بتعبير ما يسمّى، تقليلاً من شأن هذا الربيع، منذ أن هبّت أولى نسائم الربيع العربي، ارتبكت الرياض، لم تكن مصالح المملكة على المحكّ في تونس، لكن سقط بعدها الحليف المصري في محور الاعتدال بات عندها للمملكة صوت شاجب كرمى لعيون الرئيس المصري مبارك، استخدم الملك عبد الله، في بيانه في ٢٩ كانون الثاني، كلمة تحبّها دمشق: مندسّ هو من يحاول زعزعة أمن مصر واستقرارها هو المندسّ ذاته الذي حرص نظام الرئيس بشار الأسد على توجيه مختلف التهم إليه صمتت المملكة ٥ أشهر قبل أن تشجب إراقة الدماء رويداً، عاد المندسّ

ثائراً في أبجدية المملكة، منذ أن طرقت الثورة أبواب دمشق، ولاح للرياض أن خاصرة إيران باتت رخوة، وأصبح بالإمكان قطع الرأس . يكاد يجمع المحللون الغربيون على أنّ حميّة المملكة حيال الدماء السورية نابعة من رغبتها في كسر الهلال الشيعي، على اعتبار أن السعوديين ومعهم القطريين، الذين هم الأكثر نشاطاً حالياً، قمعهم لجيرانهم، قد يشترون بعض الوقت، لكن الأوضاع ستنفجر لاحقاً في معظم الدول الإسلامية، وقد تلفحهم شظاياها وبالعودة إلى التشكيك في الدافع الإنساني للسعودية، فإنّه عائد إلى أن السعوديين الذين حظروا أي شكل من أشكال التظاهرات في أرضيهم منذ فبراير ٢٠١١ ، تصدّرت السعودية جبهة مكافحة الثورات بهدف رسم النظام الإقليمي الجديد وفق رؤيتها، وذلك بعد عقد ساد فيه نظام مكوّن من تحالف غير الديموقراطيين الموالين للولايات المتحدة وإسرائيل، وتحالف محور الممانعة. كان هناك ما يكفي من الأسباب للقول أن السعودية وجدت نفسها في قلب العاصفة الإقليمية وفي وقت ظلّت فيه جبهتها المحلية آمنة، شكّلت البحرين أول ميدان خطر لمكافحة الثورة، تواجهه السعودية وفي ٢٠١١وجهت ضربة استباقية، أُخمدت أي تظاهرات محتملة في الخليج. وكانت تلك أول نقطة تسجّلها السعودية في حربها الباردة مع إيران الآن، تشمّر الرياض مجدداً عن سواعدها، علّها تضرب طهران في خاصرتها الدمشقية؛ فالسعوديون، يعانون من

فوبيا الشيعة؛ فهم لا يخشون فقط من إيران، بل أيضاً من شيعتهم ، ومن الغالبية الشيعية في البحرين، ومن النفوذ الشيعي المتنامي شمالاً في العراق، هذا ما يطلق عليه سُمية السياسات السعودية عندما تكون الدوافع الوهابية حاضرة فرغبة السعودية في تسليح المتظاهرين السوريين، تأخر لأسباب لوجستية لا سياسية، هي نابعة من رغبة في التخلّص من بشار الأسد كي تميل دفة الميزان مجدداً لمصلحة السنّة، وهذا ما ينذر، بجعل الصراع في سوريا أكثر مذهبية لكن الخطر المحدق بالمنطقة والعالم، يكمن في الدوافع السعودية، فكلما شعرت المملكة بأنها مهددة بفعل الثورات العربية، أحكمت خناقها في الداخل، وشمّرت عن سواعدها في الخارج.

اتخذت ثلاث مبادرات تهدف جميعها إلى قلب النفوذ الإيراني في العالم العربي، وقد فشلت جميعها: الأولى في العراق، حيث دعم إياد علاوي، والثانية في لبنان حيث دعم قوى ١٤ آذار، والثالثة في فلسطين حيث حاول جلب حماس إلى طاولة الحوار، لكسر علاقتها مع إيران ،حتماً، لا يعتقد السعوديون أن الديموقراطية فاعلة، طالما أن رجلهم يفوز، لكنه لا يحصل على الحكم، السعودية حققت، بحسب تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، فائضاً في موازنة العام ٢٠١١ بنحو٣ و١٨٥ مليار ريال، أي بنسبة ١و٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ومع ذلك، لا تزال

نسبة البطالة في المملكة تبلغ ٣٥٪، السعودية تنفق ما يزيد على ٦٠ مليار دولار في صفقات سلاح جديدة مع أميركا، معظم المال السّعودي يذهب لشراء طائرات أميركيّة من الجيل الرّابع، فيما تنفق كلّ من إسرائيل، والهند، وروسيا، والصّين، ونصف دول أوروبا أقلّ من عُشر هذا المبلغ لتصميم وحيازة طائراتٍ من الجيل الخامس في المقابل، فإن ٢٢٪ من السعوديين يعانون من الفقر.

إذا أخذنا الدول التي تخاف على النظام السوري من السقوط في الشرق الأوسط وهو لا نعثر إلا على ايران و إسرائيل، والتي تصرّ على غموض مصيرها بعد رحيل الأسد الموقف الأبرز لإسرائيل، مما يعني أننا أمام انكشاف خديعةٍ وضعها النظام السوري في الإعلام الرسمي حين كرّس دعوى كونه من محور الممانعة، ومن دول الصمود، وجبهات المقاومة، بينما لم تكن كل ألاعيب النظام إلا كلاماً عن، من الواضح أن النظام السوري راهن منذ البداية على الوقت، لأنه لم يرفض المبادرات العربية، واستقبل بعثة الدابي، وهو يرحّب بأي إمكانية للحل لا لامتثاله والتقيد به، بل لاستخدامه بوجه العالم لإكمال عملياته مستثمراً كل الأوقات الإضافية التي تمنحها له المبادرات، وسعود الفيصل أدرك هذه اللعبة والتي لا تنطلي على ديبلوماسيةٍ عريقةٍ مثل الديبلوماسية السعودية، لهذا قرر أن يحسم الموقف السعودي بعيداً عن أي محاولاتٍ أخرى، فالطغاة عليهم أن يرحلوا طوعاً أو كرهاً.

النظام السوري الذي سقط عملياً، لم يبق له إلا الداخل للتدبير به، فهو أغلق بوجه الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ولم يعترف بقيمة الإنسان السوري أصلاً، والغريب أن النظام السوري اختار أن يشيع للشعوب القريبةِ منه وتحديداً في لبنان، الرئيس السوري بعيداً عن تفاصيل العمليات، وأن هناك جنرالات يمارسون القمع.

التعقيد في الوضع السوري هو سيد الموقف، وذلك لعدة أسباب، من بينها تشتت المعارضة، والخلافات التي تبرز للعلن بين المعارضين أحد أبرز أسباب عدم فهم العالم لهم وتعثره في الآلية التي يمكنه أن يتعامل معهم بها، ضعف المعارضة بتشتتها وهذا يجعل الشعب السوري يتجه نحو الإحباط أحياناً، إذ كيف يختلف بعض المعارضين فيما بينهم على جزئيات أو حصص سياسية والنظام السوري أصلاً لم فالنظام لم يسقط فعلياً بعد، هذا الخلاف بين المعارضين يجب أن يقف، وأن يسود التلاحم بينهم، وأن يكون الهدف هو الإنسان السوري، وليس التحضير لتقاسم حصص الثورة السورية، وهذا هو الفرق بين معارضةٍ وأخرى السبب الآخر لتأخر الحسم الدولي للثورة السورية الموقع الجغرافي لسوريا من جهةٍ، والوقوف الصيني الروسي مع النظام السوري من جهةٍ أخرى، الموقع إسرائيل محاميةً عن النظام السوري و غالبية المنضوين في المجموعات المسلحة في سوريا ليسوا مرتبطين ولو حتى فكرياً بتنظيم القاعدة، بل متدينون ومحافظون

زادهم محافظة موت اليسار العربي لا هم علمانيون، ولا هم تابعون لتنظيم القاعدة. طبيعة المشاركين في الحراك السوري، خاصةً في شقّه المسلّح، أكثر تعقيداً مما يبدو، ولو قال من قال إنهم إرهابيون انقسامهم يجعل مهمة تصنيفهم في خانة واحدة أمراً صعب، لكنه يجعلهم أكثر عرضة للتطرف هذا ما تشي به التسميات السلفية التي يطلقونها على تظاهراتهم أيام الجمعة، وهذا ما توحي به أسماء فصائلهم المسلّحة ،وقد اتضح أن ادعاءات النظام السوري ومناصريه غير صحيحة فغالبية المشاركين في الثورة ليسوا مرتبطين حتى فكرياً بالقاعدة ولكنهم، في المقابل ليسوا علمانيين كما تقول المعارضة، بل على العكس هم متدينون وينحدرون من مناطق محافظة، وما زادهم محافظةً هو موت اليسار العربي، بيد أنهم لا يتبعون إيديولوجية ما، مثلهم مثل غالبية السوريين.

لكن كلما استمر النزاع اتسعت مساحة الإسلام فيه، المساجد باتت تلعب دوراً مركزياً في الحراك أو في قمعه، فالعديد من رجال الدين تابعون للأجهزة الأمنية أو لحزب البعث فالناس يزدادون تديناً، كلما بات الموت أقرب، الفضائيات بدورها، لعبت دوراً كبيراً في ترسيخ هيمنة الإسلاميين، عبر استضافتهم ليل نهار على شاشاتها، فازداد تأثيرهم في المشاركين في التظاهرات أسماء المجموعات المتمردة إسلامية وحتى سلفية، مثل كتيبة أبو دجانة أو أبو عبيدة أو المهاجرين والأنصار حتى أن إحدى هذه

المجموعات تحمل اسم يزيد، المثير للجدل- إسلامياً- ثلاث وثلاثون مجموعة مسلحة تشارك في الحراك، هذه المجموعات التي لديها هيكلية واضحة وتفتقر للتنظيم، من دون أن يتخذ موقفاً مع تسليح المعارضة السورية أو ضده إن هذه المعارضة منظمة وقادرة، حتى ولو كانت غير موحّدة فالجيش السوري الحر يعمل كمظلة أكثر منه هيكلية قيادية عسكرية تقليدية ثلاث من هذه المجموعات المسلحة تابعة مباشرة للجيش السوري الحر، هي: لواء خالد بن الوليد، الذي ينشط قرب حمص، وكتيبة هرموش التي تنشط شمالي جبل الزاوية، وكتيبة العمري التي تنشط جنوبي سهل حوران.

أما المجموعات الكبرى والقادرة الأخرى فلا علاقة وثيقة لها بقيادة الجيش الحر في تركيا، لكنها تصنف نفسها على أنها تابعة للجيش المنشقّ، الذي انتقده ضباط منشقون كثيرا لعدم قيامه بأي شيء لمساعدة المقاتلين، حتى بلغ بأحدهم أن اعتبره لعبة أو واجهة لنقول للعالم إن لدينا قيادة وهي انتقادات مشروعة و خلافاً لما يسري في الإعلام بأن هذه المجموعات المسلحة ترتبط بضباط منشقّين فإن غالبية المتمردين مدنيون قرروا حمل السلاح نتيجة لمحدودية عدد المنشقين إلى خوف هؤلاء على عائلاتهم، من انتقام النظام وأبرز هذه المجموعات المسلحة وعددها ٣٣:

محافظة حلب: كتيبة أبابيل بقيادة الكابتن عمار الواوي،

وكتيبة حرية بقيادة النقيب إبراهيم منير مجمور محافظة إدلب: كتيبة هرموش التي تنشط في جبل الزاوية وكتيبة حمزة التي تنشط في مدينة ادلب وضواحيها، وكتيبة ابو بكر الصديق التي لا يعرف من يقودها، ومجموعة درر بن الأزور التي تنشط في سرمين، وكتيبة معاوية التي تنشط في سراقب خراج حماه وجنوبي إدلب: كتيبة أبو الفداء غير معروفة القيادة محافظة حمص: لواء خالد بن الوليد بقيادة المقدم عبد الرحمن الشيخ، وهي المجموعة المسلحة الأكبر في المعارضة وأكثرها فاعلية، وكتيبة الفاروق بقيادة الملازم عبد الرزاق طلاس، وكتائب فادي القاسم ومحمد طلاس وحمزة وعلي بن أبي طالب وكتيبة العمليات الخاصة درعا: كتيبة العمري بقيادة النقيب قيس الكتانة، وكتائب الناصر صلاح الدين وأحمد خلف وشهداء الحرية ومجموعة رائد المصري و حركة التمرّد لا تزال قادرة رغم الهجوم الذي شنّه النظام على حمص، وما التصعيد في استخدام القوة من قبل النظام سوى دليل على فاعلية المتمردين وتنامي عددهم، واصفاً انسحاب المتمردين من بابا عمر من المدينة في بداية آذار بأنه كان تكتيكياً، بغية الحفاظ على القوة القتالية.

أما المواجهة التي جرت بين المتمردين والنظام في الزبداني فكانت ربما ذات مدلول خاص فـالزبداني أهمية حيوية بالنسبة إلى النظام السوري وإيران، لأنها تعد المحور اللوجيستي بالنسبة

إلى قوة القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني، من أجل تزويد حزب الله بالأسلحة وبعد عرض محطات المواجهة بين النظام والمتمردين، في جسر الشغور والرستن وجبل الزاوية والزبداني وبابا عمرو، ونتوقّع أن يواصل النظام السوري تنفيذ استراتيجيته لاستخدام القوة غير المتكافئة في محاولة لإخماد الثورة بأقصى سرعة ممكنة في حين أن مرونة المتمردين ستجعل بقاء النظام أكثر صعوبة وإن كان من المبكر الحديث عن سقوطه الوشيك، نظراً للدعم الخارجي الذي يتلقاه.

و النظام السوري لم يثبت بعد قدرته على تنفيذ عمليات واسعة بنحو متزامن في عدة مناطق لكن المساعدة التقنية والعسكرية التي يتلقاها من الروس والإيرانيين قد تمكّنه من بسط سيطرته على مناطق عديدة من دون أن يضطر إلى التصعيد والحال كذلك، يتعين على المتمردين أن يعتمدوا على خطوط تزويد خارجية لسد النقص في العتاد والذخيرة، إذا ما أرادوا مواصلة تفتيتهم لسيطرة النظام لكن انبثاق الخلايا المرتبطة بالقاعدة تشكل تحدياً أمام احتمالات حصول المجموعات المسلحة على الدعم العسكري.

القاعدة تستفيد من استمرار العنف في سوريا، مستغلّةً انقسام المعارضة، حيث قد تستقطب عناصرًا من السوريين السنة المحبطين من حدود قتالهم مع النظام العلوي، وغالبية الثوار متدينون سنة، ولكنهم حتماً ليسوا سلفيين ولا جهاديين

ولا إرهابيين ولا مرتبطين بالقاعدة لكن كلما تواصلت الحملة السورية الشرسة على المتظاهرين، زادت احتمالات تطرف بعضهم، فضلاً عن أن المتمردين قد يلجأون إلى القاعدة للحصول على الأسلحة المتطورة ولتعلّم تكتيكات جديدة في القتال والحل لردعهم عن ذلك، يكمن في الاعتراف ببعض المجموعات المتمردة وإقامة علاقات معهم كما يجب التمييز بين المعارضة السياسية السورية في المنفى، وبين المعارضة المسلّحة وإذا كنا نريد تعجيل سقوط النظام السوري والحد من احتمالات الانزلاق إلى الفوضى الإقليمية وكسب النفوذ في سوريا ،على الجماعات المسلّحة التي ستنبثق في أعقاب سقوط الأسد فإنه علينا توثيق علاقاتنا بالعناصر الأهم في الجماعات المسلّحة بغية تحقيق الأهداف المشتركة وإدارة العواقب التي قد تنجم عن سقوط الأسد أو استمرار النزاع.

وفي قراءة المستويات التي وصلها التناقض ما بين أميركا وأوروبا من جهة، وكل من روسيا والصين من جهة ثانية فمشروع قرار الفيتو الصيني الروسي بشأن ما يحدث في سوريا تمت معاملته من جانب كل من روسيا والصين باعتباره مواجهة أميركية ضدّهما، وهو ما كشفه الحراك الأمريكي-الفرنسي-البريطاني على مستوى وزراء الخارجية في دعم مشروع القرار، كما تكشفه ردود أفعال هذه الدول على استخدام الفيتو موجّة ضدّ أميركا، أي أن الدافع الأساسي وراءه هو مواجهة أميركا وهذا أمر بديهي حين تُنقل أيّة قضية من قضايا بلدان العالم الثالث إلى مجلس الأمن، إذ تصبح تحت رحمة صراع الدول الكبرى فيما بينها، فلا تعود قضية لذاتها، أو تُبحث بذاتها ومن هنا، علّمت التجربة التاريخية لهذه البلدان، وفي مقدمّتها القضية الفلسطينية خطأ التوجّه إلى مجلس الأمن، وذلك إذا لم يُرَد أن تدخل القضية في لعبة الأمم- لعبة الدول الكبرى- وتتحوّل إلى ضحية في تلك اللعبة فمن هنا

أيضا توجّب اتخاذ موقف مبدئي ضدّ اللجوء إلى مجلس الأمن، وضدّ وضع مصير أيّة قضية بين يديه وهذا ينطبق على الحالتين، أي عندما يتوافق الكبار على قرار، أو عندما يتنازعون سواء بسواء، لأن النتيجة في الحالتيْن لا بدّ من أن تكون سلبية على القضية في حدّ ذاتها.

إن استخدام الفيتو الروسي-الصيني المشترك يدل دلالة واضحة على أن العلاقات الدولية دخلت في هذه المرحلة إلى مستوى من الصراع أقفل مرحلة العقديْن اللذيْن تليا انتهاء الحرب الباردة وذلك لأن الفيتو هنا لم يمسّ قضية تخصّ الأمن القومي الروسي أو الصيني مباشرة، أي ليست في فناء الدار كما حدث مثلاً في بعض الحالات الخاصة روسيا أو صينيا (أبخازيا أو تايوان) ولهذا يكون الوضع الدولي كما يكشف عنه هذا الفيتو قد دخل مرحلة جديدة طوت مرحلة العقديْن الماضييْن مرحلة استقطاب جديد تقف أميركا وأوروبا في أحد قطبَيْه فيما تقف روسيا والصين في قطبه الأخر على أن الحسم في هذا الاستنتاج باعتباره أصبح الاتجاه العام لصراع دولي يتزعمّه القطبان المذكوران ثم كيفية تصرّف الإدارة الأميركية القادمة إزاء روسيا ؟و هل القرار الأميركي الذي تقدّمت به إدارة أوباما بنقل أولويتها الإستراتيجية باتجاه المحيط الهادي وعلى التحديد احتواء الصين وحصارها سيصبح قرار إجماع أميركي بين الحزبيْن الجمهوري والديمقراطي

لمرحلة العشر أو العشرين سنة القادمة أم لا؟ثم هل ستسعى أميركا في حالة الإجماع المذكور، وفي حالة رسوخ قيادة بوتين لروسيا إلى تحييد روسيا ومساومتها أم ستكرّس العداء لروسيا والصين في آن واحد؟ و في حالة السعي لتحييد عهد بوتين الجديد كيف سيكون موقف بوتين أمام هذا الإغراء؟

منذ أن تدخلت إدارة أوباما تدخلا مباشرا وبفظاظة في انتخابات البرلمان الروسي (الدوما) الأخيرة، واتهمت حزب بوتين بالتزوير، وحرّضت علنا على تحريك الشارع ضدّه، أصبحت في حرب ضروس مع بوتين، الأمر الذي يجعل الموقف الروسي في مجلس الأمن أشدّ حسما عشرات المرّات في مواجهة أميركا مما كان عليه في أثناء طرح الموضوع الليبي في مجلس الأمن، فالصراع بينهما في الموضوع الليبي لم يكن وصل إلى ما وصل إليه بعد الانتخابات الأخيرة لمجلس النواب الروسي، هذا ما كان يجب أن يُلحظ قبل طرح المشروع العربي في مجلس الأمن ولهذا فإن أميركا وأوروبا شجعتا على طرحه من أجل مقاتلة الناطور وليس أكل العنب فالفيتو الروسي، و الصيني أيضا، كان مسألة حتمية لا محالة والسبب هو الحرب التي شنّتها أميركا على بوتين في معركتيْه الانتخابيتيْن، وهي حرب تستهدف بلا شك تفكيك روسيا وإعادتها إلى عهد يلتسين ثم أضف الإعلان عن نقل أولويات الإستراتيجية الأميركية لمواجهة الصين في آسيا والمحيط

الهادئ، الأمر الذي جعل الفيتو الصيني شبه حتمي بالرغم مما أبدته الصين من مرونة وانفتاح في عدم إيصال مشروع القرار إلى فرض استخدام الفيتو عليها من الآن وحتى نتائج الانتخابات الرئاسية الروسية وتداعياتها سيكون الصراع والاستقطاب محتدمَيْن بين كل من أميركا وأوروبا من جهة، وروسيا والصين من جهة ثانية وهو ما سينعكس بقوّة على الوضع العالمي، وعلى كل قضايا الصراع الإقليمية ولا سيما في إيران والخليج وسوريا وتركيا والضفة والقطاع ولبنان والأردن ومصر وتونس والجزائر والمغرب، ناهيك عن السودان هذا الاستقطاب العالمي سيعكس نفسه في كل الصراعات الأخرى في محاولة لاستخدامها والإفادة منها، علما بأن موازين القوى التي يعمل في إطارها تختلف نوعيا عن تلك التي عمل في إطارها نظام القطبيْن في مرحلة الحرب الباردة فالقطب الأميركي-الأوروبي في أضعف حالاته اقتصاديا وماليا وحتى عسكريا، عدا في مجال القوّة النارية والنووية والصاروخية (الضعف في تعبئته الجيوش والقدرة على الاحتلال) أما سياسيا، فالقوّة تتعايش مع الضعف وتعتمد على المعادلات السياسية الإقليمية أما القطب الروسي والصيني فمعادلة قوّته وضعفه تختلف نوعيا عما كان عليه القطب السوفيتي ومعسكره في مرحلة الحرب الباردة، فكل من روسيا والصين تملكان معادل نووي وصاروخي يجعل أيّة حرب نووية ضد أيّ منهما بمثابة الدمار

الشامل للغرب وأكثر ربما كانت الصين الدولة الكبرى الوحيدة الصاعدة اقتصاديا وماليا، والأكثر قدرة على الدعم والمساعدة، وهي الأسهل في التعامل النّدّي معها، فيما تظل روسيا قادرة على توسيع نفوذها ودورها السياسي العالمي المهم الآن التركيز على ما سيعكسه الاستقطاب الراهن و التحديّات التي ستواجهها البلاد العربية، وفي المقدّمة سوريا، إيران ولبنان والعراق وتركيا والقضية الفلسطينية، الأمر الذي سيعقّد رسم السياسات على اختلافها بما فيها سياسات الأنظمة الوليدة في مصر وتونس واليمن وليبيا علينا التعلم من التجربة التاريخية العربية في الانحياز إلى الغرب، وذلك ابتداء من تجربة الذين انحازوا له في الحرب العالمية الأولى على أمل أن يتيح لهم إقامة وحدة عربية فكانت النتيجة أن أهداهم مشروع سايكس-بيكو بتمزيق البلاد العربية وتجزئتها (الشلل المقيم)، ومشروع وعد بلفور بإقامة دولة الكيان الصهيوني في فلسطين وقد أخذ المشروعان طريقهما للتطبيق الفوري بعد انتصار بريطانيا وفرنسا في الحرب العالمية الأولى ولم تعد ساعة مندم.

جزءا كبيرا من الصراع في البحرين، في الفترة التالية على فض اعتصام دوار اللؤلؤة، يدور حول من يملك الشرعية ويمكن هنا الحديث عن ثلاث قوى أطراف في هذا الصراع، لكل منها تصورها الخاص لشرعية النظام في مواجهة شرعيتها الذاتية، ولاستراتيجية تعزيز تلك الشرعية، تتمثل القوى الأولى في النظام الحاكم، الذي يسعى لإثبات شرعيته الذاتية، وأن سياساته التي مارسها في مواجهة المتظاهرين، منذ فبراير ٢٠١١، وفي الفترة التالية على رفع حالة السلامة الوطنية، مشروعة، في إطار ممارسة السيادة، واستعادة الأمن وفي إطار ذلك، يرى أن شرعية المعارضة السياسية مرتبطة بحقها في العمل في إطار النظام القائم وما يرتكز عليه من قوانين، دون أن تنتقص شيئا من شرعية النظام؛ ويعبر عن هذه المعارضة الجمعيات السياسية التي تعمل وفق القانون، وبالتالي يستبعد النظام القوى المعارضة من غير الجمعيات السياسية، والتي تعبر عنها حركة حق، والوفاء، وحركة أحرار البحرين، وحركة شباب ١٤ فبراير.

ويستخدم النظام في إطار تعزيزه شرعيته الذاتية مجموعة من الاستراتيجيات، منها أن كل شيء يسير بصورة عادية، وتجاهل أي مشاكل أو أزمات لها علاقة بالمعارضة غير الشرعية، وفي إطار ذلك، تم عقد جلسات الحوار الوطني في يوليو ٢٠١١، والإعلان عن نجاحه، رغم مقاطعة قوى مهمة له، وتم الإعلان عن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق برئاسة شريف بسيوني، وإقرار تعديل ٢١ مادة من مواد الدستور من قبل مجلس النواب في أبريل ٢٠١٢.

وتتمثل القوة الثانية في المعارضة المنظمة التي يعبر عنها ائتلاف الجمعيات السياسية المعارضة، وعلى رأسها جمعية الوفاق، وتستند في تحركها على أنها صاحبة الصوت المسموع في الخارج، لكونها القوى المعارضة، وليست الموالية للنظام، وأنها تتمتع بشرعية ما، مصدرها كونها معارضة وغير ممثلة في النظام القائم على نحو يعكس حجم من تمثلهم من المواطنين. ورغم ذلك، لا ترى أن شرعية النظام قد تلاشت، ولذا تقبل الانخراط معه من حيث المبدأ من أجل تحقيق أهدافها السياسية. وتتبنى هذه القوى استراتيجية الضغط على النظام من أجل الدخول معه في حوار وفق وثيقة المنامة التي أعلنت عنها في أكتوبر ٢٠١١، ووفق المبادئ التي أعلن عنها ولي العهد، الأمير سلمان بن حمد في مارس ٢٠١١، والتي شملت الحوار حول مجلس نواب كامل الصلاحيات، وحكومة تمثل إرادة الشعب، ودوائر انتخابية عادلة، والتجنيس،

ومحاربة الفساد المالي والإداري، وأملاك الدولة، ومعالجة الاحتقان الطائفي، وغيرها من القضايا التي يتم الاتفاق عليها، مع إمكانية طرح ما ينتهي إليه الحوار في استفتاء شعبي.

ولا تقبل الجمعيات أي محاولات للحوار دون إعلان الحكومة صراحة قبولها بهذه الشروط، وهو ما لم يتحقق وفي إطار عملية تكثيف الضغوط على النظام، تنشط بصورة مكثفة في المنظمات والمحافل الدولية من أجل عرض قضيتها.

وتتمثل القوة الثالثة في حركة شباب ١٤ فبراير، والتي ترفض فكرة الحوار مع النظام القائم وتطالب بإسقاط النظام، وهذا يختلف عن الموقف الرسمي الذي تعبر عنه الوفاق وجمعيات المعارضة الأخرى، التي تقبل الحوار مع النظام القائم، مع ملاحظة استفادة الوفاق من الناحية السياسية من وجود شباب ١٤ فبراير، لأنه يجعل منها الجماعة المعتدلة التي يمكن الحوار معها من قبل النظام.

وتتبنى هذه الحركة استراتيجية تنظيم الاحتجاجات والمسيرات، التي في أغلبها غير مرخصة، في المدن والقرى ذات الأغلبية الشيعية، مثل السنابس، والبلاد القديم، والنويدرات، وسماهيج، ولا أحد يعلم تحديدا حجم هذه المجموعة، أو قادتها، ولكن يبدو أنها تستلهم في حركتها منطق حركة حق والوفاء وحركة أحرار البحرين.

كما يبدو أن هذه الحركة تعمل وفق منطق شبكي، وبالتالي

هناك تعدد في قادتها، كما تعتمد على تنسيق بين المنضوين في الحركة والمتعاطفين معها في القرى والمدن، سواء من حيث الشعارات التي يتم رفعها، أو من حيث نوع تكتيكات المواجهة مع قوات الأمن التي يتم اتباعها وتحرص هذه الحركة على تنظيم مسيرات ومظاهرات متزامنة في عدة قرى ومدن في وقت واحد وعادة ما تشتبك قوات الأمن مع هؤلاء المحتجين، في إطار قيامها بمهام تأمين مداخل ومخارج القرى والمدن في البلاد، إن حركة شباب١٤ فبراير هي الأكثر قدرة على تآكل شرعية النظام تدريجيا، رغم أنها الأكثر تجاهلا من قبل النظام القائم، خاصة أنها تعمل على توثيق المواجهات، والإصابات التي يتعرض لها المتظاهرون، خاصة تلك التي تقع عند تشييع الضحايا، حيث لا تخلو عمليات التشييع من مواجهات مع الأمن لخروج الأوضاع عن السيطرة، وهذا يعني استمرار سقوط الشهداء الذي لن يكون من السهل معالجة ما يخلفه من مشاعر سلبية.

إن النظام القائم يتجاهل الآثار المترتبة على سياساته في إدارته الصراع مع المعارضة بشقيها، التقليدية وغير التقليدية، وهو ما يعزز من حالة الاحتقان لدى أبناء الطائفة الشيعية، لكونهم يمثلون أغلبية القوى المعارضة في البحرين، ولكونهم هم من أضيروا بسياسات الحكومة، بعد فض اعتصام الدوار، والتي هي، كما يروي أحد المتضررين من هذه السياسات، حلقة أخرى في سلسلة

من سياسات النظام ، بعد أحداث التسعينيات، بكل ما صاحبها من عمليات اعتقال وتعذيب ونفي ، حتى أصبحت بيوت لديها ثأر ما مع النظام، وبدرجة ما لمن هو موال له.

وهذه العملية المستمرة من تراكم الآلام والاحتقان تتعزز المواجهات المستمرة بين المحتجين وقوات الأمن ووفق بعض التقديرات، توجد هذه المواجهات في عدد من القرى والمدن وقد أخذت هذه المواجهات تتطور نوعيا، حيث لم تعد تقتصر على تنظيم المظاهرات والمسيرات، وإنما أخذت شكل هجمات على المدارس، بلغ عددها نحو ٧٠ مدرسة، وفق بعض التقديرات بل واستخدام أسلحة حرب اللاعنف التي تبلغ (١٩٨) وسيلة (انظر كتاب حرب اللاعنف وعلاقتها بالفوضي الخلاقة)

الفعل على هذه التفاعلات من قبل أبناء الطائفة السنية يجعل الوضع في البحرين شديد الخطورة، فالمواجهات التي تقع بين المحتجين وقوات الأمن لا تقتصر تأثيراتها على فترة وقوع الحادث، أو على الأطراف المباشرة المشتركة في المواجهة، وإنما لها تداعيات ربما غير مقصودة تؤثر فى سلوك أبناء الطائفة التي ينتمي لها كل طرف، فعلى سبيل المثال، يقوم عدد من المتشددين المنسوبين لأبناء الطائفة السنية من فترة لأخرى بتنفيذ هجمات وعمليات تخريب لممتلكات خاصة برجال أعمال ينتمون للطائفة الشيعية، مثل عملية الهجوم على محلات ٢٤ ساعة التي تمتلكها

مجموعة جواد التجارية، وعمليات استهداف مقرات جمعية الوفاق، وعملية الهجوم على منطقة بوري.

كل هذه التفاعلات تعزز الانقسام الطائفي ووفق تقدير أحد المواطنين العاديين، اليوم ٩٠٪ من الموالاة سنة ، و٩٠٪ من المعارضة شيعة، ولم تعد المعارضة للموالاة مرتبطة بنظام سياسي فقط، وإنما امتدت إلى نظام اجتماعي واقتصادي فالتجار الذين أيدوا المعتصمين يدفعون اليوم ثمن ذلك، كما أن هناك حملة موازية من قبل الشيعة لمقاطعة المحال السنية ونظرا لكون المظاهرات تنظم في المناطق ذات الأغلبية الشيعية، فإنها جعلت هذه المناطق مغلقة دون أبناء الطائفة السنية، كما أنها تمثل مكانا غير آمن لأي شخص، مع ملاحظة أن هناك بعض المناطق التي يشعر أبناء الطائفة الشيعية تجاهها بذات المشاعر، مثل المنطقة التي تعرف باسم ساحة الشرفاء، حتى إن البعض تحدث عن برلين البحرينية.

الأحداث في البحرين ستؤثر على إسرائيل رغم البعد الجغرافي، إذا ما استولت الأغلبية الشيعية على الحكم وعززت علاقاتها مع إيران لأنها ستزعزع استقرار الأردن والسعودية ولا سيما أن ذلك يتزامن مع الانسحاب الأميركي من العراق لذلك نجد قلقًا أميركيًا لما يجري في البحرين بسبب نشاط المعارضة السياسية الشيعية هناك، وشعور أميركا بضغوط دولية على موقفها تجاه البحرين، علي عكس المعارضة الكويتية التي تأخذ صورة اعتراضات

تحدث على فترات وتهدف إلى دعم أعضاء برلمان على خلاف مع العائلة المالكة، ولكنها معارضة لا تؤثر على مصالح أميركا، وجوهر المشكلة في البحرين هو أن الانقسام الطائفي أصبح حقيقة مجتمعية، وانعكست في التخوف من معارضة النظام، لأن ذلك يعني عمليا الاصطفاف مع الشيعة ومأزق الشيعة والسنة هو قدرتهما على العمل على إثبات أولوية الولاء للوطن خلال الفترة المقبلة وربما يتطلب هذا منهما إعادة النظر في مرجعياتهما، وفي مدى جاهزيتهما للقفز على الانقسام الطائفي في المجتمع البحريني، واستعدادهما للإعلان عن تأييد موقف الطائفة الأخرى ، ما دام ذلك كان يعبر عنهم، حتى وإن كان ذلك يعني معارضة موقف فئة معينة من أبناء طائفتهم.

وربما يكون هذا سابقا على ما تحدث عنه تقرير بسيوني من ضرورة تضمين المناهج التعليمية مواد تحث على التسامح والتعايش الديني والسياسي، فإذا كان الوضع في البحرين اليوم يتطلب علاجه جيلين كاملين كما يتطلب علاجه في الفترة الحالية يتطلب تنازلات حقيقية من الطرفين، وهذا يتطلب المصارحة بالأخطاء من كل الأطراف، والمصالحة الوطنية لكل الأطراف، وعدم استبعاد أي منها وفي ظل هذه العملية لا يعد العنف أداتها الرئيسية، كما أن محاولة الاتحاد مع السعودية لا تعد الحل لمشاكل البحرين.

ليبيا المضطربة بين مخاوف الشرق وكابوس الغرب

ليبيا ما بعد القذافي تعاني إشكالات معقدة قابلة للامتداد جغرافيا في محيطها، سواء العربي أو الإفريقي، وذلك بحكم موقعها الجيواستراتيجي كمدخل للعالم العربي علي القارة السمراء، فقد شكلت استثناء في علاقاتها الإقليمية المتقلبة مع دول الجوار، إبان عهد القذافي، دخلت في استثناء من نوع آخر في مرحلة ما بعد الثورات، بفعل معطيات وضعها الداخلي المضطرب الذي يتراوح ما بين انتشار للأسلحة، واشتباكات ذات طابع قبلي، وميليشيات ثورية ترفض الانضواء تحت سلطة الدولة التي تعاني هشاشة سياسية وأمنية، دفعت برقة إلى إعلان نفسها إقليميا فيدراليا، علاوة علي كل ذلك، ضعف المجلس الوطني الانتقالى في تقديم نموذج نظام سياسي مستقر، يجمع تحت مظلته الأطياف السياسية التي شاركت في إسقاط القذافي وإعلان زعماء ليبيين منطقة برقة شرقي ليبيا إقليميا اتحاديا فيدراليا، يتمتع بحكم ذاتي، اثار مخاوف من أن ثمة قابلية لظهور سيناريو الكيانات

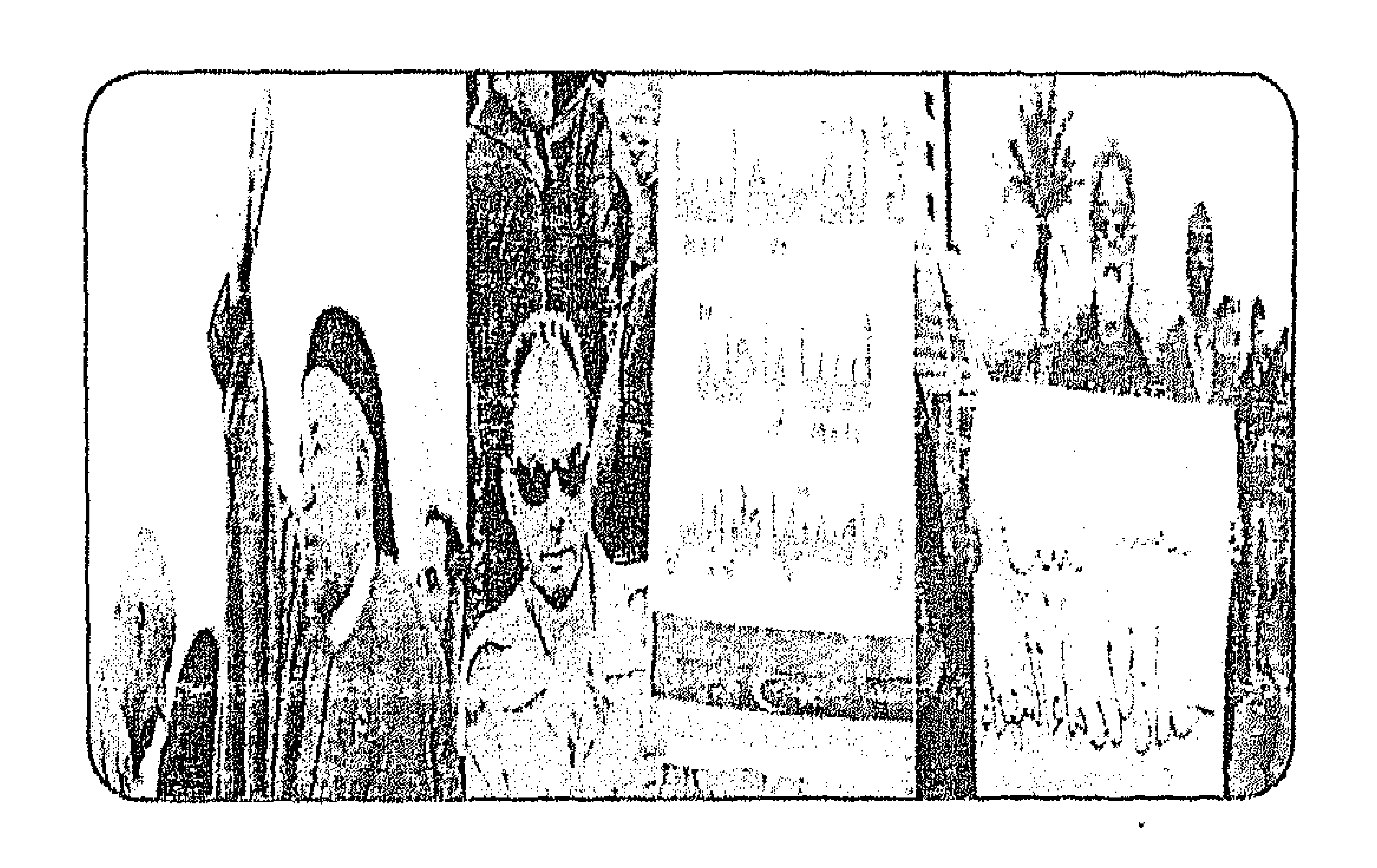
المستقلة على خط الحدود العربية - الإفريقية التي تعاني دولها من فجوات تنموية وسياسية واجتماعية بين الأقاليم.

وبرغم أن الموقعين على إعلان برقة أكدوا تمسكهم بوحدة الدولة، إلا أنهم اعتمدوا دستور الاستقلال الصادر في ١٩٥١ عندما كانت ليبيا مملكة اتحادية تتألف من ثلاث ولايات هي طرابلس وبرقة وفزان ويتمتع كل منها بالحكم الذاتي وهو ما اعتبره البعض يطرح احتمالات لتحقق سيناريو التقسيم في ليبيا و إعلان برقة، لن تقتصر تفاعلاته على الداخل الليبي كما أنه يساعد علي تقوية نفوذ التكوينات الإثنية والقبلية (الطوارق، الأمازيغ) في مواجهة دولها، وزيادة قوة التنظيمات الدينية العابرة للحدود القاعدة، وتغير طبيعة التدخل الدولي في إفريقيا، خاصة في الحالة الليبية وهذه المعطيات تصب لصالح سيناريو الدويلة أو حتي جماعات مسلحة متنفذة تسيطر على منطقة ما، فالتفكيك قد يتخذ أشكالا ودرجات مختلفة، مستغلا حالة الهشاشة في دول المنطقة التي فشلت في صناعة دولة قومية في مرحلة ما بعد الاستقلال قابلة للبقاء، موحدة على أسس ديمقراطية.

والثورات العربية عمقت معادلة سياسية جديدة في الخط العربي - الإفريقي، قوامها مجتمعات أكثر قوة، وربما شراسة في فعلها السياسي من أنظمتها ودولها إذ إن سقوط أعتي الأنظمة السياسية التي اعتمدت الأداة الأمنية لتكريس استقرارها، كمصر

وتونس، جاء على يد مجتمعات دأب المحللون في المنطقة على وصفها بأنها رخوة ، فإذا بهم يفاجأون أن المجتمعات تملك فائضا من الفعل السياسي ، قد لا تتحمله دولها جراء عمليات القهر ومن هنا فإن تلك المعادلة يمكن أن تتسرب بفعل العدوي إلي الجوار الإفريقي الذي يملك بيئة مهيأة أكثر لجهتي تنامي قوة المجتمع، وتراجع الدولة بل واحتمال تفككها.

بعد انتهاء الاحتلال الايطالي عام ١٩٤٣ بعد هزيمة المحور جرى تقسيم ليبيا الى ثلاث ولايات برقة وطرابلس وفزان، الأولى تحت الإدارة البريطانية، والثانية الأمريكية (قاعدة هويلس) والثالثة الفرنسية، وعندما حصلت على استقلالها عام ١٩٥١ بقيادة الملك إدريس السنوسي ، أُعيد توحيدها تحت سلطة مركزية، وتأسيس عاصمة جديدة هي البيضاء، بحيث يتم توزيع الثروة على الجميع على قدم المساواة.



مواطنان ليبيان يرفضان التقسيم   احمد السنوسي

إلا أن مؤتمر برقة الذي شارك فيه ثلاثة آلاف، منهم ممثلو قبائل من الوزن الثقيل في الشرق، مثل العبيدات والمغاربية والعواقير، كما حضر قادة من جيش برقة الذي يضم ٦١من كتائب ثوار الشرق، وشارك أيضاً قادة عسكريون كبار في وزارة الدفاع الليبية معلنين تأييدهم للإعلان الصادر عن مؤتمر بنغازي و خرج ببيان ختامي لسكان الاقليم لخّص في نقاط ثمان أهم قراراته تأسيس مجلس إقليم برقة الانتقالي برئاسة أحمد الزبير، احمد الشريف السنوسي وهو ابن عم الملك السنوسي الذي أطاحه القذافي في انقلاب العام ١٩٦٩ وسجين سياسي، لإدارة شؤون الإقليم

والدفاع عن حقوق سكانه في ظل مؤسسات السلطة الانتقالية المؤقتة القائمة حاليا واعتبارها رمزا لوحدة البلاد وممثلها الشرعي في المحافل الدولية واعتماد دستور الاستقلال الصادر في عام ١٩٥١ منطلقاً، مع رفض الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الانتقالي، ويعطي الشرق ٦٠ مقعداً مقارنة بـ ١٠٢ للغرب واعتبر سكان الشرق إنه يمثّل استمراراً لسياسات تهميشهم وعلى الرغم من الإشارات التي تحدثت عن التمسك بمبادئ ثورة ١٧ فبراير فإنه يبدو واضحاً أن ما حدث يشكل تحدياً مباشراً للسلطة المركزية في طرابلس؛ كشف ضعف المجلس الوطني وحكومته وينطوي على مخاطر خروج الأقاليم الليبية الأخرى عن السلطة المركزية؛ مما يعني ضعف هيكل السلطة المركزية التي تبدو بلا سلطات حقيقية خاصة أن نحو ٧٠٪ من البترول الليبي موجود في الإقليم الشرقي بينما تعداد سكان هذا الأقليم لا يتجاوز ربع السكان، وأن هذه الخطوة قد تقود إلى نزاعات مسلحة وهذا مادفع العشرات في عدة مدن ليبية، بينها طبرق ودرنة والبيضاء وبنغازي وأجدابيا، وهي مدن تتبع الإقليم جغرافياً، إلى الخروج في تظاهرات حملت شعارات ترفض إعلان الإقليم، معتبرين إعلان الفيدرالية بمثابة أول مسمار يُدق في نعش وحدة ليبيا.

وأمام مخاوف التهميش في الشرق، وكابوس التقسيم في الغرب، لم يأخذ الكثيرون في ليبيا دعوة القلة إلى الفيدرالية على

محمل الجد عند ظهورها إلى العلن ،حتى أن البعض صنف الخبر في خانة أخبار كاذبة كثيرة سبقته، فيما رآه البعض الأخر فقاعة إعلامية، إلا أن الأيام القليلة التي سبقت موعد المؤتمر شهدت تصاعد وتيرة الدعوة، التي يعتبرها البعض طوق نجاة للتخلص من تهميش مقيت عانته مدن الشرق في ظل مركزية تفرض عليهم تبعية لطرابلس (الغرب).

في مقابل ذلك، قابل أهالي الغرب هذه الدعوات برفض شرس لأنها تؤدي إلي تقسيم التراب الليبي جغرافياً وسيطرة أهل برقة على موارد النفط الليبي، والتي تعتبر ثروة سيادية لكل الليبيين مصطفى عبد الجليل حمل أطرافاً عدة مسؤولية ما حدث في بنغازي. كما وجّه اتهامات لدول عربية مجاورة بالوقوف وراء مؤتمر برقة ودعمه وتمويله، داعياً الليبيين إلى الوقوف مع المجلس الوطني الانتقالي لبناء دولة تتلاشى فيها المركزية.

أما لسان حال الليبيين كما جاء في أحد شعارات الرافضين للفيدرالية، (لا للفيدرالية)، ليبيا وحدة وطنية.

الدول الغربية تسعى لإقامة قواعد عسكرية في ليبيا وذلك اتجاه استراتيجي معادي يحصل علي النفط و يحاصر مصر غرباً بعد محاصرتها شرقاً من إسرائيل والجنوب بعد تقسيم السودان وهذا الأمر يؤثر على الأمن القومي المصري لامتزاج الحدود الغربية بين مصر وليبيا والامتدادات القبلية المشتركة و التقسيم لن يؤثر على

مصر فقط بل على العالم العربي كله شرقا وغربا وجنوبا، فالعرب يعيشون فترة يدبر فيها الغرب مكائد لتشكيل شرق أوسط كبير تصبح إسرائيل أكبر دولة فيه.

ما يحدث يعد خطة استعمارية قديمة تسعى إلى تقسيم ليبيا إلى خمسة أقاليم إدارية هي برقة وطرابلس ومصراتة وجبل نفوسة وفزان حيث يضم إقليم برقة المنطقة الشرقية وجميع الحقول النفطية بينما يضم إقليم مصراتة محافظات سرت وبني وليد وترهونة وزليتن والجفرة وذلك بهدف السيطرة على الثروات وما يحدث ينذر بانتقال الخطط المرسومة على الورق إلى أرض الواقع فإعلان برقة كفيدرالية منفصلة هي خطوة على طريق رسم خارطة جديدة لمنطقة المغرب العربي وتجزئته إلى عدة دويلات يسهل السيطرة عليها.



مستقبل اليمن بين إيران والسعودية
والقاعدة و الغرب

الشباب الذين خرجوا إلى الساحات نجحوا في جعل التغيير أمراً حتمياً في اليمن، وإن كان الاختلاف حول مدى التغيير المطلوب يطرح ضرورة تنظيم علاقة الفاعلين في الثورة ببعضهم ولكن لابد من الرؤية المستقبلية لشكل الدولة ونظام الحكم في اليمن و دور الشباب وأولويات المرحلة الانتقالية، دور المؤسسة العسكرية، والرؤية الاقتصادية لمستقبل اليمن. في مسألة العبور إلى الدولة المدنية والتأكيد أن ذلك يتطلب تحول السلطة والمعارضة من رفع الشعارات المرتبطة بفكرة الدولة ومفهومها إلى مرحلة العمل الواقعي، مع ما يتضمنه ذلك من تحويل الولاءات القبلية إلى ولاءات وطنية وتغيير نظام الحكم في اليمن من رئاسي- كان مولداً للاستبداد واستملاك الدولة- إلى نظام برلماني.

الجيش يعاني من تضخم يتمثل في ميزانية بنحو ٤٠ ٪ من ميزانية الدولة، فضلاً عن كونه تحول في عهد صالح إلى جيش

العائلة، لذلك لا بد من ابتكار آليات جديدة للعمل على الابتعاد بالمؤسسات العسكرية والأمنية من الوقوع مرة أخرى تحت القبضة الاستفرادية عبر إعادة هيكلة الجيش والأمن والاستخبارات وتصحيح أدوارها ويبدو أن الحكومة اليمنية تواجه خصما ليس بالسهل، ولا يقل خطورة عن الحركة الحوثية في الشمال والحراك الانفصالي في الجنوب بل ربما يكون الأخطر بينها جميعا، هذا الخصم يشغل الآن حيزا كبيرا من جهود الحكومة اليمنية، ويسيطر على اهتمامات الساحة الدولية ، وأصبح يشكل هاجسا لدى غالبية المواطنين اليمنيين الذين ينظرون له بأنه خصم عصي على الاستئصال، إنه تنظيم القاعدة، ذلك التنظيم الذي جر الويلات للشقائق الثلاث أفغانستان وباكستان والصومال، وبقدر ما يقلل كثير من السياسيين اليمنيين من خطورة القاعدة في اليمن، إلا أن هذا التنظيم يثبت يوما بعد يوم خطورة تستحق التوقف أمامها باعتبار أنه يمثل التهديد الأخطر لليمن فالقاعدة أضحت عنصرا فعالا في حياة اليمن ومسيطرة على مناطق كثيرة في الجنوب والشمال وتحاول السيطرة على اليمن بشكل عام ،وقد تم الاستعانة بها من قِبَلِ علي صالح منْ أجل فرض توازن داخلي، حيث وضعهم بوجه الحوثين، لقد تم استعمال القاعدة وتوظيفها خارجيا ،كفزاعة دولية، فكانت القاعدة ورقة صالح الأخيرة قبل سفره إلى أمريكا ، وتسليمهم مناطق دون قطرة دم ويبدو كأنه

نسخة لما يسمى بدولة العراق الاسلامية ، وهو أسلوب لجأت اليه القاعدة خلال السنتين الاخيرتين لفرض وجودها من خلال تلك التنظيمات معتمدة على كاريتزمايتها التنظيمية ورموزها.

أنصار الشريعة بقيادة طارق الذهب كانت أصلا موجودة منذ أشهر طويلة وباتفاق مع حكومة علي صالح وماتم إعلانه من إمارات وولايات إسلامية هو توزيع الادوار بين علي صالح والقاعدة وتنظيم انصار الشريعة ، وإلا كيف نفسر استسلام جيش نظامي أمام مجموعات أنصار الشريعة وتتحول معداته والياته إلى غنائم حرب ؟ يختلف مقاتلو انصار الشريعة عن مقاتلي تنظيم القاعدة فاغلبهم من اليمنيين ،رغم وجود بعض المقاتليين الأجانب وهي سياسة اتبعتها أنصار الشريعة لمنح الهوية اليمنية واغلب مقاتليها من الشباب غير المتعلم.

شعور تنظيم القاعدة بغياب تأثيره على القبيلة اليمنية دفعه إلى اللجوء إلى اعتماده العمل الشعبوي بدلا من العمل النخبوي الذي يتضمن الأعداد والتدريب والمبايعة لأولي الأمر لتحبيب الناس في الشريعة في المناطق التي تسيطر عليها القاعدة وفقا لأحد قيادات أنصار الشريعة المعروف باسم أبو العباب الزبير واعتماده قيادات قبلية يمنية من ذات المناطق مثل طارق الذهب وبات التنظيم يقدم بعض الخدمات للمواطنيين محاولة منه للاستفادة من فراغ السلطة الذي كان موجودا أصلا قبل رحيل علي صالح .

والبنية الفكرية لهذه الجماعة قائمة على الفكر الجهادي وأن معظمها نشأ في أفغانستان غير أن تعدد ولائها وارتباطها بالنظام جعل تنظيم القاعدة في اليمن يفك ارتباطه بها مع الإبقاء على اتصالات محدودة مع بعض قياداتها المرتبطة بمصالح اقتصادية بالقاعدة كان توزيع الأدوار مابين القاعدة وأنصار الشريعة والسلطة أحد اساليب السلطة للضغط على الغرب وتوزيع خارطة وجود أنصار الشريعة وتنظيم القاعدة في الجنوب محاولة من السلطة لفرض الفوضى لتكون شبكة عازلة بوجه الحراك الجنوبي وجاء اختيار مدينة حطاط وجعار والمحافظات الجنوبية لنشاط القاعدة حليفة نظام صالح لتكون مصدر تهديد لباب المندب الذي يعتبر أحد الممرات البحرية الاستراتيجية لحركة التجارة العالمية واستغل المتمردون الفوضى السائدة في اليمن منذ ٢٠١١ لتوسيع المناطق التي تحت سيطرتهم وهم عمليا يسيطرون على معظم اقليم صعدة وكذا في مناطق واسعة على طول الحدود مع السعودية. من حركة إيديولوجية دينية، تكافح ضد حكومة اليمن، بسبب ما تدعيه من تمييز متواصل من جانب الحكومة، تحولت إلى حركات كلاسيكية، تستغل في صالحها الارض الجبلية في شمالي اليمن. وتستمد إيران منفعة من علاقتها بالنزاع في أنها جلبت طرفا ثالثا ليجسد قوتها الإقليمية المتعاظمة ومدى نفوذها العسكري. السعودية من جانبها تخشى أن يشكل اهتزاز استقرار اليمن

فرصة لإيران خصمها المركزي، لمواصلة التدخل في ما يجري في هذه الدولة. بتدخلها، تسعى إيران الى ان تُري بانه بدونها لن يكون ممكنا حل المشاكل السياسية في اليمن. وستخرج أيضا كاسبة من إقامة إقليم بري في منطقة شمالي اليمن، يمكنها عبره أن تستخدم نفوذها هناك كرافعة ضغط سياسية تجاه الرياض في ظل استخدام قدرتها على 'المناوشة' العسكرية للسعودية عند الحاجة. نفوذها هناك يسمح لها أيضا بقدرة وصول إلى البحر الاحمر، لضمان توريد السلاح المستمر من إيران عبر البحر الى فروعها في المنطقة وكذا لفرض تواجد إيراني متواصل بجوار مضائق باب المندب وحتى قناة السويس والبحر الأبيض المتوسط رئيس اليمن، عبد ربه منصور هادي، يقاتل القاعدة لانها مقتنع بانه خلافا للماضي، فإن المنظمة تشكل الآن تهديدا على حكمه وعلى سلامة ووحدة أراضي اليمن، ولكن أيضا كسبيل لنيل الشرعية لحكمه والدعم المالي من الغرب ومن دول الخليج. وبالفعل، منذ تسلم مهام منصبه كرئيس وهو يحث الصراع ضد المتطرفين بل وحصد إنجازات لا بأس بها: في ١٢ أيار بدأت معركة برية وجوية واسعة بمساعدة أمريكية وقبائل موالية للجيش ضد القاعدة في جنوب اليمن. في أثناء هذه المعركة احتلت معظم معاقلها في أبين وشبوه، بما في ذلك زنجبار وجار، حيث سيطرت المنظمة لأكثر من سنة وهي الآن توجد في حالة فرار. منذ تسلم

هادي مهام منصبه، اتسع التعاون، ولا سيما الاستخباري، مع الأمريكيين ولا سيما من خلال الطائرات بدون طيار، المساعدة المالية الامريكية لليمن ازدادت هي ايضا كحافز لحكومة اليمن للقتال ضد القاعدة ، هادي شريك في الحرب ضد القاعدة ويسعى إلى حصر تدخل ايران. وهو سيبقى ملتزما بذلك كي تتواصل المساعدات الأجنبية. وبالتوازي، عليه أن يوازن التأثير المتواصل للعائلة ، القبيلة والحلفاء لصالح في الجيش اليمني بشكل حذر كي يضمن ألا يشعر هؤلاء بأن مصالحهم تتعرض لخطر حقيقي. ما يفاقم الوقع أكثر فأكثر هو حقيقة أن الكثيرين لا يسلمون بالاتفاق الذي سمح برحيل صالح و مسيرة الاصلاحات في اليمن لم تؤدي بعد الى الترحيل الكامل للحزب الحاكم أو حتى لترحيل العائلة الحاكمة. الرئيس السابق، صالح، لا يزال يلعب دورا هاما في السياسة اليمنية بسبب حقيقة أن عائلته والموالون له لا يزالون يحتلون مناصب اساس في قيادة الدولة والجيش كما سعت بعض الدول الأوربية وخاصة ايطاليا بتسيير فرقاطاتها لحراسة السواحل اليمنية جنوب اليمن عند باب المندب تاركة الأرض إلى أنصار الشريعة وهي عكس مشهد تنظيم الشباب في الصومال الذي يمسك البحر ويترك اليابسة وهذا التهديد لايتمثل في الممرات البحرية وباب المندب بقدر ما يكون مقرا لانطلاق مقاتليها خارج اليمن الأشهر القريبة القادمة ستكون حرجة بالنسبة لمستقبل اليمن،

سيتبين في اثنائها إذا كانت المنظمات ستكمل الاحتلال الرمزي لـ ميدان التغيير في صنعاء و. مهما يكن من أمر، فلكل واحدة من الجماعات التي يتشكل منها الفسيفساء اليمني يوجد حلم مختلف لصورة الدولة. النتيجة هي أن الارتباط بالقوى الخارجية بهدف تحسين مكانتها الداخلية الامر الذي يجعل اليمن ساحة صراع أخرى، هامة للغاية، بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي بين إيران والقاعدة وبين الغرب.

المشكلة الشمالية والتي تكمن في الحراك الحوثي - الطائفة الزيدية- في كل من مدن صعده وحرف سفيان وصنعاء، والحوثيون من طائفة علي صالح ونفس القبيلة التي ينتمي إليها، و خاض ضدهم خمسة حروبا طويلة ،ولم تنتهي مشكلتهم وهم يجابهون من أجل عودة الإمامة وهم ضمنيا ضد كل الاتفاقات و يكمن التعامل في الاصلاح و الضغط عليهم لتسليم ما يمتلكونه من أسلحة ثقيلة لأن الحديث عن الدولة المدنية ورفع شعار المطالبة بها يتطلب أفعالاً وليس مجرد أقوال إما قضية اليمن الجنوبي، لكون القيمون عليه يعتبرون بأن التصويت للمرشح التوافقي أفقد زخم قضيتهم الجنوبية وأضعفها، مما دفعهم إلى استعمال السلاح لمنع الانتخابات وحدوث أعمال عنف لإيقاف الانتخابات، لذلك نرى الضرورة التوقف أمام هذه المشكلة، معالجة القضية الجنوبية يكمن في اعتبارها قضية وطنية وجوهر حل المشكلات اليمنية المختلفة،

ولا يمكن الحل إلا بما يتفق عليه ويرتضيه الجنوبيون أنفسهم وكذلك إدانة حرب ١٩٩٤ التي كانت حرباً ظالمة ومدمرة للمجتمع والوحدة، وضرورة معالجة كافة آثارها وإعادة كافة الحقوق للمتضررين منها بدلا من صراخ الانفصاليين وقادتهم المشددين مثل علي سالم البيض الذين يطالبون بانفصال تام وفوري، بينما الفريق الأكثر اعتدالا بقيادة حيدر العطاس الذين يدافعون عن نظام فدرالي لإقليمين لمدة خمس سنوات بعدها يتم إجراء استفتاء لتقرير المصير على الطوفان كان عتبت اليمن لخمسة عشر عاماً، من سوء الإدارة وسوء الحكم ولولا المال السعودي الذي يتدفق عبر صالح وأموال نفط الجنوب، لما كانت هناك آلية و العملية الديمقراطية المنفتحة مع زيادة في الحوار ومشاطرة متساوية للموارد في البلاد، كل هذا مهم و المرحلة انتقالية التي تمتد لعامين هي فترة تمثل فرصة اختبار لنوايا جميع الأطراف السياسية الفاعلة على الساحة اليمنية في الشمال و الجنوب خاصة أن الدول الخليجية لا تزال تتعهد بتقديم المليارات من الدولارات إلى الحكومة اليمنية المركزية، مصرين على أن استقرار ووحدة النظام هو الهدف الأسمى.

علي ساسة اليمن والمخلصين العمل بشكل متوازي على التنمية الاقتصادية والمعيشية وطرح مشروع أمني يعيد الاستقرار والثقة إلى الشعب سريعا والعمل الجاد لتأسيس مرحلة جديدة من

خلال جملة قوانين جديدة ودستور جديد للبلاد تحت شعار لا شمال ولا جنوب وحدتنا وحدة قلوب.



غرار السودان

تونس الملهمة ومهد الربيع العربي

الثورة التونسية ملهمة لغيرها، ضاغطة على خلفاء بن علي وكثير من جيرانه، مؤثرة في المحيط الإقليمي الذي وخزته سرعتها ودقتها وفعاليتها فأفاق على وقع الصدمة، هذا الإلهام بدأ يؤتي ثماره بعض الشيء في أكثر من بلد بدا فيه أن تجاوب الشارع مع المطالب العامة للشعوب قد بات أكثر فعالية وحضوراً، كما أنه في المقابل بدت السلطة مدفوعة إلى امتصاص غضبات الجماهير أكثر من رغبتها في مجابهتها بشكل فج كالذي اعتادته الشعوب منها، امر جيد أن تطلب الشرطة حماية من تعسف السلطة في إصدار الأوامر الزجرية والقمعية ضد الشعب، وأنها غير مستعدة بعد اليوم لتقبل مثل هذه الأوامر، فالشرطة جزء من الشعب، ثم نشاهد جنود الشرطة في الأردن وهم يوزعون الماء والعصائر على المتظاهرين الناقمين على إجراءات الحكومة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، فنتيقن أن روحاً ما قد سرت في الشعوب العربية، دفعت القادة المعارضين حتى المحسوبين على الدول الأوروبية

تحليل زوايا الثورة التونسية الذي يدور في فلك فرضية أساسية تتمثّل في التأكيد على أهمية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في ثورة تونس، ولتفكيك تلك الفرضيّة يستند التحليل إلى مقاربة سوسيوتاريخيّة، تعتمد المنهج المقارن القائم على بعض مناطق التقاطع والتماس بين حركة سيدي بوزيد الاحتجاجية التي تطورت إلى ثورة آلت إلى ما آلت إليه، وبين حركات احتجاجية مماثلة شهدتها دواخل البلاد في السنوات الماضية، مثل أحداث منطقة الحوض المنجمي وأحداث مدينة بنقردان الحدوديّة، وكان بعضها أكثر حدّة وأطول نفسا من أحداث سيدي بوزيد، لكنها لم تتطوّر، ولم يتوسّع مداها الجغرافي والاجتماعي. تميزت الثورة التونسية بسلميتها و جماهيريتها، وللكشف عن الأسس الأنثروبولوجية التاريخية والسوسيولوجية الراهنة التي ولدت هذه الظاهرة المزدوجة، لا بد من البحث في فكرتين لتفسير هذه الظاهرة: الأولى، هي العمق التاريخي لمشروع حل الصراع السياسي في تونس عبر فكرة العقد الاجتماعي، وتحقيق الاستعمار الفرنسي أحد الشروط الأساسية لهذا المشروع وهو نزع السلاح من يد السكان. أمّا الثانية، فهي الاتساع الأفقي والعمودي لحجم الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي خلّفتها سياسة النظام السابق، وبالتحديد في المناطق الداخلية التي اندلعت منها شرارة الثورة؛ ممّا سبّب تآكل شرعيته في أغلب

الأوساط الاجتماعية، ووسّع من دائرة الرفض الشعبي لاستبداد الحكم واحتكار الموارد واعتماد الزبونية في إدارة الشأن العام، وهو ما أعطى قيمة كبيرة للشعارات العامة التي رفعها المتظاهرون في كل مكان، وهي شعارات يمكن لكل مواطن أن ينادي بها: الكرامة والعدالة والحرية والديمقراطية والحقّ في العمل.

ومن الظواهر التي لفتت انتباه المفكّرين والمحلّلين السياسيين، والثورة التونسية لم تتّخذ علامة أو شارة رمزية تحيل إلى انتماء اجتماعي أو أيديولوجي محدد، فلم يحمل المتظاهرون لافتات تشير ،على سبيل المثال، إلى أنّ ثورتهم عمّالية أو فلاحية أو برجوازية أو دينية أو جهوية أوعرقية أو غيرها ، فشعاراتها فضفاضة يمكن أن ينخرط فيها أيّ مواطن غير راضٍ عن الوضع العام في البلاد، مهما كانت أصوله الاجتماعية والفكرية: الحقّ في العمل، والحرية، والديمقراطية، والعدل ، والكرامة. كما أنّ أهدافها المعلنة لم تتضمّن أيّ برنامج دقيق يمكن أن يُحدث - على الأقل أثناء موجة الاحتجاجات والاعتصام - انقسامات داخل المحتجّين؛ ممّا خلق، وبشكل يكاد يكون استثنائيا، لحمةً بين الجميع تكتّلت تحت راية اسم الشعب.

من الناحية السوسيولوجية تعني هذه الظاهرة ثلاثة أمور أساسية على الأقل: الأمر الأول، هو أنّ أغلب الفئات الاجتماعية أصابها الضرر من السياسة العامة المتبعة في البلاد، سواء على

المستوى الاقتصادي أو على المستوى الثقافي وكبت الحريات الفكرية والسياسية أو على المستوى الاجتماعي.

الأمر الثاني، هو أن النخبة السياسية الحاكمة تحولت - نتيجة بقائها زمنا طويلا في إدارة دواليب السلطة خارج كل مراقبة ومنافسة - إلى مجموعة ضيقة من الأفراد والعائلات والزبائن، فقدت قدرتها التنظيمية والأخلاقية على التواصل مع الغالبية الواسعة من أفراد المجتمع.

والأمر الثالث، هو أن التجانس الاجتماعي الذي دعمته سياسة بناء الدولة الوطنية الجديدة خلال ستينيات القرن الماضي وسبعينياته جعلت من العروش والجهات والتقسيمات بين الريفي والحضري مفردات غير وظيفية في حشد جماهير المتضررين من أزمة البلاد السياسية والاجتماعية على نطاق واسع.

كل هذه العناصر التقت لتصنع جماهيرية الثورة التونسية، فعندما أقدم محمد البوعزيزي على حرق نفسه في قلب مدينة سيدي بوزيد كانت كل هذه العناصر تتقاطع بشكل فريد من نوعه: البطالة والخصاصة وانسداد الأفق الاجتماعي وعمق الإحساس بالإحباط.

فقد الحزب الحاكم كل بريقه الأيديولوجي التقليدي وأصبح الانتماء إليه يعني الجري وراء المنفعة الخاصة أو البحث عن الحماية من المتنفّذين في الإدارة والجهاز الأمني أصبح أداة للقمع

السياسي في فضاء اجتماعي-ثقافي قللت خصائصه الفلاحية من فرص حضور النقابات القوية المؤطرة للفعل الجماعي، وانتعشت فيه بالمقابل قيم التضامن والتعاضد القائمة على متغيرات القرابة والجيرة وفقدت الإدارة المحلية مصداقيتها بسبب فسادها وأصبح موظفوها يجترئون على إهانة كرامة المواطنين في الفضاء العام.

وإذا ما اختزلنا وقائع الأحداث يمكننا القول: إنّ الثورة مرّت بأربع مراحل كبرى: الأولى، تمثّلت في الاحتجاجات التي اندلعت في مناطق قفصة المنجمية ثم في أقصى الجنوب على الحدود الليبية في العام ٢٠٠٨، وهي احتجاجات ظهرت خلالها هشاشة الأداء السياسي للنظام السابق، المرحلة الثانية هي تلك التي تفجّرت في سيدي بوزيد نهاية العام ٢٠١٠ ثمّ سَرت كالهشيم في مناطق الوسط الغربي القريبة منها المرحلة الثالثة هي دخول مدن ساحلية كبرى على خطّ الاحتجاجات، ومنها صفاقس وسوسة وبنزرت والمرحلة الأخيرة تمثّلت في دخول منطقة تونس الكبرى في خضمّ الأحداث انطلاقا من أحيائها الفقيرة ومن مركز القيادة النقابية العامة في وسط العاصمة.

وحين ننظر إلى العالم العربي حتى أواخر ٢٠١٠ نرى على وجه العموم انغلاق المؤسسات السياسية على التنافس السياسي الحقيقي، فلا تعكس هذه المؤسسات تمثيلا شعبيا حرا، وإن كانت درجات هذا الانغلاق تختلف من بلد إلى آخر وعلى الصعيد

الاقتصادي تحوّلت الاقتصادات الوطنية العربية تدريجيا من اقتصادات ترتبط مفاصلها الأساسية بالقطاع العام إلى اقتصادات تعتمد على القطاع الخاص عبر مشاريع الخصخصة والانفتاح على الخارج.

الملفت بهذا الخصوص هو ظاهرة الجمع بين الأوتوقراطية والانفتاح الاقتصادي داخليا وخارجيا؛ إذ إنه بغياب المؤسسات الضامنة للمصلحة العامّة التي تصونها النظم الديمقراطية فقد نتج عن هذا الانفتاح الاقتصادي في العديد من البلدان العربية تقاطع مصالح بين طبقة السياسيين الحاكمة (أو بعضها) ورجال الأعمال الكبار (أو بعضهم) ترافق معه ارتفاع مستويات الفساد، لنتذّكر أنه في العام ٢٠٠٩ صنّفت مؤشرات الفساد معظم البلدان العربية في النصف الأسفل لمؤشراتها وإذا نظرنا إلى العالم العربي ككل، فإن النظرية الموسّعة للتحديث تعجز عن تفسير طبيعة العجز العربي المتواصلة في ميادين الديمقراطية والحريات، وهنا بالذات تقف التجربة العربية في تعارض مع تجربة بلدان عديدة في المناطق الأخرى من العالم حيث نرى ترابطا إيجابيا بين التنمية الاقتصادية وعملية الدّمقرطة.

ويمكن إرجاع استمرارية العجز الديمقراطي علي الصعيد العربي إلى عاملين أساسيّين: هما الثروة النفطية (نظرية الدولة الريعية التي تعتمد على مقايضة الرفاه الاقتصادي بالحريات

السياسية) وبدرجة أهم صراعات المنطقة وبخاصة الصراع العربي الإسرائيلي، تضاف إليه الحروب الأهلية والخارجية، والتي وفّرت كلها ذرائع للسلطة القائمة بعدم السير في عملية التحوّل الديمقراطي الحقيقي، في غياب حلّ عادل للقضيّة الفلسطينية، وفي خلق بيئة إقليمية غير مواتية للإصلاح السياسي الحقيقي. وقد يكون تأثير هذه الصراعات في يومنا الحاضر أقلّ شأنا ممّا كان عليه سابقا، ولكن في مطلق الأحوال لا يمكننا أن نتجاهل التأثيرات السلبية للصّراع العربي الإسرائيلي في مسيرة الديمقراطية العربية.

في المقابل، أسّست الثورتان التونسية والمصرية لمرحلة سياسية جديدة في العالم العربي، مرحلة التحوّل من الأوتوقراطية إلى الدّيمقراطية، استنادا إلى عوامل كامنة وراء هذا التحوّل، لكن تسريع عملية التحول الديمقراطي وتوسّعها في الوطن العربي قد تكون عملية معقّدة؛ فلكلّ بلد عربي خصائصه وتاريخه، وبالتالي فإنّ شروط نجاح التحوّل إلى ديمقراطية حقيقية يمكن أن تختلف من بلد عربي إلى آخر. الحدث المصري لم يكتمل بعدُ؛ فلم تتضح طبيعته أو تتكشّف أبعاده أو تظهر تداعياته المحلية أو الإقليمية أو الدولية، ولا يقتصر ذلك على مصر فحسب، بل يشمل تونس التي اندلعت منها شرارة الثورة، وكذلك ليبيا التي تخضّبت بدماء المصادمات المسلّحة، و اليمن والعراق والبحرين وعمان وسوريا، وغيرها من البلدان التى تأثّرت برياح الثورة.

أداء الجيوش العربية إزاء الحراك الشعبي العربي تميز بثلاثة مواقف للجيوش العربية وهي الموقف المحايد، وهو الذي بدا مترددا بين الحياد السلبي والحياد الإيجابي والموقف المتطور من الامتناع عن نصرة الحاكم إلى الضغط عليه حتى يخرج، وفي هذه الحالة يقع الجيش التونسي والجيش المصري، والموقف الثاني وهو النقيض والمتميز بالاندفاع إلى حماية النظام والدولة في وجه خصومه، ومثال ذلك الجيش السوري، والموقف الثالث وهو الذي تميز بانقسام الجيش بين مؤيد للحركات الشعبية والذي مارس دور النصير ضد النظام السياسي، وبين المدافع عن الحاكم والمستمر بولائه المطلق له وهو ما مثلته الحالة الليبية واليمنية وهكذا راينا الجيوش التي تحمي النظام والجيوش التي تحمي الوطن، و الجيوش العقائدية والجيوش غير العقائدية والجيوش الطليقة والجيوش غير الطليقة و الجيوش المنقسمة على نفسها إن شيئاً ما يتشكل في عالمنا العربي، ليس بالضرورة محاكياً للنموذج التونسي، أو قادراً على تكراره، وإنما الأهم أن الرغبة في الإصلاح لم تعد بعيدة عن أذهان الشعوب العربية المقهورة، الغارقة سلطتها في الفساد والاستبداد، وهذا من أعظم نتائج ثورة الياسامين إلا أنّ الثورة لم تنجز من مهامها غير القليل، وهي في مراحلها الأولى كما أنها بداية إيجابية لمسار إصلاحي تدرّجي طويل الأمد يقود إلى تغيّرات مجتمعية حقيقية – تشمل مختلف البنى الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية والثقافية - يفترضها ويحويها، في الوقت نفسه، الانتقال إلى الديمقراطية و الطريق أمامها لا يزال طويلا.

الجزء الرابع

العالم المعاصر والصراعات الدولية

لماذا تفضل روسيا الاستقرار في المنطقة علي التغيير؟

أظهرت المواقف الروسية حيال الثورات العربية ممانعة ،الأمر الذي تترتب عليه قراءة الدور الروسي و توجسه من المتغيرات التي حملتها الثورات والانتفاضات العربية.

المواقف الروسية حيال الحراك الاحتجاجي الشعبي في البلدان العربية تترتب عليها خسارة صورة روسيا وسمعتها الموروثة من أيام الاتحاد السوفياتي السابق، إلى جانب خسائر اقتصادية وسياسية،المواقف أثارة غضب جموع المحتجين لكونها تتحدث عن مؤامرات أطلسية غربية تقف وراء الثورات والانتفاضات العربية، وتتبنى روايات الأنظمة الحاكمة، وتصب في خانة دعم الأنظمة الاستبدادية.

القيادة الروسية الحاكمة تفضل الاستقرار في المنطقة العربية، والركون إلى الاستثمار الذي تقدمه تحالفاتها وعلاقاتها مع الأنظمة العربية المتقادمة، بالرغم من الإشارات الخجولة إلى مطالب الشعوب المحقة واحتجاجاتها السلمية، فيما يشير واقع الحال إلى تفاوت الاهتمام الروسي بالانتفاضات والثورات العربية.

القيادة الروسية لم تهتم -بشكل كاف- بما حدث في تونس من متغيرات مع الثورة التي اندلعت في ١٨ ديسمبر ٢٠١٠، وكذلك الأمر بالنسبة لأحداث البحرين، أما تجاه الثورة اليمنية وتداعياتها، فأعربت روسيا عن تخوفها من سير الأحداث، بحجة أن المعارضة اليمنية مسلحة.

في حين أن المتغيرات التي شملت كلا من مصر وليبيا وسوريا نالت اهتماماً أكبر من طرف روسيا، إذ مع بداية الثورة المصرية أطلق الروس تصريحات حذرة، تعبّر عن عدم رضا وانتقاد لما يجري من حراك احتجاجي، وعن الخشية مما تحمله الثورة من متغيرات والمفارق في الأمر هو أنه كان المفترض أن يشكل إسقاط نظام حسني مبارك فرصة للنظام الروسي، لكي يعيد ترتيب علاقته مع مصر والشعب المصري، وأن يسهم في المساعدة على ولادة نظام جديد يختلف عن النظام السابق، الذي لم يكن تربطه بموسكو أي علاقات مميزة، ووضع كل أوراقه في يد الولايات المتحدة الأميركية.

واضطرت السلطات الروسية إلى تغيير موقفها بعد نجاح الثورة المصرية في إزاحة نظام مبارك، فجاء الإعلان الروسي بدعم الثورة متأخراً، وغير واضح المعالم، ولم يتجسد في خطوات محددة على الأرض.

وكان الموقف الروسي حيال ثورة ١٧ فبراير الليبية مشككاً

وممانعاً، حيث أعلنت روسيا، في أكثر من مناسبة، معارضتها لأي قرار دولي حول ليبيا، وأعربت عن خشيتها من أن يؤدي أي تدخل عسكري في ليبيا إلى دخولها في أتون الحرب الأهلية، وحاولت منع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣ الذي فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، إضافة إلى فرضه عقوبات على نظام القذافي، فامتنعت عن التصويت لصالح القرار، لكنها لم تستطع منع صدوره، نظراً للإجماع الدولي عليه، ولكونه جاء تحت مبدأ التدخل الإنساني وحماية المدنيين.

وحاولت القيام بمبادرات ووساطات ما بين القذافي والمجلس الانتقالي الليبي، لكنها لم تنجح وبعد دخول الثوار إلى طرابلس وهروب القذافي منها، اضطرت إلى تغيير موقفها، فاعترفت بالمجلس الليبي الانتقالي، وجاء اعترافها بالمتغيرات الجديدة متأخراً أيضاً، ولم يلاق أي صدى إيجابي.

أما الموقف من الأزمة السورية، فيكتسي أهمية خاصة بالنسبة إليها، حيث تمنع القيادة الروسية صدور أي قرار يدين النظام أو يفرض عقوبات دولية عليه، وقد قوبل موقفها بسخط جموع المحتجين والمنتفضين، الذين أحرقوا الأعلام الروسية في العديد من المدن السورية، في سابقة لم تسجل قط من قبل، وخصصوا يوم ١٣ سبتمبر ٢٠١١ كيوم غضب على روسيا.

وتولي موسكو أهمية خاصة لعلاقاتها مع النظام السوري،

وتتحدث عن عدم سماحها لتكرار النموذج الليبي، مع أن روسيا تعي تماماً أن سوريا ليست ليبيا.

المتغيرات في المنطقة العربية تتمحورحول مصالح الشركات الروسية، وخاصة مصالح المجمع العسكري وشركات إنتاج وبيع الأسلحة، أكثر من ارتباطها بمصالح روسيا الوطنية البعيدة المدى، وتعكس هواجس حيال الحراك الداخلي في الاتحاد الروسي ومحيطه الحيوي، وما يفرضه الغرب الأوروبي والأطلسي من تحديات على قادة موسكو.

وتدخل المصالح الاقتصادية في مقدمة الأولويات بالنسبة للقادة الروس، ويعتبرون أن العقوبات الغربية المفروضة على إيران جعلتهم يخسرون ما يقارب ثلاثة عشر ملياراً من الدولارات، وأن الغرب خذلهم بشأن ليبيا، وسبب لهم خسارة أكثر من أربعة مليارات ، كانت مبرمة في عقود معها كثمن أسلحة، إلى جانب مشاريع في مجال الطاقة والبنى التحتية.

ويتوقع أن يصل حجم الخسائر الروسية في ليبيا إلى عشرة مليارات دولار، بالرغم من تطمينات المجلس الانتقالي الليبي تجاه العقود المبرمة في المرحلة السابقة ولا شك في أن المصالح الروسية في سوريا كبيرة وهامة بالنسبة إلى روسيا، حيث تقدر مبيعات الأسلحة إلى سوريا بعدة مليارات من الدولارات، يضاف إلى ذلك عشرات المشاريع المشتركة التي تم الاتفاق والتعاقد بشأنها.

روسيا تمكنت في السنوات القليلة الماضية من تحسين علاقاتها مع عدد من الدول العربية، بما فيها دول الخليج العربي، فضلاً عن علاقاتها وتعاونها العسكري والتقني مع إسرائيل.

وبالتالي صارت لها مصالح تتأثر بالمتغيرات الجارية في المنطقة العربية، لذلك باتت تعتبر أن الاستقرار هو الضمانة الأساسية للمصالح الروسية، بصرف النظر عن ممارسات الأنظمة، وعن مطالب الشعوب المحقة، فراحت تتحدث عن وجود إرهابيين ومؤامرات ومكائد، وتؤكد باستمرار مبدأ رفض التدخل الخارجي في الأوضاع الداخلية العربية، وترك الشعوب وحيدة في معركتها مع قمع الأنظمة.

وتبدي روسيا تخوفاً غير معلن من تأثر الوضع الداخلي في اتحادها من رياح التغيير الديمقراطي التي تجتاح المنطقة العربية، ومن إرهاصات تهديد الثورات العربية لمستقبل أنظمة دول آسيا الوسطى، وخاصة الدول الحليفة لها مثل أذربيجان وكزاخستان وطاجيكستان وبيلاروسيا وسواها.

غير أن المشكلة تتجسد في أن الساسة الروس يرون في الثورات والانتفاضات العربية نسخة طبق الأصل مما سُمي الثورات الملونة، والتي تلقت دعماً كبيراً من الغرب الأوروبي والأطلسي، واعتبرتها موسكو مدبرة من طرف الإدارة الأميركية، ودَعَمَت اعتقادَهم ،هذه تصريحاتُ بعض المسؤولين الأميركيين، من أمثال

الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش، الذي صرح في أكثر من مناسبة بأنه قدم الدعم للثورة الوردية في جورجيا عام ٢٠٠٣، والثورة البرتقالية في أوكرانيا عام ٢٠٠٥، ودعم كذلك الحركات في كل من أوزبكستان وقرغيزستان ومولدافيا وسواها من الدول التي كانت تنضوي تحت مظلة الاتحاد السوفياتي السابق.

وراح قادة هذه الدول يعقدون الاجتماعات تحسباً لأي حراك شعبي قادم، ويضعون الآليات والخطط لمواجهته، ولم يستثنوا استخدام القوة العسكرية المشتركة لقمع حراك شعوبهم.

تقدم المشروع العربي على حساب المشروع الصهيوني

وجود إسرائيل في خطر كبير جراء عوامل داخلية كضعف القيادة، وتآكل قدرة الإسرائيليين على الصمود ودفع الثمن ، تدفع الأنظمة العربية الجديدة – حتى لو كانت ديمقراطية– لنظرة مختلفة للصراع مع إسرائيل أو لخفض اللاسامية، كما أن الثورات العربية يمكنها أن تؤسس لنظام عربي جديد متماسك وقوي، يمكنه قلب معادلة القوة الإسرائيلية، ويعزلها عن شركائها الاستراتيجيين خاصة انه يشهد ولادة دول ديمقراطية و ارتفاع نسبة الجهل والفقر تحول دون تغيير النظرة المعادية في الشارع العربي لإسرائيل في المنظور المتوسط بالاضافة إلي سقوط نظام حسني مبارك وتهاوي وعود مصر لإسرائيل و التقارب بين شقي حركتي التحرير الفلسطينيتين فتح وحماس لن يشجع السلطة الوطنية للتوجه نحو السلام ووجودها في الشرق يرفضه العالمين العربي والإسلامي، كما يرفضان اندماج إسرائيل في المنطقة وإبقائها دولة معزولة منبوذة داخل محيط قومي عربي إسلامي يؤمن بالحرب الدينية

ضد كل ما هو اسرائيلي وبالتالي تكون النتيجة تكريس الصراع الفلسطيني الإسرائلي وجود إسرائيل غير راسخ بشكل نهائي فهو معتمد على سلسلة عوامل الموازنة وهي هشّة جدا، وكل منها على حدة لا تهدده لكنها حينما تجتمع يصبح زوال إسرائيل أكثر احتمالية من بقائها وبالربط بين اللاسامية التقليدية في أوساط اليمين وبين اللاصهيونية المتنامية والكراهية لإسرائيل لدى اليسار في ظل الترويج لجرائمها الكبيرة بحق الشعب الفلسطيني تتنامي الكراهية لها وكراهية المسيحيين لاسرائيل مردها تعاملهم مع السيد المسيح والفلسطينيين أما الكراهية المعاصرة فتربط بين الهوية الاسرائيلية وبين محاولات السيطرة على العالم متجّسدة بإسرائيل.

فقدان الاستقرار الجيو تاريخي للمنطقة عامل ثالث لتآكلها وربما زوالها علي المدي البعيد، هذه الحالة طالما لازمت المنطقة نتيجة صراعات إثنية، فمنذ زمن طالبت شعوب مختلفة (كالعبرانيين، والفرس، واليونانيين، والرومان، والعرب، والصليبيين، والمماليك والعثمانيين والإنجليز) بالملكية على فلسطين الصغيرة الواقعة وسط محاور حضارية مختلفة، كذلك هي تقع في صلب مطالب الديانات التوحيدية الثلاث، وأن تضافر هذه العوامل المختلفة أنتج توجهات عميقة ومتناقضة في المنطقة وهي تثقل على مصير إسرائيل. الحيّز الإسلامي من المغرب حتى إندونيسيا

يتمثّل بأيديولوجية معادية جدا لإسرائيل تمكن دولا كثيرة من التوحد حول نبذ إسرائيل وهذه الأيديولوجية الإسلامية القومية تسعى لتوحيد جماعات بشرية مختلفة والوقت يلعب لصالحها وأن أيديولوجيتها التي تبشّر المؤمنين بالخلاص وباستعادة الكرامة المفقودة قادرة على حشد الجماهير والناشطين ففي إيران التي سقط فيها نظام عميل للغرب استبدل به آخر إسلامي معاد جدا لإسرائيل كنموذجا على خطورة هذه الأيديولوجية.

تكنولوجيا التدمير الشامل عاملا رابعا يهدد وجود إسرائيل فكثرة المنظمات الجهادية في العالم الإسلامي القادرة على التسلح والعمل العسكري و حيازة صواريخ دقيقة تصل العمق الإسرائيلي وقابلة لأن تحمل رؤوسا نووية أيضا، هكذا يتشدد الطوق من حول إسرائيل تدريجيا وحتى متى تواصل الولايات المتحدة الاهتمام بهذه البقعة الصغيرة؟.

عزلة إسرائيل ليست جغرافية فحسب بل هي سياسية أولا وتشمل مجالات الاقتصاد، والدبلوماسية، والثقافة، والرياضة وغيرها، ومنابعها لا ترتبط بتناقضاتها مع العالم الإسلامي فحسب ،فهناك موقف السلبي المتواصل من إسرائيل لدى كل من الجامعة العربية، ومنظمة الدول الإسلامية وكتلة دول عدم الانحياز وصعود قوى دولية جديدة كالصين وعزلة إسرائيل في الأمم المتحدة وكذلك ضعف مكانة وقوة الاتحاد الأوروبي خاصة

أن أوروبا تبدي مواقف غير حازمة وضبابية نتيجة كونها عالقة في عقدة تأريخية وشعور بالذنب تجاه العرب في الحقبة الاستعمارية وعدم ضمان استمرارية الدعم من جهة الحليفة الوحيدة لإسرائيل - الولايات المتحدة- نتيجة عدة احتياجات اقتصادية وتغيرات تدريجية في الأجندة السياسية لواشنطن، الأميركيين من أصول أوروبية - وهم مصدر دعم إسرائيل- سيفقدون الأغلبية العددية في ٢٠٥٠ التي تصبح أميركا الجنوبية والصين محور اهتمام واشنطن مستقبلا لاعتبارات نفعية ،التوجهات الكبرى في العالم ستقود لتعميق عزلة إسرائيل وتدني أهميتها مقابل ارتفاع أهمية الأسواق الكبرى فالناتج القومي في بلجيكا مثلا يبلغ اليوم ٣٥٢ مليار دولار في حين يبلغ في إسرائيل التي توازيها جغرافيا وديموغرافيا نحو ١٢٣ مليار دولار فقط ، ونتيجة عزلتها تصبح غير قادرة على منافسة تنظيمات إقليمية ودولية وعلى مجاراة المنطقة الاقتصادية السياسية الملقبة بالمتطورة جدا و هذا ما يفسر سهولة إقصاء إسرائيل للهامش على يد أغلبية الدول المشاركة بعضوية مجلس الأمن بالاضافة إلي كونها قابلة للتعرض للأذى البالغ مما يدفعها دائما للبحث عن حلفاء لئلا تزول واستمرارا لهذا العامل نجد أن تقلبات الرأي العام الدولي وللظهور المتجدد لأفكار مسبقة لا سامية حول الصهيوني الجشع الطامع بالسيطرة على العالم كعامل سادس يشارك في تهديد مستقبل إسرائيل،الغرب عقب

انتهاء الحرب العالمية الثانية قد بدا محصنا من اللاسامية ليتضح لاحقا أنها ظهرت مجددا في أكثر من دوله.

دور ومسؤولية إسرائيل نفسها في نزع الشرعية عنها في العالم نتيجة انتهاكاتها وجرائمها يتهمان الإعلام العالمي بالانشغال المفرط بها وبالصراع وباتخاذ موقف غير محايد استنادا لتحليلات كمية وكيفية لنصوص صحفية في العالم تعالج قضايا تخص إسرائيل.

٨٠٪ من العناوين الرئيسية في كبرى الصحف العالمية بالعقد الأخير عرضت إسرائيل بضوء سلبي ضمن اتهام الإعلام العالمي بالتحيز للجانب الفلسطيني يشير لبلورة صورة الرئيس الراحل ياسر عرفات كمناضل، فقير تلاحقه إسرائيل وبرايه يفسّر الأداء الإعلامي هذا استطلاعات رأي كثيرة جرت في أماكن وأزمنة مختلفة في العالم تظهر أن إسرائيل هي التهديد الأخطر للسلام العالمي وأن الصراع يشكّل منبرا جديدا لنمو وتفشي الأفكار اللاسامية التقليدية. الجغرافيا الضيقة التي تقوم عليها إسرائيل عاملا سابعا يهدد وجودها فالإسرائيليين يتحفظون بعدم الانسحاب من الأرض المحتلة لدواع ومخاوف أمنية وبهدف الدفاع عن حدودها طالما ظل شبح الحرب قائما ، عدم التوازن بين إسرائيل والدول العربية في مجال المساحة الجغرافية يهددها رغم جيشها القوي لأنها عاجزة عن مواجهة هجوم من عدة

جهات إقليمية في نفس الوقت و هجوما متزامنا من قبل إيران، وسوريا، ومنظمات مسلحة في لبنان وغزة لن يترك الكثير من فرص النجاة العامل الخطر الثامن وهو داخلي ومرتبط بزعزعة المجتمع الإسرائيلي فإسرائيل ما زالت بعيدة عن تحقيق حلمها بصهر الفوارق بين المواطنين فيها ٢و٥ مليون نسمة يهود يقيمون في إسرائيل ، اليوم ٣٥٪ منهم مهاجرون جدد ما يعني ضعف الترابط بينهم ، اختلال توزيع الموارد داخل المجتمع الإسرائيلي فالمهاجرين الشرقيين هم بغالبيتهم فقراء بعكس الغربيين الذين يشكلون طبقة النخب ، وعلاوة على تأثيرات العولمة والتطورات التي تشهدها إسرائيل فإن تكريس حصة كبيرة من ناتجها القومي ١٠٪ مقابل ٤و٣٪ في الولايات المتحدة و٥و٢٪ في ألمانيا للأمن، يعني تكريس الفقر لدى الكثير من الإسرائيليين وفي زيادة الفوارق بينهم مما يضعف تكافلهم.

الانقسامات الفكرية والسياسية الراهنة لدى الإسرائيليين إضافة للانقسامات حيال الهوية الإسرائيلية وللصراع المتصاعد بين المتدينين والعلمانيين ، بالاضافة إلى التوترات الدائمة والقابلة للانفجار بين الأغلبية الاسرائيلية وفلسطينيي الداخل ١٧٪ الذين يطالبون إسرائيل بالتحول لدولة مدنية لكل مواطنيها ،وذلك علي غرار الدول الديمقراطية في العالم فالواقع الديموغرافي في إسرائيل يلزم بإعادة تعريف الرؤية الإسرائيلية لاعتبارها سببا للمتاعب

لها وليهود العالم الذين سيضطرون للتسوية بينها وبين الواقع الاجتماعي السكاني لتناقضاتها التركيبية ،وبخلاف إسرائيل يتمتع العالم الإسلامي - الذي تتخلله خلافات وانقسامات أيضا- بطاقة بشرية هائلة أما هي فتنخر في جسدها توترات داخلية لا توازنها بالمدى البعيد تقاليد وطنية عريقة وهوية مبلورة.

وإذا قام في مصر نظام ديمقراطي معتدل، فإن الوضع الجديد يضع إسرائيل في مواجهة مشاكل صعبة، وأن أبسط طريقة للتعبير عن ذلك هو استبدال اليقين بالشك أو بعدم اليقين وإذا اخترقت مصر كامب ديفيد فسوف يكون من الصعب على إسرائيل أن تقنع أميركا بالتدخل، فكيف يمكن لإسرائيل أن ترد دون التسبب في صدام؟

والثورات العربية سوف تقوض الاستقرار في الدول التي لا تعادي إسرائيل أكثر من دول أخرى، مثل الأردن والسلطة الفلسطينية فانهيار حكم مبارك يضع إسرائيل في ضائقة إستراتيجية بعد أن صارت بدون أصدقاء في الشرق الأوسط، فقد انهار التحالف مع تركيا في ٢٠١٠، والآن ستجد إسرائيل صعوبة في الاعتماد على مصر، فالعزلة المتعاظمة في المنطقة، وضعف أميركا الظاهر، سيجبران إسرائيل على البحث عن حلفاء جدد.

وما يجري في لبنان والأردن مرتبط بالثورة في مصر وإن وقع سوف يفرض وضع إستراتيجي جديد يجبر إسرائيل على تقسيم قوتها من الجيش و أجهزة التنصت والمخابرات الخ..

نظام مبارك في مصر كان ضمانة للاستقرار في المنطقة، وخاصة لإسرائيل بالتزامه بالتوجيهات الأميركية بحذافيرها.

وشكل نظام مبارك قوة ضاغطة على السلطة الفلسطينية لتسير في طريق التسوية مع إسرائيل وصمت علي حصار غزة والتضييق عليها ،و تخوف إسرائيل من احتمال انتقال الحكم في مصر وغيرها من مصاف الدول التابعة إلى أطراف خارجة عن التطويع والتبعية ووقوعها في إطار حكم راديكالي إسلامي ، مما سيؤدي إلى خلخلة في بنيان استقرار إسرائيل.

لقد سعت إسرائيل طيلة الثلاثين عامًا الماضية إلى إقصاء مصر عن قيادة العالم العربي، وجعلتها دولة وسيطة فقط ليس أكثر، فقد فقدت مصر ريادتها، ولكن الحراك الشعبي نسف هذه الحالة وأكد أن مصر هي قلب العالم العربي، وفي طريقها إلى استعادة مكانتها الرائدة . التحولات في سياسات إدارة أوباما تسعى لضمان المصالح الأميركية بعيدًا عن أجندت إسرائيل وتطلعاتها إلى تكوين شرق أوسط جديد إسرائيلي ، لهذا فإن قلق إسرائيل ليس محصورًا فيما يجري في المنطقة فحسب، إنما هو في مراقبة التحرك الأميركي المستقبلي الذي سيأخذ بعين الاعتبار العالم العربي الذي يتشكل ذاتيًا من جديد. ومن الآن حتى ٢٠١٥ علينا:

١- العمل على الإصلاح الداخلي في الدول العربية

٢- تحقيق مصالحة بين تيارات الأمة الرئيسية، لمواجهة

المشروع الأمريكي الصهيوني في إطار مشروع نهضوي عربي موحد، وإعطاء الفرصة الكافية لمواجهة العدوان والتهديد الخارجي.

٣- تفعيل القدرة الإنتاجية في المجتمع العربي، إذ أن وجود الثروة لا تكفي لخلق مجتمع منتج بل يجب توفير التكنولوجيا اللازمة سواءً عن طريق استيرادها مرحلياً أو تصنيعها مستقبلاً ، لأن المشكلة الأساسية هي إعداد مجتمع عربي قادر على الإنتاج، فالشباب العربي مستعد للإنتاج في حال تهيأت له الظروف المناسبة.

٤- تحديد رؤية متكاملة لكيفية مواجهة المشروع الصهيوني.

٥- الدعوة إلى مراجعة مسيرة التسوية السياسية الفاشلة، والاستفادة من التجربة بدل الإصرار على استراتيجياتها.

٦- تكريس البعد العربي للمقاومة الفلسطينية، وتشجيع التنسيق بين الجماعات العربية في فلسطين ولبنان.

٧- التنبه لمنزلقات التدخلات الرسمية العربية أو الإقليمية في الساحة الفلسطينية، بعمليات استقطاب محورية سببها تصدعات خطرة في البناء الفلسطيني الداخلي.

٨- إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها حركة تحرر وطني فلسطيني، حيث أن مبرر وجودها لازال قائما، لأن الدولة الفلسطينية لم تقم بعد وفي ظل عدم وجود سيادة فلسطينية،

تبقى المنظمة الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني لحمل الهم العام بالتحرير والعودة، وعليها أن تجدد بنيتها ليشارك الجميع فيها على أساس برنامج نضالي موحد، حيث يتم التمييز بين ثلاثة مستويات: الهدف، الإستراتيجية، السياسة.

٩- تفعيل قضية اللاجئين وحقهم في العودة ضمن قاعدة واضحة وهي مواجهة المشروع الصهيوني، والعمل على عودتهم إلى وطنهم.

١٠- السعي لاستعادة العمق العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، والعمل على تطوير دور الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، حتى يكون دورهم إيجابياً في إضعاف الكيان الصهيوني في المرحلة القادمة.

١١- تفعيل الدور الإعلامي لخدمة القضية والدفاع عنها وضرورة قيام مؤسسات عربية متخصصة في مجال الكمبيوتر والإنترنت، تبحث في كيفية الدفاع عن المواقف العربية تجاه القضية الفلسطينية ونشرها بمختلف اللغات و انشاء مواقع متخصصة على الانترنت تقوم برصد جرائم الحرب الإسرائيلية لتكون مصدراً موثوقاً في هذا المجال وبلغات متعددة و الرد على ما يظهر على الشبكة الإلكترونية من افتراءات وتشويهات للعرب.

١٢- ضرورة التواصل مع فلسطينيي الخارج في صناعة القرارات الوطنية، خلافا لما كان سائداً في المراحل السابقة

خصوصاً بعد توقيع اتفاقات أوسلو ١٩٩٣ م حيث تم إهمال دور الخارج لمصلحة الداخل، لذا لابد من إعادة دور الخارج ومؤسساته والتواصل مع الجالية الفلسطينية في العالم، وتفعيل دورها خصوصاً في دول الغرب.

١٣- الوضع الاقتصادي للفلسطينيين قبل التسوية كان أفضل منه بعد التسوية، وذلك مرده إلى الاتفاقات التي عطلت دور الإنتاج الفلسطيني، فعلى سبيل المثال، كان التصدير يتم قبل التسوية وفق المعايير الفلسطينية في ضوء تعاطف العالم مع الفلسطينيين، أما بعد التسوية، فقد جاء اتفاق باريس الذي ألزم الفلسطينيين بالتصدير وفق المعايير الإسرائيلية التي لا توفر بنية تحتية للاقتصاد الفلسطيني تمكنه من تحقيقها، فقدرة الإنتاج انخفضت بنسبة تزيد على ٧٠٪، كما أن التصدير قبل التسوية كان يتم عبر رفح إلى مصر وعبر الجسور إلى الأردن، أما الآن فإن التصدير عبر إسرائيل فقط، وبذلك أصبحت إسرائيل تتحكم بالاقتصاد الفلسطيني في الاتجاهين التصدير والاستيراد أكثر من ذي قبل.

١٤- المبادرات العربية و جهود التسوية في المنطقة بقيت تعاني من الجمود، بسبب رفض الجانب الإسرائيلي الالتزام بالقرارات الدولية، حيث تعتبر المبادرات لا تستحق ثمن الحبر الذي كتبت به، وهذا يرجع إلي:

١- نظام الحكم في إسرائيل والمجتمع السياسي الإسرائيلي، لا يؤيد فكرة التسوية الشاملة القائمة على إعادة الحقوق الفلسطينية.

٢- اللجوء إلى خطط جزئية لتحقيق الأمن الإسرائيلي، مثل الانسحاب من غزة أو فك الارتباط وخطة الانطواء.

٣- تراجع الرهان الأمريكي على قدرة الأنظمة العربية على إبرام معاهدات سلام مع إسرائيل، مثل تلك التي وقعت مع كل من مصر والأردن.

ضرب الغطرسة والحد من الهيمنة

بعد تتابع سقوط حلفاء أمريكا الإستراتيجيين الواحد تلو الآخرلا يمكن الحديث عن تغيير ملحوظ سيطرأ على السياسة الخارجية الأميركية تجاه الوطن العربي، إذ ستبقى المصالح هي التي تحكم السلوك الأميركي لوجود المدرسة البراجماتية المثالية التي تحكم السياسة الأميركية بشكل عام والثورات الشعبية بشكل خاص فسياسة أمريكا في المنطقة اعتمدت لعقود على فرضيات أو تصورات سياسية معينة، و الثورات قوضت أهم هذه الفرضيات منها:

١- الجماهير التي احتلت الميادين وأسقطت النظم أسقطت معها فرضية أن الخارج يمكنه أن يفهم العالم العربي ويتعامل معه جيدًا من خلال التفاعل مع النخب فقط، وهذا يعني أن الولايات المتحدة بدأت في إدارك القيمة الكبيرة للرأي العام العربي بعد الثورة والدور الذي سوف يلعبه في التأثير على السياسات.

٢- أدت الثورات إلى صعود عدد كبير من الفاعلين

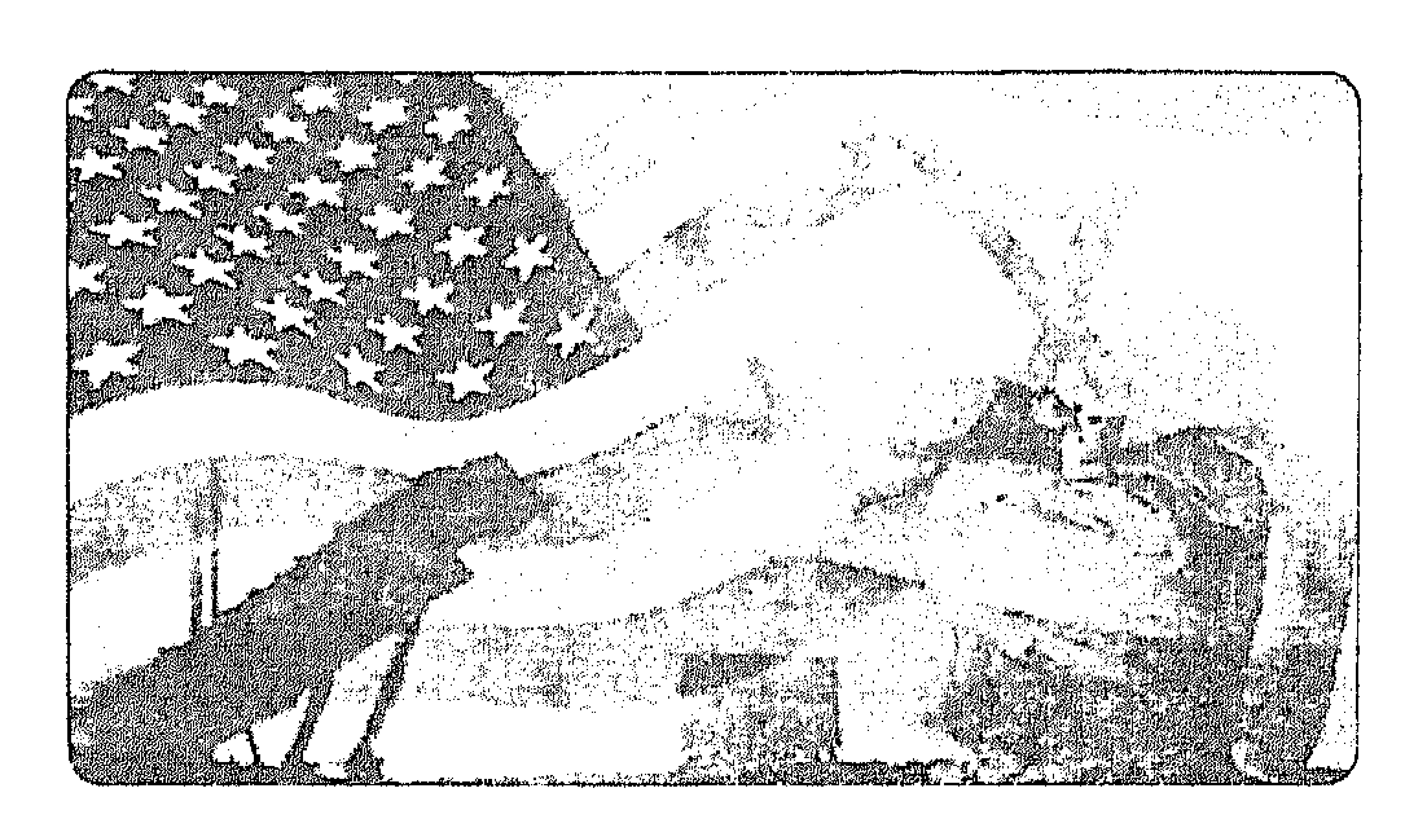
السياسيين الجدد وعلى رأسهم التيارات الدينية وهي تيارات لم تتعود أمريكا التعامل معها.

٣- أضعفت الثورات من سلطة أجهزة الأمن في الدول التي قامت بها مما يفتح الباب لصعود عدد من التحديات الأمنية كتهريب السلاح وعدم الاستقرار خاصة على الحدود وفي مناطق الأطراف.

٤- فتحت الثورات عددًا من الملفات السياسية الصعبة للغاية وعلى رأسها ما يحدث في سوريا التي تعد القضية الأصعب والأكثر تأثيرًا على أكبر عدد من توازنات القوى الدولية والإقليمية في المنطقة.

٥- دفعت الثورات العربية في اتجاه تراجع ملف علمية السلام، فإسرائيل باتت أقل رغبة في الدخول في مفاوضات حول التنازل عن الأراضي المحتلة لأنها لا تعرف ماذا سيحدث في المستقبل، كما أن الثورات دفعت الفلسطينيين في اتجاه الوحدة الوطنية.

بالإضافة إلي تزامن الثورات العربية مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق في نهاية عام ٢٠١١ وصعود التوتر بخصوص الملف النووي الإيراني.



قضية الكرامة بمستوياتها المختلفة من كرامة شخصية ووطنية وما تعنيه اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا تمثل أحد أهم مبادئ الثورات العربية وأنها قضية مرشحة لأن تكون محورًا هامًا لسياسات النظم العربية الجديدة في الداخل والخارج، وأنها قد تدفع القادة العرب الجدد لاتخاذ سياسات أكثر تحديًا للخارج مما يحتم على الكونجرس وصناع القرار الأمريكي الوعي بذلك.

وفي مصر تغييرات رئيسية منها

١- الثورة المصرية فتحت الباب لصعود قوتين سياسيتين أساسيتين، هما المجلس الأعلى للقوات المسلحة والإسلاميون وأن المعسكرين سوف يتنافسان معًا في المدى المنظور على صياغة سياسات مصر وأن على أمريكا أن تستعد لتحول السلطة بعيدًا عن المؤسسات الأمنية والعسكرية والتعامل مع نخب مدنية جديدة

لا تعرفها ولم تتعاون معها في المستقبل، وربما لم تكن ترغب في التعامل معها.

٢- تعاون نظام مبارك مع أمريكا في قضايا مكافحة الإرهاب وضد جماعات مثل الجماعة التي أصبحت جزءًا من النظام السياسي حاليًا.

٣- سياسة أمريكا نحو مصر قد تركز بشكل أكبر على احتواء مناطق النزاع المحتملة مثل غزة وسيناء ، وذلك في سياق صعود الرأي العام المصري وأهميته ورفضه لسياسات إسرائيل في غزة.

٤- أمريكا قد تعتبر أنها فقدت مصر كراع إقليمي رئيس لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية وأن الأردنّ قد تحاول ملء الدور المصري السابق ولكنها لا تمتلك نفس وزن مصر السياسي.

٥- الأمريكيين يخشون من طبيعة الأحزاب الإسلامية ومدى التزامها بالديمقراطية وبقضايا كحقوق الإنسان والمرأة والأقليات، ولكن تركيز أمريكا على مواقف الإسلاميين في مصر يركز على نظرتهم لإسرائيل، و إدارة أوباما قررت أن التركيز على سياسات الإسلاميين أكثر من التركيز على أيدلوجياتهم.

٦- إن الأحداث قد تزيد من شعور قادة إسرائيل بالعزلة وتضع المسؤولين الأمريكيين في مأزق لأنهم سيتعرضون لضغوط داخلية (من اللوبي الاسرائيلي) لزيادة مساعداتهم الضخمة لإسرائيل وزيادة الضمانات العسكرية المقدمة لها، التي تضمن – من بين ما

تضمن - عدم تزويد أي دولة من دول المنطقة بأسلحة قادرة على تحدي سيطرة إسرائيل العسكرية النوعية وليست الكمية، بمعني أن القوانين الأمريكية تسمح بتصدير كميات كبيرة من الأسلحة للدول العربية ولكنها كثرة لا تؤثر على التفوق العسكري الإسرائيلي بسبب نوعية الأسلحة التي تمتلكها إسرائيل.

٧- الإدارة الأمريكية قد تتبنى نوعًا من السياسة الهادئة تجاه المنطقة وشعوبها الثائرة تتجنب الظهور بمظهر الساعي للتأثير على التغيرات الجارية حتى لا تثير مزيدًا من مخاوف الرأي العام العربي الثائر والساعي للكرامة الوطنية والمتخوف من التدخل الأمريكي الأجنبي وقد حددت هيلاري كلينتون الأهداف الأميركية في المنطقة في خطابها أمام مؤتمر ميونخ بما يلي:

١- التعاون الأمني القوي مع الأنظمة العربية، التي بدأت تتهاوى منذ الثورة التونسية، وحماية مصالح أمريكا العسكرية والأمنية والاقتصادية التي تتعارض أحيانًا كثيرة مع الدفاع عن حقوق وحريات شعوب المنطقة، كما أن واشنطن نادرًا ما انتصرت للحقوق والحريات على حساب المصالح.

٢- السلام بين إسرائيل والعرب بما يضمن حماية أمن إسرائيل

٣- الملف النووي الإيراني، أي منع إيران من امتلاك قدرة نووية عسكرية.

٤- محاربة الإرهاب ممثلاً في القاعدة كان يمكن للأمور أن

تمضي إذا اقتصرت على التعامل مع رؤساء هذه الدول، إلا أن حقائق جديدة نبتت من وسط أجيال عربية جديدة لم تعد وسائل الترغيب والترهيب التي تلجأ إليها الحكومات العربية تشكل رادعًا لها، حيث صارت تتطلع إلى العيش في بلدان حرة ومتقدمة، ويمكن تلخيص ما يدور في عقل صناع القرار في الولايات المتحدة.

١- مراقبة التطورات في كل البلدان العربية، حيث وصلت الولايات المتحدة إلى قناعة بأن الثورات الشعبية ستطال كل الدول العربية، لكنها ستتدخل في الوقت المناسب، بشكل لا يؤدي إلى خسارتها للأنظمة إن استطاعت تأهيل نفسها، أو الشعوب إن لم تقبل بهذه الأنظمة.

٢- تقديم النصائح المباشرة إلى بعض الدول بضرورة اتخاذ خطوات استباقية من أجل الإصلاح قبل أن يكون الوقت قد تأخر، أو كما قال أحد سفراء الولايات المتحدة للأنظمة العربية: تعاملوا مع الثورات قبل أن تستهلككم.

٣- التخوف الأميركي من تنامي قوة الإسلاميين وسيطرتهم على الأنظمة السياسية في المرحلة القادمة مما يستوجب احتوائهم

٤- حالة الفوضى السياسية في المرحلة الانتقالية التي يمكن أن تحدث في المنطقة وتؤثر على المصالح الأميركية.

٥- ارتفاع أسعار النفط، وتأثيراتها على الاقتصاد الأميركي، وستعمل امريكا علي:

١- منع الصراعات التي تهدد حلفاء أميركا في المنطقة وعلى رأسهم إسرائيل وتهدد مصالح أميركا الأخرى فدول الخليج كمنطقة ترتبط بمعاهدات دفاعية هامة معها ، و هذه المعاهدات تتضمن التزامًا أميركيًا ضمنيًا بالدفاع عن دول الخليج ضد أي اعتداء خارجي ويوجد أربعين ألف جندي أميركي في الخليج حتى بعد انسحاب القوات الأميركية من العراق، حيث يتواجد ٢٣ ألف جندي في الكويت، و٧٥٠٠ جندي في قطر، وخمسة آلاف جندي في البحرين، و٣ آلاف جندي في الإمارات، وأعداد أقل بكثير من الجنود في كل من السعودية وعمان والوجود العسكري الأميركي في البحرين هو الأهم لأميركا في المنطقة نظرا لأهمية القاعدة العسكرية الأميركية البحرية هناك، وقد باعت أميركا للإمارات أهم ترسانة من صواريخها الدفاعية والمعروفة باسم ساعد لتمكنها من الدفاع عن نفسها ، كما باعت للسعودية صفقة الأسلحة الأكبر في تاريخ صفقات السلاح الأميركية حيث يقدر ثمنها بستين مليار دولار.

٢- حماية تدفق النفط والتجارة وهي أمور حيوية لمصالح أميركا والاقتصاد العالمي.

٣- ضمان وصول وسهولة حركة الجيش الأميركي وعملياته في المنطقة ومنافذها الهامة.

٤- الحد من انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

٥- دفع عجلة النمو الاقتصادي ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان إلا أن هناك معضلتين أمام الولايات المتحدة يجب أن تتحرر من قيودهما التي تكبل أيديها عن الفعل في المنطقة العربية، وهما معضلة قيود المصالح على حساب القيم، تدخل أمريكا لمنح إسرائيل مزيدًا من المساعدات والضمانات سوف يجعلها في نظر العرب والرأي العام العربي مسؤولة بشكل أكبر عن تصرفات إسرائيل في المنطقة مما يزيد من أعباء السياسات الأمريكية أمام الرأي العام العربي الصاعد وهذه معضلة كبيرة حيث أن أمن إسرائيل والسلام قد يبقيها رهينة للدور الإسرائيلي الذي صار يمثل عبئًا إستراتيجيًا عليها.

ويتضح مما سبق أنه لا يوجد مكتوب أبدي في السياسة الدولية ولا في غيرها من مجالات الحركة والعلاقات الإنسانية، إنما كل شيء في حركة وتحول لا يتوقفان.

إسقاط الحلقة الشيطانية بين الهيمنة الاستبداد

مع بلوغ الثورة في مصر هدفها الأول ، بدأت محاولة الغرب في صياغة وسائل جديدة للتعامل مع المنطقة للحفاظ علي الأهداف الثابتة كمحاولة احتواء الحركات الشبابية و الإسلام السياسي بدلا من معاداته، السعي للتأثير على رؤية جيل الشباب صانع الثورات، وعرقلة مسار انتشار الثورات وفق الإرادة الشعبية المحضة، عسكريا كما في ليبيا وسياسيا كما في اليمن.

وظهرت مشاريع الدعم المالي لصالح الفئات والقوى الأقرب إلى الفكر الغربي على أمل أن تكون لها كلمة الفصل في صناعة المستقبل السياسي والأرجح أن تعامل الثورات العربية مع القوى الخارجية ، لن يكون نتيجة طرح فكري نظري، بل نتيجة تفاعل مباشر بين التطورات الميدانية التي تصنعها الثورات، وبين التطورات الضرورية التي تحتاج إليها من صناعة الفكر وصناعة التصورات عبر الوسائل المتوافرة و نشأة الوسائل الجديدة المنبثقة عن الثورات نفسها.

الارتباط الوثيق بين الهيمنة الغربية الدولية وبين الهيمنة الاستبدادية القطرية أشدّ رسوخا من قابلية التخلّي عنه لصالح تحكيم الإرادة الشعبية في البلدان العربية والإسلامية.

لقد أسقطت الثورات العربية دعم الاستقرار القائم على استبداد محلي جنبا إلى جنب مع الحملات الكلامية حول الحريات وحقوق الإنسان وشبكة العلاقات المالية والاقتصادية التي تصنع القرار السياسي والأمني في الأقطار المستهدفة، وأيضا أسقطت التركيز على عنصر الحقوق المادية واعتبارها كافية لضمان الاستقرار.

هذه الأعمدة هي التي انهارت عبر مسلسل الثورات العربية، حيث تبيّن للوعي الشعبي الواسع النطاق بما تعنيه ازدواجية الجمع بين متناقضات الاستبداد ودعوات حقوق الإنسان، وأيضا استهداف الثورات للارتباط الوثيق بين الاستبداد والفساد والهيمنة الأجنبية وظهور حتمية سقوطهم.

وثبات الثورات على المطالبة بالكرامة والحريات والحقوق وليس على الصعيد المادي فقط، مفعول الثورات العربية على السياسات الأوروبية في المرحلة القادمة سيأخذ صيغة جولة جديدة، وليس صيغة القبول بأمر واقع جديد تصنعه الثورات العربية ، و محاولة إيجاد ضوابط جديدة لفاعلية الإرادة الشعبية للتحرر، بحيث تمسك بها قوى محلية أقرب إلى التفاعل التبعي أو الاندماجي

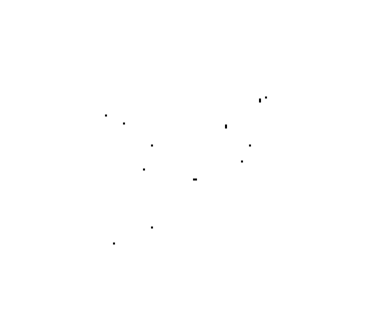
مع المصالح والمطامع التي تحكم سياسات الهيمنة الأجنبية، مع انطلاقها من صبغة ديمقراطية، يمكن وصفها بالديمقراطية المشروطة فهي تستثني لعبة الديمقراطية (تحكيم إرادة الشعب والتداول على السلطة) استثناء إقصائيا لكلّ من لا يقبل الالتزام بشروط اللعبة وفي مقدمتها الانطلاق من ذلك التفاعل التبعي أو الاندماجي.

العنصر الحاسم بين عناصر الضعف أنّ حقبة الاعتماد على الأنظمة الاستبدادية الصريحة - وإن تفاوتت مستويات القمع بينها- كانت مقترنة بعنصر استخدام القوة العسكرية المحلية التابعة أو الأجنبية العدوانية، أو التلويح باستخدامها، ولم يعد يمكن تنفيذ ذلك بعد ظهور الثمن الباهظ في الحروب العدوانية في أفغانستان والعراق، الثورة التونسية أسقطت بديهيات موهومة في التصورات الفكرية والسياسية الغربية عن البلدان العربية، منها أن مطالب الحرية لا يمكن أن تصدر إلا عن فكر وتربية غربيين، وأن معادلة الاستبداد مع تأمين مستوى معيشي مادي معقول كافية للاستقرار رغم تغييب الحريات العامة، أصبح تفسير الثورة أقرب إلى محاولة العزاء، بأن الثورة يصنعها -واقعيا- الإنسان الغربي، سواء عبر أفكاره وقيمه أو عبر تقنياته. ظهور العامل الإسلامي الفعال في تحريك الجماهير الثائرة بمختلف انتماءاتها وعلى أوسع نطاق بدأ نقطة التحوّل في المواقف الغربية على أكثر من محور، منها عامل التخويف من الإسلام السياسي بعد سيطرته على

صناعة القرار السياسي العربي طويلا، والانتقال إلى البحث عن قابلية احتوائه بدلا من معاداته. وظهور البعد الحضاري وتأثير الثورات العربية على المدى البعيد والانتقال إلى البحث عن سبل جديدة للتأثير على المستقبل عبر التأثير على رؤى جيل الشباب الذي صنع الثورة ، وأيضا إنهاء مرحلة التردّد تحت تأثير المفاجأة خلال الثورتين التونسية والمصرية والانتقال إلى مرحلة العمل على ممارسة الفعل السياسي في اليمن وحتى العسكري في ليبيا، للتأثير على ثورات أخرى ، و تلاقي حصيلة الثورتين في مصر وسوريا، يعني تحويل مسار قضية فلسطين بصورة نهائية عن طريق التصفية وترسيخ الهيمنة الغربية والقوة الإسرائيلية.

الجزء الخامس

ميزان الفرص والأحلام والتحديات



الطموح اللا محدود وقوس النصر القطري

تم إنشاء قطر عام ١٨٢٠ بانضمام أسرة آل ثاني لسلسلة تحالفات عقدها البريطانيون مع جيران قطر، وكان هدفها مكافأة قراصنة البحر، وتحرير التجارة البحرية، بينما كان هدف أسرة آل ثاني هو مواجهة قبيلة آل خليفة التي تحكم جارتها دولة البحرين، والتي اعتادت مهاجمة المدن الساحلية لقطر، والآن تبدو قطر هي الدولة العربية الوحيدة التي تتبنى سياسة خارجية نشطة وذلك رغم حالة الثورة التي تسيطر على المنطقة.

لعبت قطر وما زالت تلعب دورا مقررا في الثورات العربية فهي حالة فريدة أن نشهد ولادة قوة إقليمية، تمثلها دولة بحجم رأس الدبوس فمن طرابلس إلى تونس مرورا بالقاهرة فدمشق، نشهد دورهذه الإمارة وعلى كل الجبهات، ما هو الهدف الكامن وراء ذلك؟ إن هذه الإمارة تدعم المشروع التغييري، لكن من هي القوى البديلة التي تطرحها هذه الإمارة لطغاة الأمس يكمن وراء هذا الحراك الواسع، الرجل الأول في قطر وهو الأمير حمد

بن خليفة آل ثاني، الذي تسلم العرش بعد الإطاحة بوالده عام ١٩٩٥و بعد احتلال العراق للكويت قبل ٥ سنوات من وصوله إلى الحكم، كانت لديه قناعة تتمثل في ضرورة أن يكون لإمارته دورا في الإقليم وإلا فهي تواجه خطر الاختفاء فهو يعي خطورة البقاء في الظل، خصوصا مع وجود جارتان قويتان، إيران والسعودية، الطامحتان لابتلاع هذه الإمارة الصغيرة.

ولكي يحافظ على إمارته، لم يوفر جهدا من أجل كسب تعاطف الجميع حتى وإن جمعت النقائض ،في البدء مع الأمريكان حيث أكبر قاعدة جوية تمتلكها الولايات المتحدة خارج أراضيها، ومن ثم مع إسرائيل حيث نسج علاقة دبلوماسية هي الوحيدة في منطقة الخليج، ثم مع الحركات الإسلامية المعتدلة في توجهاتها إلى الأشد راديكالية، وعلى اختلاف مشاربها السياسية، من قادة حماس متمثلة في خالد مشعل إلى قائد حزب النهضة التونسي راشد الغنوشي، حيث كانوا جميعا ضيوفا على الأمير.

وتأكيدا على هذه الأجواء التي وفرتها قطر، يقول عباس مدني مؤسس جبهة الإنقاذ الإسلامية الجزائرية : هنا أستطيع الدفاع عن أفكاري بدون أية عوائق ، علما أنه لجأ إلى الإمارة منذ أن أطلق سراحه عام ٢٠٠٣ حيث حل ضيفا على قطر، ويضيف إن قطر تؤمن لي حرية العمل مع تغطية إعلامية واسعة وبماديات عالمية.

أصبحت شبه الجزيرة الرملية هذه، ساحة تأثير على مستوى

عال، ولكي تنشر شعاعها على الجميع كان لابد من إنشاء قناة إخبارية عالمية، ويكون في قلب مهامها، الترويج لسياسة قطر، تعتبر فضائية الجزيرة هي القناة الوحيدة في العالم العربي التي تؤسس مباشرة من قبل الحاكم، وقد أسساها في السنة الأولى لاعتلائه العرش، فتحت الجزيرة استوديوهاتها إلى المعارضين من مختلف الاتجاهات وسمحت بإجراء

حوارات حماسية مع حرية في التعبير مما شجع على انتشار روحية نقدية لدى الشباب الأمر الذي أقض مضاجع الحكام.

حينما ابتدأ الثورات العربية كان القطريون يمتلكون الأدوات التي تؤهلهم للعب دورا رئيسا في الأحداث الجارية، فهم يمتلكون قناة فضائية يتجاوز عدد مشاهديها ٥٠ مليون، مع خزينة مليئة بالبترودولار، وعلاقات مميزة مع الكثير من قادة الثورات، مستفيدين أيضا، كما تقول السيدة باسمة قضماني أحد أعضاء اللجنة الوطنية السورية المناهضة للنظام من فراغ سياسي، بعد أن ضعف واختفى دور العديد من البلدان العربية الكبرى من الساحة الإقليمية.

أمير قطر عرف كيف يكون في صف الأوائل في اتخاذ المواقف المتماشية مع حركة التاريخ، فكان حسني مبارك هو الهدف الأول، حيث هناك حساب قديم بين الرئيس والأمير، عندما قام الأمير بانقلاب على والده، كان حراس الأمير الأب يدافعون عنه إلى

أخر لحظة ظن الأمير أن ذلك بايعاذ من القاهرة، لذلك رأي الأمير الابن أن هؤلاء الحراس كانوا مذعنين للأوامر القادمة إليهم منها ومن جهة أخرى فإن مبارك لم يتحمل الدور القطري في الملفات العربية الشائكة بدءا بلبنان ووصولا إلى السودان كما أن التوترات التي شهدتها العلاقات المصرية- القطرية ترجع إلى الضغوط التي مارستها مصر على قطر لكبح جماح علاقتها المتسارعة باتجاه إسرائيل.

لذلك أخذت الجزيرة موقفا مؤيدا للاحتجاجات منذ لحظة انطلاقها في مصر، وقد أشاع صحفييها بشكل غير موضوعي ظاهرة تضخيم أعداد المتظاهرين، كما أفتي الداعية الشهير يوسف القرضاوي باسقاط مبارك.

تحاول الجزيرة دفع التهمة القائلة أنها أداة بيد الحاكم، علما أنه هو الممول الوحيد لها..حيث يقول مديرها مصطفى سواق نحن لسنا ذراعا للدبلوماسية القطرية ولا ننسق مع الحكومة ولا نستلم منها أي تعليمات، ولكن تتزامن أحيانا كثيرة تغطيتنا للأحداث مع المواقف الخارجية لقطر ومع ذلك فان أحد الوثائق التي نشرها موقع ويكيليكس تشير إلى أن أمير قطر لا يخفي على البعض، ضمن الدائرة الضيقة، استخدامه للقناة من أجل أهداف سياسية..ففي كانون الثاني عام ٢٠١٠ صرح أمام نظرائه من قادة الخليج، أن الجزيرة استخدمت كأداة للترويج للقاعدة، كيف؟ عبر بث القناة لبيانات هذا التنظيم.

ساهمت هذه الإمارة الخليجية الصغيرة في الإطاحة بالطغاة وقدمت مساعدة لإشاعة الديمقراطية ولكنها دعمت من جهة أخرى الحركات الإسلامية حتى الأشد تطرفا منها بعد سقوط مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١، أصبح القطريون أكثر جرأة، ثمة طريق جديد اختطه القطريون يتمثل بدعم المواجهة العسكرية مع القذافي. كانوا متحمسين جدا لاستقبال وإيواء المعارضة الليبية، بل قدموا أنفسهم ككفلاء للحركة المسلحة، حيث دفعوا فواتيرهم وأمنوا خطوط مواصلاتهم ومنحوهم أعظم أدوات البروبجاندا بتسليمهم مفاتيح محطة تلفزيونية (ليبيا الأحرار) حيث سلمت إلى أحد الليبيين القريبين من قطر، وهو محمود شمام، عضو المجلس الإداري لمحطة الجزيرة، والذي أصبح فيما بعد وزير الإعلام في المجلس الوطني الانتقالي.

كانت هذه المحطة تبث من أحد القصور البيضاء عند مدخل سوق الدوحة المحمية جيدا من قبل الشرطة، تغطي هذه القناة كامل التراب الليبي، هذا عدى عن قيام الأمير بدفع مرتبات ٦٠ من كوادر هذه القناة حيث قدموا من مختلف بقاع العالم، إضافة إلى السكن المجاني في فندق ٥ نجوم و حسب قول مدير المحطة هدى السيراري، كنا في اتصال مباشر ودائم مع المجاميع المسلحة وقد عملنا على تنسيق الجهود بين المجلس الانتقالي والناتو من جهة، مع أهالي طرابلس عبر تزويدهم بعناوين سكان العاصمة، إبان المعارك التي دارت من أجل السيطرة على طرابلس.

كانت مفاجأة كبرى مشاركة الدوحة في الأعمال العسكرية للناتو. كان الحلف في أشد الحاجة إلى شركاء عرب، حيث اشترطت الولايات المتحدة هذا الأمر بعد المرارات التي خلفها اجتياح العراق. لقد وافق العرب على التدخل و شاركت الإمارات وقطر في الطلعات الجوية، وهي مشاركة لم تتعدى الجانب الرمزي من جهته لم يستطع أمير قطر أن يرسل أكثر من ٦ طائرة ميراج وهي تمثل نصف قوته الجوية نادرا ما شاركت هذه الطائرات في الطلعات الجوية، منطلقة من القاعدة الجنوبية في جزيرة كريت ضمن المشاركة الفرنسية، حيث شاركوا كرديف للفرنسيين الذين كانوا يزودونهم بإحداثيات المواقع التي يجب أن تقصف.

يعتبر العمل الذي قام القطريون به على الأرض وبشكل سري مهما وحاسما، يقول أحد المسؤولين الغربيين في حرب الظل (المخفية) قامت قطر بأعمال لم يكن في استطاعتنا القيام بها، ومن جهته يقول المستشار السابق للشيخة موزه، سلمان شيخ نحن نحب المخاطر، وكنا حاضرين للقيام بأي عمل يطلب منا ، اعترف رئيس أركان الجيش القطري الجنرال العطية، بنشر مئات من جنوده إلى جانب المتمردين وقد حملوا على عاتقهم الكثير، وخصوصا في بداية الأحداث، حينما كان القتال يجري ونحن في حالة انسحاب نتيجة لضغط قوات النظام، لكن تمكنا من إيقاف التداعي.

في تونس وصل الأمر إلى حد الخروج بمظاهرات مناهضة لزيارة كان يزمع أمير قطر القيام بها لأن قطر قد ساعدة حزب النهضة بالكثير حتى يستطيع القيام بحملته الانتخابية على الطريقة الأمريكية.

أما في مصر، فإن المجلس العسكري منع أي تمويل أجنبي للأحزاب والمنظمات ويهدف من وراء ذلك منع تدفق البترودولار الأجنبي والعربي، ساعد هذا الإجراء على الإمساك ب (مئات الملايين) حسب قول أحد المشتغلين على هذا الملف، مع تأكيده على أن هناك مبالغ أكبر سبق وأن مررت قطر من خلال ارتباطاتها الخطرة وطموحاتها اللامحدودة مع رغبتها الكبيرة في أن تكون موضع حب الجميع، بدأت تكتشف أنها ستجلب أعداء جدد فهي تبقى رب الألة الحربية للربيع العربي، مارست قطر دورا مهاجما على الصعيد الدبلوماسي في الجامعة العربية ضد نظام بشار الأسد وهي تقوم في نفس الوقت بالتحضير للحرب قرب الحدود التركية،في أواخر نوفمبر أرسلت الإمارة مرة أخرى عبدالحكيم بلحاج إلى المنشقين عن الجيش السوري جيش سوريا الحرة من أجل الاستفادة من خبرته وكذلك من أجل بناء علاقات المستقبل.

من الواضح أن قطر تتحرك بما لا يضر المصالح السعودية في الخليج، وربما يكون هناك تنسيق معها، وهذا يكشف عن بعد آخر للعلاقات السعودية -القطرية لا يحظى بقدر كاف من المناقشة

من قبل المتابعين لشئون الخليج، والذين اهتموا بتحليل أبعاد التنافس القطري-السعودي، ومحاولات خروج قطر من العباءة السعودية، وما يفترضه ذلك من أن قطر قد تتحرك بما يضر مصالح السعودية. وفكرة التنافس والصراع هذه مبنية على افتراض أن الدول الصغيرة تسعى دوما لتحدي الدولة الكبيرة المجاورة، وهو ما لا تدعمه السياسات القطرية فسياسة قطر تجاه الوضع في اليمن، وتجاه الحرب في ليبيا، وتجاه العنف في سوريا، لا تتحرك بما يضر المصالح السعودية، بل إن النتيجة النهائية تصب في مصالح السعودية.

ولعبت قطر دورا رئيسيا في الكشف عن الخلية الإيرانية التي استهدفت تفجير السفارة السعودية في البحرين خلال نوفمبر ٢٠١١ والذي كان بتنسيق ما مع السعودية، كما تلعب قطر دورا رئيسيا في زيادة الضغوط على النظام السوري والذي سيترتب على سقوطه خسارة إيران لحليف رئيسي لها، وهو ما سيفيد السعودية التي تتنافس مع إيران على دوائر النفوذ في المنطقة، فهناك العديد من الدبلوماسيين العرب الذين أكدوا أن قطر لعبت دورا رئيسيا في مسألة تعليق عضوية سوريا في الجامعة، وطرح فكرة إيفاد المراقبين العرب إلى سوريا، ثم أخيرا طرح فكرة إرسال قوات عربية إلى سوريا وعند مقارنة سياسة قطر تجاه الوضع في سوريا بسياسة تونس بعد انتخاب رئيسها، فالأخيرة تبدو أكثر محافظة ورفضا لفكرة تدويل القضية السورية أو حتى تعريبها.

ما شهدته قطر من عمليات إصلاح طوال العقد الماضي لم يرق إلى حجم الإصلاحات التي شهدتها البحرين أو السعودية مثلا ورغم ذلك فإنها أكثر الدول سعيا وراء دعم مطالب الشعوب بال تغيير.

وقد اعتمدت قطر في سياستها الخارجية الداعمة للتغيير، حتى فترة قريبة، على الدعم المالي واللوجيستي، وعلى الدعم الإعلامي من خلال قناة الجزيرة، واتجهت أخيرا للاعتماد على التدخل العسكري، كما في حالتي البحرين وليبيا.

ويعد الاستثناء الوحيد في السياسة القطرية تجاه التغيير هو الحالة السعودية، فهناك تجاهل قطري للحراك الداخلي الذي تشهده السعودية وحتى البحرين التي يعد التعليق على مطالب المعارضة فيها بالتغيير أمرا حساسا، بالنسبة للدول الخليجية، تمت تغطية ما يجري فيها في قناة الجزيرة الإنجليزية، بعدما اتخذ قرار بعدم متابعة التطورات فيها بقناة الجزيرة العربية.

وهذا التناقض بين سكون الوضع الداخلي في قطر ونشاط سياستها الخارجية الداعمة للتغيير في دول أخرى، لم يخلق لقطر حتى الآن أي مشاكل داخلية، ربما لنجاح النخبة الحاكمة فيها، خاصة رئيس وزرائها الذي يشغل أيضا منصب وزير الخارجية في خلق منطقة عازلة بين سياستها الخارجية وقضاياها الداخلية والتي يحتاج تآكلها إلى فترة من الزمن.

بدأت قطر تدرك أن فاعلية سياستها الخارجية لا يمكن أن تتحقق بالاعتماد على المال والإعلام، وتنشيط دبلوماسية الوساطة في الصراعات الإقليمية، مثل وساطتها بين الحوثيين والنظام اليمني، وبين المعارضة السودانية ونظام البشير، و بين الولايات المتحدة وطالبان فهناك إدراك بأنه قد يتطلب الأمر في حالات محددة أن تلجأ للقوة العسكرية، شأنها في ذلك شأن القوى الكبرى.

وبالتالي، لا يعني بالضرورة صغر حجم قطر كدولة، مقارنة بالسعودية أو بمصر مثلا، استبعادها الأداة العسكرية في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية، ولكن يلاحظ في الوقت ذاته ولاعتبارات خاصة بحجمها، تفضيلها استخدام هذه القوة العسكرية في إطار جماعي.

ففي حالة البحرين، تم إرسال القوات القطرية، في سابقة من نوعها في إطار قوات درع الجزيرة التي دعمت النظام الحاكم في البحرين في مارس ٢٠١١، ودافع رئيس وزراء قطر عن تدخل قوات درع الجزيرة، وتحدث صراحة عن رفضه وصفها بقوات ال احتلال.

كما شاركت قطر عسكريا، إلى جانب الإمارات والأردن، في عمليات الناتو التي لعبت دورا مهما في إسقاط نظام معمر القذافي، وشاركت إلى جانب القوات الليبية في عمليات برية، إلى جانب مشاركتها في فرض المنطقة العازلة.

إلا أن هناك حدودا لقدرتها على اتباع سياسة خارجية نشطة، لعل أهمها ما يتعلق بحجم الشرعية الإقليمية لسياساتها الخارجية، والتي لم تتم إثارتها بجدية حتى الآن.

أول إرهاصات العلاقات القطرية - الإسرائيلية مرحلة جس النبض تمت خلال لقاءات بين دبلوماسيين رفيعي المستوى من الجانبين، وبوادر اتفاق على مشاريع تجارية. ومثلت هذه الاتفاقات واللقاءات بوادر علاقات على قدر كبير من التعاون بينهما، وليست لجس النبض، سعيا لبدء اتصالات تمهد لاحقا للقاءات.

وظهر رسميا الإعلان عن هذه العلاقة في سبتمبر ١٩٩٣، أي بعد أيام قليلة من توقيع اتفاقات أوسلو في حديقة البيت الأبيض بواشنطن والمصافحة الشهيرة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين وياسر عرفات ، وفي هذا الإعلان جرى الحديث عن لقاء بين وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، ونظيره القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني وجري الحديث عن اتصالات تجري حول مشروع توريد الغاز الطبيعي من قطر إلى إسرائيل، كانت الدوحة تحاول تحقيق مكاسب اقتصادية أكثر منها سياسية في علاقاتها باسرائيل حيث تأتي الاتصالات المتلاحقة مع إسرائيل كجزء من جهود قطر لجذب الانتباه العالمي إلى مشروعها الضخم لتحويل الغاز إلى سائل والمشروع الذي كانت تخطط له لتنمية حقول الغاز بإنشاء المدينة الصناعية في رأس لافن لتطوير

أكبر حقل غاز طبيعي في العالم تحت البحر ويقدر حجم احتياطيه بـ٢٥ تريليون متر مكعب.

وشكك الكثيرون في قدرة دولة صغيرة مثل قطرعلى تنفيذ مثل هذه المشروعات الضخمة بسبب الاستثمارات الهائلة المطلوبة لتنفيذه والاتفاقات طويلة المدى المطلوب إبرامها مع الجهات المستهلكة، إضافة إلى ذلك كانت أسعار النفط في ذلك الوقت منخفضة للغاية وتلقي بظلالها على الجدوى الاقتصادية للمشروع.

وبالتالي فإن العلاقة مع تل أبيب - خاصة إذا عرفنا أن شركة إنرون الأمريكية التي كانت من كبرى شركات الطاقة في الولايات المتحدة هي التي خططت لتنفيذ المشروع القطري - ستكون بابا مهما للدعاية للدوحة، وبالتالي تجاوز المشروع أبعاده الاقتصادية، ودفع العلاقات بين قطر وإسرائيل، وكمحفز لتعميق التعاون في مجالات حيوية وضرورية منها اتفاق قطري- إسرائيلي لإقامة مزرعة حديثة تضم مصنعا لإنتاج الألبان والأجبان اعتمادا على أبحاث علمية تم تطويرها في مزارع إسرائيلية بوادي عربة التي تسودها ظروف مناخية مشابهة لتلك الموجودة في قطر والمشروع له بعد مهم لقطر حيث يأتي بسبب الرغبة في زيادة إنتاج وأرباح المزارع القطرية، ولأسباب تتعلق بالكرامة الوطنية المرتبطة بالسعي لزيادة الإنتاج الوطني، من أجل منافسة منتجات المملكة

العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة التي تغرق أرفف المتاجر القطرية.

ورغم أنه في ٣١ أكتوبر ١٩٩٥ تم توقيع مذكرة تفاهم - في أجواء احتفالية- لنقل الغاز الطبيعي من قطر إلى إسرائيل، إلا أنه تدهورت العلاقات الخليجية- الإسرائيلية بعد عملية عناقيد الغضب الإسرائيلية على لبنان، وما تلاها من اندلاع انتفاضة الأقصى، ليعلن رفض استيراد الغاز من الدوحة، ولم تبرر ذلك سوى أنها ستبحث عن استيراده من مصادر أخرى.

قطر تمسكت بالاتفاق رغم الضغوط من قبل دول الخليج خاصة من قبل السعودية لإغلاق مكاتب التمثيل الإسرائيلية في الدوحة، وقطع العلاقات والاتصالات مع إسرائيل وإعلان الدوحة في أكثر من مناسبة أنها أغلقت المكاتب وقطعت العلاقات، ولكنها في الحقيقة لم تكن قد أوصدت الباب أو قطعت العلاقات.

العلاقات قوية وعلي مستوى رأس السلطة، بينما الجماهير رافضة لذلك تواجه الحكومة القطرية ضغوطا سياسية لاستمرار علاقاتها مع اسرئيل.

كما تمتلك قطر تلفزيونًا على مستوى عالمي وتدفق هائل للبترودولار، صداقات حميمة مع الحركات الإسلامية ورياضة، هذه جميعا هي الصفقة الكبرى للإمارة، هكذا تبدو الأمور أحيانا، وهذا ما يجب الاعتراف به ،قطرقوس النصر نعم، لقد

قامت قطر بإنزال على باريس سان جرمان أي اشترت هذا الفريق الشهير لكرة القدم في يونيو، مستبدلين شعار الفريق اليقطين بمركبة ذهبية، كما أنهم حصلوا على الحق لحصري لنقل اغلب مباريات كأس أوربا لكرة القدم لمصلحة قناة الجزيرة خلال بضعة أشهر أصبحت هذه الإمارة ليس فقط سويسرا بل أثبتت أفضليتها وتفوقها. حتى أصبح الشيخ حمد أحد مشاهير شركة الإنتاج التلفزيوني الفرنسي حيث أنتجت له دمية ضمن دمى المشاهير في برنامج (مسرح الدمى) الشهير، هذه الدمية بأسنانها الجالبة للحظ وشاربها الكث تصرخ قائلة الرياضة بالنسبة لقطر هي الصفقة الكبرى.

تنتشر في هذه الإمارة الملاعب والقاعات الرياضية بسرعة تشبه سرعة العمل في تمديد خطوط الأنابيب، مع هدف رئيس يتمثل في جذب أهم المنافسات الرياضية الدولية لكي تقام هناك في الإمارةحيث ستقام بطولة كأس العالم لعام ٢٠٢٢ وبدعم من قبل زين الدين زيدان.

تركيا من الغرب إلي الشرق

لكل دولة بوابة منها تدخل ساحة السياسة الدولية، قد تكون الجغرافيا أو التاريخ أو الدين أو الأمن أو السياسة أو الاقتصاد ، وقد يكون لدولة ما أكثر من مدخل ، تركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية بلغة التاريخ، ومن أكبر الدول الإسلامية بلغة الدين ومن الدول الاقتصادية الأولى في العالم حيث تحتل المرتبة السادسة عشرة، وقوتها العسكرية متميزة ولها مكانة في حلف الناتو، أما سياسيا فهي عقدة السياسة الأورومتوسطية بحكم الجغرافيا.

تركيا مدرسة فريدة في العلاقات الدولية فتركيا ستكون من أقوى عشر دول في العالم بحلول ٢٠٢٣، وإن فوز حزب العدالة والتنمية هو فوز للشرق الأوسط والقوقاز والبلقان كما هو فوز لتركيا، منذ ذلك الفوز بدأت مرحلة تطوير العلاقات مع دول مثل سوريا وإيران والسودان فيما قلّصت من علاقاتها مع إسرائيل وانتهجت خطاباً أكثر حدة ضد أمريكا وأوروبا.

لقد شهدت الفترة بين ٢٠٠٢-٢٠٠٧ تركيزاً تركيّاً على

محاولة التوافق والتجانس مع الاتحاد الأوروبي كأداة للانضمام إليه، لكن مرحلة ما بعد ٢٠٠٧ شهدت تغيراً في الاهتمام ، فقد تحول التركيز التركي نحو منطقة الشرق الأوسط. هذا النهج الجديد في السياسة الخارجية التركية اعتمد على نظرية العمق الإستراتيجي التي وضعها أحمد داود أوغلو، فهو يرى أن منطقة الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، هي المنطقة المثلى لتركيا كي تلعب فيها دوراً حيوياًّوهو ما سيدفع تركيا إلى خلق هيكل إقليمي تكون هي الرائدة فيه، بدلاً من استجداء المواقف الأوروبية بشأن انضمامها كعضو في هيكل قائم مسبقاً.

بدء تحويل هذه النظرية إلى واقع تطلّب من تركيا إعادة صياغة علاقتها مع جيرانها وفق أسس جديدة، ولذلك تم تطوير إستراتيجية جديدة أطلقها داود أوغلو بعنوان إستراتيجية صفر مشاكل، ومفادها أن تقوم تركيا بإنهاء كافة الملفات العالقة مع الجيران بشكل ودّي وفتح صفحة علاقات جديدة، وقد نجحت تركيا في ذلك حين أنهت خلافاتها مع الجيران، وطوّرت العلاقات مع سوريا وإيران وكوردستان العراق، بل إن الأمر تجاوز ذلك لخلق علاقات مع دول لا تربطها حدود مع تركيا مثل مصر وبعض الدول الإفريقية والأردن وروسيا.

تركيا كانت تعي جيّداً أن دوراً كبيراً لها في الشرق الأوسط قد يثير حفيظة الغرب، لكنّها كانت تجادل أن مثل هذا الدور قد

يفيد الغرب». في إطار تعزيز دورها، استعدّت تركيا للوساطة بين إسرائيل وسوريا، وبين أفغانستان وباكستان، وبين فتح وحماس، وقد نجحت أيضاً في إقناع الغرب أن دورها سيحفز الإعتدال لدى هذه الأطراف وسييسر قبولها كعضو طبيعي في المجتمع الدولي.

هناك ثلاث قضايا رئيسية نالت اهتمام السياسة الخارجية التركية وهي قضية إيران وإسرائيل والسودان، بالإضافة إلى قضية رابعة متجددة هي قبرص. حولت تركيا دورها من وسيط إلى طرف، وخصوصاً في العلاقة مع إيران، حيث أصبح مدافعاً عن إيران وينادي أحمدي نجاد بالصديق، فيما المسؤولون الأتراك بدأوا يساوون علناً بين امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية وبين البرنامج النووي السري لإيران، خلال عامين فقط كانت تركيا من أقوى الداعمين لإيران في الساحة الدولية.

التقارب بين إيران وسوريا ودعم الحوار الفلسطيني الداخلي كان متوازياً مع بداية انهيار التحالف التركي الإسرائيلي، فتركيا كسرت الحصار الغربي المفروض على حركة حماس حين استضافت خالد مشعل، كما أنّها كانت المعاقب الرئيسي لإسرائيل في المنتديات الدولية حين شنّت الأخيرة حربها على غزة نهاية ٢٠٠٨. وهناك الحادثة الشهيرة لتوبيخ الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز من قبل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في مؤتمر دافوس ٢٠٠٩.

منظّمات غير حكومية مقرّبة من حزب العدالة والتنمية سيّرت قوافل دعم إلى غزة وكسرت الحصار الإسرائيلي، وما أوصل الأمور إلى حافة الهاوية هو الهجوم الإسرائيلي على سفينة مرمرة، حيث قتل ثمانية أتراك على يد الكوماندوس الإسرائيلي في حادثة أطلق عليها داود اوغلو أنها (٩/١١ التركي).

في السودان أيضاً كان الموقف التركي يعتبر مخالفاً للموقف الغربي، فأردوغان كان يدافع عن عمر البشير علناً. في كل القضايا تحولت تركيا من صانعة للسلام إلى طرف سياسي، فهي وقفت إلى جانب العرب في الصراع العربي الإسرائيلي وإلى جانب حماس في حاوارها مع فتح ، وإلى جانب إيران والسودان في مواجهتهما مع الغرب.

في الشأن القبرصي أبدت تركيا استعدادها لتقديم تنازلات وهو ما أثار حفيظة هيئة الأركان في الجيش التركي، لأن أردوغان بدا متساهلاً مع قبرص. لكن أردوغان ردّ بشدة على إعلان الحكومة القبرصية نيّتها تطوير حقول الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، حيث هدد بإرسال القوات البحرية والجوية لمراقبة المنطقة. كما أجرى الجيش التركي مناورة عسكرية مع الصين هي الأولى من نوعها بين الأخيرة وأحد أعضاء حلف الناتو، في خطوة وصفت بانها تحوّل في المحور.

هناك عدة عوامل دفعت بتركيا إلى محاولة لعب دور أقوى على مستوى العالم منها:

١- تركيا أصبحت منذ عام ١٩٩٠ قوة اقتصادية، فإنتاجها زاد بشكل كبير وأصبحت بحاجة إلى أسواق جديدة، وهذا كان من مهمّة السياسيّين الأتراك الذين نجحوا في جعل الدول الشرق أوسطية سوقاً متاحاً لتركيّا. كما أن الاقتصاد لعب دوراً مغايراً في كوردستان العراق، فقد ساهم التعاون الاقتصادي بين كوردستان العراق وتركيا في فتح الطريق للتقارب السياسي بين الطرفين.

٢- الرفض الأوروبي لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، والحديث عن هوية ثقافية تركية مخالفة لأوروبا، دفع بتركيا إلى خلق بعد جديد في سياستها الخارجية، وذلك من خلال إعادة الإهتمام بمنطقة الشرق الأوسط.

٣- تجديد الثقة بالنفس من قبل الأتراك، أو ما سميت بالتركية الديغولية.

٤- العمق الإستراتيجي التركي وفق رؤية داود أوغلو، حيث يرى أنّ تركيا يجب أن لا تظل حبيسة تحالفات أحادية الجانب مع الغرب، ويجب أن تلتفت إلى عمقها التاريخيّ في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز.

حزب العدالة والتنمية يرفض بشدّة أن يصنف كحزب إسلامي، لذلك و ينكر أي دور للأيديولوجيا فيما يخص سياسة الحكومة التركية أو أي محاولة للابتعاد عن الغرب. وكمثال على ذلك فإن عبد الله جول في مقابلة عام ٢٠١٠ يرفض القول إن تركيا

أدارت ظهرها للغرب، ويؤكد أن تركيا قوة اقتصادية ديمقراطية تحفظ الحقوق والحريات، ولديها سوق حر وتعتبر مصدر إلهام في منطقة الشرق الأوسط. و الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يجب أن يرحبوا بالدور التركي في الشرق الأوسط لأن تركيا تقوم بإيصال القيم الغربية لمنطقة محكومة بأنظمة استبدادية.

رغم ذلك، خطابات أردوغان تؤكد على عودة الفكر الإسلامي في تركيا، و يعتبر أن هناك عداءً متنامياً من أردوغان ضد اسرائيل، ليس هذا فحسب بل إن هناك اهتماماً وتحسيناً للعلاقات مع الحركات الإسلامية على مستوى العالم. و داود أوغلو له تأثير كبير على أرودغان، وقد أتى من خلفية أكاديمية وله مؤلفات تشير إلى اهتمامه بالفكر الإسلامي وعلاقة الإسلام بالغرب ورغبته بعودة الاهتمام بالعمق الإسلامي لتركيا كبديل عن التوجه غرباً.

مثّلت الثورات العربية تحدّياً لساسة تركيا، فقد كان عليهم اتخاذ مواقفًا واضحة في ظل أحداث لم تتكشّف ماهيتها بعد. أردوغان كان من المشجعين الأوائل للثورة المصرية، كما أنه كان أول قائد يدعو مبارك للتنحّي في ٢ فبراير ٢٠١١. لكنّه لم يفعل ذلك مع إيران حين حدثت مظاهرات ضد نجاد في ٢٠٠٩.

رفض كل من أردوغان وأوغلو فرض عقوبات على النظام الليبي من قبل الأمم المتحدة، كما رفضت تركيا التدخل العسكري للناتو، وقد شكّكت القيادة التركية بالأهداف الحقيقية للتدخل،

واعتبرت أن هناك أجندة خفيّة تتبلور في عطش الغرب لمصادر النفط. لكنّها في نهاية المطاف وافقت على عمليات الناتو ودعت القذافي إلى التنحي في إبريل ٢٠١١ واعترفت بالمجلس الانتقالي، وحين سقط نظام القذافي حاولت تركيا أن تزيد من نفوذها فزار أردوغان طرابلس وحظي باستقبال أكثر حفاوة من استقبال الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون.

الوضع السوري هو الأصعب على تركيا في كيفيةَ التعامل معه. تركيا كانت على وشك أن تخوض حرباً مع سوريا عام ١٩٩٨ لكنّها نجحت في تحويل حالة الحرب إلى حالة وفاق تُوّجت بإلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين والتكامل الإقتصادي، وقد قام أردوغان بتطوير العلاقات الشخصية مع بشار الأسد. مع بداية العنف في سوريا، أخذت تركيا على عاتقها أن تقنع النظام السوري بحل الأزمة من دون عنف، لكن جولات أوغلو المتكررة لم تثمر، بعد ذلك بدأت حدة التصريحات التركية تزيد ضد النظام السوري، فقد أعلن أرودغان أنه لا يمكن لتركيا أن تدعم سوريا في خضم كل هذا العنف، كما أن تركيا لا يمكنها عدم المبالاة حيال ذلك وطالب بالإصلاح في سوريا. و تعاملت تركيا مع الثورات من موقع تأييد الديمقراطية، ولم تربط بين هذه الثورات وبين تأثيراتها المحتملة على الصراع مع إسرائيل فهي تريد من حماس ومن الإسلاميين عموماً الالتحاق بتجربتها.

والاضطرابات في الشرق الأوسط أثرت بشكل كبير على تركيا، وخصوصاً أنّها زعزعت نظرية صفر مشاكل مع الجيران ، كما أن اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية يعتبرون امتحاناً لا مفر منه لمذهب داود أوغلو. تعقيد الوضع السوري أثر سلباً على العلاقات التركية الإيرانية، فإيران انتقدت علناً الموقف التركي من النظام السوري، وهو ما يعتبر ضربة لتقوية العلاقات التركية الإيرانية في السنوات القليلة الماضية. في إطار توتر العلاقات التركية الإيرانية يمكن فهم موافقة تركيا على نشر الدرع الصاروخي الأمريكي والتزلف إلى أمريكا والحد من أثر الموقف التركي من إسرائيل على العلاقة مع أمريكا.

الأمر الآخر أن خطاب أردوغان القاسي ضد إسرائيل زاد من شعبية الأخير في الشارع العربي، كما أن الحكومة التركية بذلت جهودا كبيرة لفتح علاقات تجارية مع الدول العربية خاصة أن حزب العدالة والتنمية التركي بات شبه نموذجاً ناجحاً في الشارع العربي، وهو ما دفع بحركات إسلامية في الشرق الأوسط إلى محاولة محاكاته.

السياسة الخارجية التركية اعتمدت على الكم ولم تعتمد على الكيف، فالعدد الكبير من الخطط والمبادرات لم يتم إعدادها بشكل جيد ومتوازن و السياسية الخارجية على المستوى البيروقراطي أصبحت تعاني من عدم قدرتها على مجاراة الكم

الكبير للمبادرات، إلا أن تركيا تعتبر الآن لاعباً إقليمياً مهمّاً، وعلى الأرجح أنها ستستمر في التقدم بحكم موقعها الاقتصادي، أما عن دور الأيديولوجيا فهو ينعكس في الطموح الواضح لدى أردوغان وأوغلو ، تركيا ما تزال شريكا صالحاً للعمل مع الغرب، وإن تعاملها مع الثورات العربية يعتبر مثالاً على ذلك، أي تحالف بين تركيا والغرب سيكون وفقاً لمصالح مشتركة وليس بناءً على قيم مشتركة، فالقيم التركية تختلف تماماً عن الغربية، الموقف التركي من إسرائيل وقبرص، دليلا على الاختلاف عن الرؤية الغربية.



أحلام الإمبراطورية الفارسية وعلاقتها بالهلال الصفوي

كانت الدولة الساسانية تحكم بلاد إيران في القرن السابع الميلادي ويكوّن الفرس مادة الإمبراطورية، ولكنها أخضعت الترك في بلاد ما وراء النهر ، والعرب في العراق ، وكانت حدودها الغربية غير مستقرة حسب قوتها ، فأحياناً تغلب على أطراف بلاد الشام كما حدث سنة ٦١٤م عندما اجتاحت بلاد الشام واستولت على بيت المقدس ، ثم استولت على مصر سنة ٦١٦م . ولم يستسلم هرقل امبراطور الروم بل أعاد تنظيم بلاده وإعداد جيوشه وهزم الفرس في آسيا الصغرى سنة٦٢٢م ، ثم استعاد منهم سوريا ومصر سنة٦٢٥م ، ثم هزمهم هزيمة ساحقة سنة٦٢٧م (٦هـ) قرب أطلال نينوى ، مما أدى إلى ثورة العاصمة (المدائن) ضد كسرى الثاني ، وعقد خليفته شيرويه الصلح مع هرقل ، على أن أحوال الدولة الفارسية لم تستقر بعد ذلك، إذ تكاثرت الثورات والانقلابات

الداخلية ، حتى تعاقب على عرش فارس في تسع السنوات التالية أربعة عشر حاكماً ، مما مزّق أوصال دولة الفرس ، وجعلها مسرحاً للفتن الداخلية ، حتى أجهز عليها العرب المسلمون في حركة الفتح . هذا عن الأحداث السياسية والعسكرية التي مرت على بلاد فارس.

والحلم بإعادة امجاد تلك الإمبراطورية التي انتهت بفضل العرب بعد وصول الإسلام لفارس في أواخر خلافة أبي بكر بعد انتهاء حروب الردة، لكن معظم الفتح تم في عهد عمر. وتم فتح الأقاليم المحيطة بفارس خلال عهد عثمان، أي خلال القرن القرن السابع، وتجري محاولة اعادة تلك الامجاد والتي يراد لها ان تمر ايضا عبر بوابة العرب.

يعد هاجسًا في عقول القيادة الإيرانية الدينية بين غلواء مذهبية صرفة مصرون على مناطحة التاريخ ، في مضاربة على مأزق الهوية بين الحالين وما يقع بين الحالين من فسيفساء القوميات والأعراق والمذاهب التي تقض مضاجع الساسة أنفسهم في أن الواقع ناشز عن غلواء الهوس مضاد له في المضمون والاتجاه وهم يحلمون بأمجاد الإمبراطورية الفارسية عن طريقين رئيسيين :

الأول، بناء إيران كقوة عسكرية دينية شيعية ضاربة في المنطقة، وهي الآن، أقوى قوة دينية عسكرية في المنطقة، بعد اسرائيل، تتطلع إيران إلى إعادة أمجاد الامبراطورية الفارسية،

والهيمنة على العالم العربي الذي يبدو الآن لقمة سائغة في الفك الفارسي ، لكي تحقق أحلام الإمبراطورية الفارسية الجديدة بقيادة الإمبراطور الفارسي الجديد أحمدي نجاد الذي يسعى لأن يكون الآن نادر شاه الفارسي (١٧٣٦-١٧٤٧) الجديد، الذي سيعيد لإيران عظمة الإمبراطورية الفارسية، كما فعل جده الأعظم نادر شاه، وذلك بعد قرن مضى من الزمان، منذ انتهاء الحكم العثماني للعالم العربي عام ١٩١٨. وتعيد إيران إقامة الخلافة الإسلامية، التي تنادي بها جماعة الإخوان والتي تأسست عام ١٩٢٨ على إثر سقوط الخلافة الإسلامية في تركيا عام ١٩٢٤، وينادي بها تنظيم القاعدة كذلك. ولا مانع لهذين الفريقين من أن تكون الخلافة المزمع اقامتها، خلافة اسلامية شيعية بدل الخلافة الإسلامية السُنيّة التي كانت قائمة في العهد العثماني السُنّي الحنفي. وما يربط جماعة الإخوان بإيران دعماً سياسياً، أقوى بكثير مما يربط جماعة الإخوان المسلمين بأي دولة عربية أخرى، وذلك لوجود أهداف مشتركة واستراتيجية مشتركة بينهما منها:

١- السعي المشترك لإعادة إقامة الخلافة الإسلامية التي سقطت عام ١٩٢٤،والحقيقة أن الخلافة الإسلامية قائمة الآن في ايران. والخليفة الحالي هو الإمام علي خامنئي المرشد الأعلى، وآية الله العظمى.

٢- القضاء على كافة الأنظمة العربية شبه العَلْمانية وإقامة أنظمة دينية بدلاً منها، على غرار الدولة الدينية في إيران.

٣- عزل المرأة سياسياً وثقافياً، وهو قائم في إيران، وداخل تنظيم جماعة الإخوان.

٤- محاربة الديمقراطية والعلمانية والحداثة وكل الأفكار التي من شأنها أن تخرج العالم العربي من شرنقة الأصولية.

٥- الاقرار بولاية الفقيه، وهو معمول به في إيران، وكذلك في جماعة الإخوان حيث المرشد العام هو مقابل آية الله العظمى الإيراني.

٦- وحدة الهدف العسكري في معالجة القضية الفلسطينية، حيث يتفق الطرفان على أن لا حلّ للقضية الفلسطينية وتدمير إسرائيل، غير قوة السلاح والصراع المسلح، وهذا ما يقوله علناً أحمدي نجاد.

٧- رفض كل أشكال التفاوض مع اسرائيل، وعدم الاعتراف بأية اتفاقيات سلام اقيمت بين دول عربية وإسرائيل.

٨- إلغاء الأحزاب والتعددية في العالم العربي والابقاء على حزب واحد وجماعة الإخوان.

٩- إعادة الاقتصاد العربي نصف المعولم والمعَلْمن إلى شروط الاقتصاد الإسلامي(البنوك الإسلامية) ومؤسسات المرابحة المالية الإسلامية، لإنتاج المزيد من بنوك البركة، وإنتاج المزيد من المليارديرات الإسلامية كالملياردير السعودي صالح كامل وغيره.

والطريق الثاني لإعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية، يتمثل

في دعم القوى السياسية الشيعية في منطقة الشرق الأوسط بالمال والسلاح وبالمواقف السياسة كحزب الله في لبنان، والإئتلاف العراقي. وكذلك دعم القوى الدينية غير الشيعية كجماعة الإخوان في كل أنحاء العالم، وحركة حماس، والقوى الدينية الأخرى في فلسطين. ودعم الأنظمة العربية التي تساعد هذه القوى وتحميها، حتى وإن كانت أنظمة تدّعي العَلمانية المزيفة كسوريا. ومن هنا نشأ حلف إستراتيجي غير معلن بين إيران وسوريا وحزب الله.

لماذا يريد الإيرانيون اعادة إقامة الخلافة الإسلامية التي يحلمون، وما هو التبرير التاريخي لغلو ربط الدين والدولة، كما هو الحال في إيران، وكما يسعى حزب الله لأن يفعل في لبنان (وقد فعل ذلك في جنوب لبنان) وكما تفعل جماعة الإخوان ، وكما ينادي الإئتلاف العراقي الذي يضم مختلف الأحزاب الشيعية العراقية السابقة،لقد نادى الشيعة بمقولتهم عن الإمامة في الاجتهاد السياسي، ووضعوا تصوراً محدوداً للإمامة كان الشيعة محترفي سياسة، وكان لصراع علي بن أبي طالب مع معاوية بن أبي سفيان الأثر البالغ على ذلك،ولعل النشاط السياسي الشيعي في إيران وفي العراق وفي لبنان وفي سوريا، ونجاحهم في الاحتراف السياسي أكثر من السُنّة لدليل على مدى احترافهم السياسي الناجح.

كوّن الشيعة مقولتهم في الإمامة من منطلق الكيد السياسي للأمويين وليس من الجهد السياسيي.

وانحصروا في هذه الزاويـة السياسية الحرجة. ويذكرنا موقف الشيعة هذا وغلوّهم في موضوع الإمامة، بموقف الإخوان من الثورة المصرية بعد العام ١٩٥٢، وكيف أنهم غالوا في موضوع الحاكمية على لسان سيّد قُطب الذي كان يطمع مع الإخوان بتسلّم بعض المناصب الرفيعة في الدولة، ولكن لم يُلبَّ طلبه أو طلبهم، فكادوا لرجال الثورة المصرية.

آلية انتخاب الرئيس الإيراني، الذي انتخبه الشعب لا يصبح رئيساً مالم يوافق عليه الخليفة (المرشد الأعلى) الذي له الحق في فصل الرئيس واقالته في أي وقت يشاء.

وذلك بؤس الأيديولوجي، لقد دخلت الشريعة كطرف في اللعبة السياسية مع تطور الدولة الإسلامية في العهدين الأموي والعباسي،وبدأت الشريعة تخضع شيئاً فشيئاً للسلطة السياسية، وأن تصبح الوظائف الشرعية كالقضاء والفتوى والإمامة جزءاً من مؤسسات الدولة ومن هنا جاء الربط بين الدين والدولة في الدولة الإسلامية الكلاسيكية وكان لقضية خلق القرآن في الدولة العباسية الفضل الكبير والعامل المؤثر في ربط الدين بالدولةوكانت هذه القضية الدينية البحتة والفلسفية الصِرفة، بمثابة ثورة سياسية في فترة من تاريخ الدولة العباسية.



الامبراطرية الفارسية التي يطمع فيها ساسة ايران

أما مفهوم الدين وعلاقته بالدولة من خلال فكر المفكرين السياسيين خارج نطاق الأيديولوجيات التي كانت سائدة في تلك العصور، فقد كان يربط بين الدين والدولة ربطاً محكماً من حيث أن معظم الكتاب والمفكرين كانوا تابعين للسلطة، ولا يتقلّد مهنة الكتابة إلا تابع ولا يتولاها إلا من هو في معنى الخديم، كما قال الجاحظ في رسائله وأن السلطة كانت تسعى لربط الدين بها وتكليف الكُتّاب بتأكيد هذه الربط والتركيز عليه، لتأكيد شرعيتها، وسدِّ الطريق على المعارضة والخارجين على السلطة، والحيلولة بينهم وبين استعمال الشريعة كطريق للثورة على السلطة. وكان الإمام أبو حامد الغزالي قد قال صراحة: الدين

والسلطان توأمان وردد معنى ذلك عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته، وهو الذي كان يؤثر الدولة الدينية إيثاراً صريحاً، حين قال: إن نصب الإمام واجب، قد عُرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق نشطت إيران بشكل كبير وغير مسبوق بالعراق وبذلك قد تكون البلد الوحيد بالعالم الذي يحتل بلدا آخر من دون أن ترسل جنديا واحدا، فهي احتلت العراق بجنود أعدائها وهذه مفارقة وسط غفلة من المجتمع الدولي، استفاد النظام الإيراني من الفوضي التي حدثت في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين وخاصة بعد الأخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة عندما قام الجنرال المدني الأمريكي بحل مؤسسات الدولة والجيش ، خاصة وأن كل تيار سياسي وديني وعشائري كانوا متعطشين للحرية فاستغلوا هذا الوضع في تشكيل ميليشيات عسكرية للمحافظة علي أنفسهم من جهة ومن جهة أخري لتمرير سياسات خارجية طموحة في العراق وحتي الانتقام والثأر فتمكن قيادة الحرس الثوري في كسب أكثر من جهة سياسية عراقية وخاصة في الجنوب حتي أصبحت إيران صاحبة القرار في أغلب القرارات الإستراتيجية قد تبدو مواقف إيران من خلال شقيقاتها المسلمات وجيرانها العرب غريبة ومستهجنة، ولكن من يقرأ مخططات الدولة الإيرانية، ويطلع على نياتها التي

ما عادت تخفيها فإن تلك المواقف تصبح متسقة مع ما تضمره تجاه الجار العربي والشقيق المسلم، فهي تبحث عن أي فرصة لتحقيق مآربها في تصدير ثورة الفقهاء وتحقق من خلال ذلك تحويل الهلال الخصيب الى هلال شيعي صفوي.

ولأن أحلام الامبراطورية الفارسية لاتزال تسيطر على عقول ساسة إيران، عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي خلصهم من حكم وطغيان الأكاسرة، ونشر الاسلام بين ربوع فارس، ونقول لساسة إيران دعوا مملكة البحرين وشأنها، فهي قادرة على إدارة شئونها بنفسها ولا تحتاج إلى تدخلكم فيها، واعلموا ان عروبة البحرين منذ ان بزغ فجر الدعوة الإسلامية، ولقد دخلت الإسلام في عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وكان خراجها يمثل أحد أعمدة الاقتصاد للدولة الاسلامية.

وليس امام ايران سوي إقامة علاقات سوية مع مملكة البحرين، وتبادل المصالح المشتركة والمشروع الاستراتيجي الإيراني واضح المعالم ، بدأ في المنطقة منذ فترة طويلة منذ سقوط النظام العراقي السابق ونظام طالبان في أفغانستان ،حيث بدأت إيران تفقد المنافس لها في منطقة الخليج بالتحديد وهو ما أعطى لها حرية حركة في المنطقة بأكملها ونجحت في نسج تحالفات مع أطراف مؤثرة في المنطقة كسوريا و سوء العلاقات بين سوريا والأطراف العربية الإقليمية المؤثرة مثل مصر والسعودية ساعد أيضاً على

ارتماء سوريا في أحضان إيران بصورة أكبر وهو ما استثمرته إيران بصورة كبيرة وحققت من ورائه مكاسب، إيران تحاول الدخول في الملفات ذات الاهتمام بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل . لأن إيران عينها على الملف النووي والحوار الذي سيجري بخصوصه لذلك يجب أن تسعى لامتلاك أوراق استراتيجية تستطيع بها الضغط ، فالاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة ترتكز بصورة أساسية على دعم أمن إسرائيل ، أو أن التسوية تنطلق من مبدأ الحرص على أمن إسرائيل .من هنا جاء التغلغل الإيراني في الملف الفلسطيني لتوضح للولايات المتحدة أن أي حل لابد أن يمر عبرها، وكذلك فإن الولايات المتحدة معنية بأمن الطاقة ، وبالتالي ارتفاع صوت إيران فيما يتعلق بمنظومة الأمن في الخليج والحديث عن وجود تأثير فيما يتعلق بقضية أمن الطاقة وتغلغل إيران في الملف اللبناني لدعم الموقف السوري ولصياغة التحالف الإقليمي المؤثر . الولايات المتحدة والدول الأوروبية وخاصة فرنسا معنية باستعادة الدولة اللبنانية سيادتها واليوم توازنات القوى في الداخل اللبناني وحزب الله ودوره يؤكد أن إيران طرف أساسي في أي لعبة سياسية أو حديث عن توازن القوى داخل لبنان.

وبالتالي فإن إيران تسعى لاستثمارها لمواجهة الولايات المتحدة. الحركة الإقليمية لإيران الحالية (الجمهورية الإسلامية) هي نفس الحركة الإقليمية للدولة الإيرانية منذ الشاه. دولة

إقليمية تسعى لأن تكون دولة إقليمية عظمى فتتمدد ، وهذه هي الدائرة لحركتها في الخليج وماوراءه . لكنها وهي تتحرك في هذه الدائرة تستهدف أمرين الأول تثبيت النفوذ الإيراني في المنطقة ، ثم استثمار الأوراق المتاحة لها في القضايا المثارة في المنطقة للتعامل بها مع العالم الخارجي.

والحقيقة أنه لو انتهى الحوار الإيراني الأمريكي أو بالأحرى الصفقة بينهما ستكون المطالب الأمريكية خاصة بالمنطقة وتثبيت النفوذ ، إذن الهدف الاستراتيجي الإيراني هو أولاً تثبيت النفوذ داخل هذه المنطقة في الدائرة الأولى (الخليج والعراق ومنطقة المشرق العربي) ، ثم مواجهة النفوذ المصري نظراً لمعرفتها أن مصر تسعى لصياغة موقف عربي جماعي وهو الذي يدعم الموقف المصري وبالتالي فإن إيران تقوم بعمل استقطاب لشق الصف الجماعي العربي بما يسمح لها بالامتداد والحد من النفوذ المصري الإقليمي. الإطار الإسلامي وعاء تستفيد منه الثورة الإيرانية والنظام فالمؤكد سيطرة الإطار القومي الإيراني . إيران تستخدم هذه الأوراق في حركتها ، ومنها الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الذي يرأسه الشيخ يوسف القرضاوي ونائبه إيراني وعندما خرج القرضاوي وحذر من التشيع وعارض السياسة الإيرانية، لم تعترض طهران عليه بصورة كافية فالاتهامات ضده كانت هادئة، وذلك لأن هذا الاتحاد هو أحد الأدوات للحركة الإيرانية على

المستوى السُني وإيران حريصة على استمرارها ، ونلاحظ أن هذا الاتحاد استُخدم في أزمة غزة بصورة أساسية لمهاجمة مصر.

النموذج السياسي الإيراني لا يحمل داخله الكثير من الخطر لأنه ضعيف سياسياً واقتصادياً وثقافياً ، وبالتالي فإنه لا يمثل خطراً بالنسبة لي ، فهو لا يقدم نموذجاً يغري ، لكنه يركز على التقدم العسكري والتقني فهذه قضية خاصة بالتوازن الإقليمي لكن فيما يتعلق بكونه نموذجاً يمثل خطراً على الأمن القومي المصري في المستقبل ، فإن خطورته الوحيدة هي أنه يدخل في ملفات تمس الأمن القومي المصري . لذا فعلى مصر أن تعيد إيران بعيداً عنها وتقوم بإزاحة الامتداد الإيراني من ملفات الاهتمام المصرية ذات المساس الأول بالأمن القومي المصري ومن حق إيران أن تسعى ليكون لها مصالح وأن تسعى لتحقيقها ولكن اعتراضي هو أن يكون هذا التمدد على حساب المصالح العربية والمصرية و لا يجب أن تضع مصر في ذهنها أن إيران خطر أول ، وإنما دولة منافسة إقليمية. إيران تريد من مصر أن تدخل في أجندتها الخاصة وأن تذهب مصر إليها بأجندتها هي، وهذا أمر غير مقبول، ويمكن لمصر أن تتحرك في الملفات التي تتحرك فيها إيران لإزاحتها بطريقة هادئة، هنا تظهر وجهة النظر الحقيقية لإيران في التفاعل و في جميع الأحوال يُفضل أن تعود العلاقات المصرية الإيرانية وتطويرها مطلوب ربما يؤثر على التطرف الإيراني، والمصلحة المصرية تقتضي ألا أزيد

التصادم مع إيران بغض النظر عن ممارساتها ، وعلينا أن نقترب بعض الشئ من إيران، وأيضاً نجد أن إيران تتبنى فكرة التقريب بين المذاهب وهدفها هنا ليس تقريب الجوهر بين المذاهب ، وإنما للاستفادة من قبول الطرف الآخر السُني للطرف الشيعي مع أن هذا موجود أصلاً والمفروض أن يحدث العكس، لا يمكن لإيران ضم جيرانها من العراق والبحرين وأفغانستان وتركيا حتى تصبح الإمبراطورية الفارسية العظمى، هذه أحلام أكثر من وردية.

كسب الوقت السمة الرئيسية لاجتماعات إيران مع مجموعة (٥+١)، ومناوراتها مع الأطراف التي سعت إلى حل أزمة الملف النووي الإيراني بشكل سلمي، ولقد استطاعت طهران عبر كل فترة هذه المفاوضات تحقيق هدفها بتأجيل الإجراءات ضدها، ومواصلة مسعى قيادتها في الارتقاء من مرحلة إلى أخرى، حتى بات، وحسب التقارير الأميركية، باستطاعتها إنتاج خمس قنابل نووية ، الضربة الغربية الامريكيةالاستراتيجية الموجهة ضد ايران لن تكون مشابهة لما تم في العراق بل تعتمد علي الحرب النفسية الطويلة وعلي الاستنزاف من خلال الحصار الاقتصادي والسياسي والعقوبات الدولية ، ومن ثم التفكيك المرحلي للاجهزة السرية وإثارة الازمات والنزاعات الداخلية الموجودة بسبب سياسات ال نظام.

الخطورة الحقيقية في إيران هي في الجيل الجديد الذي لم يتربى

على مبادئ الثورة وهو يقوم بنوع من التململ ويسعى النظام لإستيعابه، وكذلك الموقف الأمريكي الذي وافق على تسليم إيران لمؤسسة الحوزة بحجة أنها اقدر على مواجهة المد الشيوعي وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي مازال النظام الإيراني بالنسبة للامريكيين يشكل رأس حربة ضد قيام أي مشروع عربي كبير في المنطقة.

الصراع التركي الإيراني علي
رقعة الشطرنج الإقليمية

يمكننا تقديم تصوّر لانعكاسات الثورات العربية على تركيا وإيران من حيث مكاسب وخسائر كل منهما على المدىين القصير والبعيد منها:

أ- الخسائر والمكاسب على المدى القصير

أولا: سياسيا

١- تؤدي حالة عدم الاستقرار التي تخلقها الثورات العربية إلى تقويض السياسة الخارجية التركية، والإستراتيجية التركية الداخلية والخارجية القائمة برمتّها على تحقيق الأمن والاستقرار للمحيط الإقليمي وصفر نزاعات ، فقد كانت تركيا تطبّق رؤيتها في السياسة الخارجية عندما كانت العناصر التي تعمل عليها ثابتة (الأنظمة المحيطة والإستاتيكو الإقليمي)، أمّا مع تغيّر البيئة الإقليمية وانتشار حالة عدم الاستقرار التي فرضتها الثورات العربية، فمن المنتظر أن يخلق ذلك تحدّيا لمنظومة السياسة

الخارجية التركية من حيث الاصطدام بين المثالية والواقعية مع ما يفرضه ذلك بالضرورة من تكيف مع التغير الجديد بإحداث تغييرات مماثلة.

في المقابل، فإن إيران أكثر قدرة على إدارة الوضع الإقليمي في ظل الفوضى المؤقتة لما تمتلكه من أدوات وأذرع إقليمية تخولها الصمود في مثل هذه الظروف التي طالما اعتادت العمل فيها، بل ومحاكاتها في كثير من الأحيان لاستدراج بعض القوى للتفاوض والحصول على تنازلات، وفي مناخ كهذا، قد تستفيد طهران من هذا الفراغ في بعض الدول العربية ومن حالة التخبط من أجل الدخول إليها، كما أنه يمكنها أن تستغل اختلال التوازن الجيوبوليتيكي في مناطق أخرى واستثماره لمصلحتها.

ثانيا: اقتصاديا

١- تؤدي الثورات العربية على المدى القصير إلى تقويض المشروع الاقتصادي التركي الذي هو أساس الإستراتيجية التركية التي تتمحور حولها كافة السياسات الأخرى و حالة عدم الاستقرار هي العدو الأول للاقتصاد والاستثمارات. كانت تركيا قد بَنَت مشروعها الإقليمي على الانفتاح الاقتصادي على دول المنطقة والذي أدى إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري بين تركيا والعرب من ٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى قرابة الـ٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨ مع خطط تركية لرفعه لحدود ١٠٠ مليار دولار خلال

سنوات قليلة من خلال استغلال المجالس الإستراتيجية التي أنشأتها أنقرة مع (سوريا والعراق والأردن ولبنان ومجلس التعاون الخليجي)، ورفع التأشيرات مع (لبنان، سوريا، الأردن، العراق، ليبيا، اليمن.. إلخ)، ومن خلال الأسواق الحرة المشتركة وأهمها السوق الحرة المشتركة التي تضم تركيا وسوريا والأردن ولبنان. كل هذه المنجزات عرضة للخطر في ظل حالة عدم الاستقرار التي قد تتطور.

إيرانيا، تؤدي حالة عدم الاستقرار التي تمر بها المنطقة إلى ارتفاع أسعار النفط، ما يعني عمليا أنّ الثورات العربية لا تغذّي فقط خزانة طهران المالية بالدولارات وتحقق لها نموا اقتصاديا، وإنما تساعدها على تقويض العقوبات الدولية المفروضة عليها والتي كان لها وقع شديد، وإفراغ هذه العقوبات من مضمونها؛ ما يحرر إيران من الضغط الاقتصادي، وينسف في نفس الوقت العمل الجماعي الذي قادته أميركا لسنوات مع القوى الدولية لاسيما روسيا والصين والدول الإقليمية لحصارها والضغط عليها.

ثالثا: أمنيا

١- قد تؤدي حالة عدم الاستقرار إلى انتقال حالة التوتر التي قد تنشأ إلى داخل تركيا أو إلى تغذية أعمال العنف خاصة إذا كان البلد على تماس مباشر مع تركيا؛ كحالة سوريا والعراق مع تخوّف من عودة حزب العمّال الكردستاني إلى استنزاف الجيش التركي

في حال انفلات الوضع على الحدود، والتداعيات الضخمة على مجمل الوضع التركي في حال حصول تدخل عسكري أجنبي كما حصل في العراق سابقا.

في حين تدافع إيران عن نفسها تقليديا عبر خط دفاع تقيمه خارج حدودها، وفي مثل هذا الوضع لا تواجه طهران مشكلة في حالة عدم الاستقرار الإقليمي، بل من المنتظر أن يؤدي ذلك إلى انشغال القوى الكبرى عن ملفها النووي، وأن يقوي موقفها وهو المطالبة بأن يتم توسيع برنامج التفاوض مع أميركا ليضم مختلف الملفات الإقليمية بما يؤدي للاعتراف بنفوذها ومصالحها الإستراتيجية والحيوية في المنطقة

كما أنّ صمود الأنظمة في البلدان التي تشهد انتفاضات أمام التدخلات العسكرية الأجنبية كالنظام الليبي يفيد إيران من ناحية جعل خيار التدخل العسكري غير جذّاب مستقبلا لأنه غير مثمر وبشكلٍ ما غير فعّال، وسيؤخذ بالضرورة في الحسبان قبل أن يتم التفكير في اعتماده ضد طهران.

ب- المكاسب والخسائر على المدى البعيد

١- من المنتظر أن تفضي الثورات العربية إلى أنظمة تعبّر عن الواقع الشعبي فتكون أكثر صحّة في تمثيل الشعوب، وأكثر ديمقراطية في الحكم، وتحقّق البيئة الأكثر استقرارا على الصعيد الإقليمي، ولا يمكن التقليل من شأن القوة الناعمة التركية التي

أثّرت في الشعوب العربية خلال السنوات القليلة الماضية من خلال الانفتاح الاقتصادي والاحتكاك الثقافي والنموذج السياسي وكلها تحمل رسالة مفادها أنه يمكن للشعوب العربية أن تقيم دولا عصرية متطورة ديمقراطية مستقلة تمتلك قرارها، وتتعامل بندية مع الحلفاء والخصوم.

ولا شك أن تحقيق هذا التصور يجعل التجربة التركية حاضرة لما قدّمته من نجاح في تحقيق مفاهيم الديمقراطية وتداول السلطة والإسلام في نموذجها السياسي، الاعتدال الإسلامي في نموذجها الديني، الاستقلالية في القرار في سياستها الخارجية، والتفوق في النموذج الاقتصادي والصناعي، وهي كلها سمات مطلوبة في الأنظمة الجديدة التي تحاول أن تشكّل نموذجا قائما في حد ذاته.

و تعاني إيران على المدي البعيد من خسائر فادحة قد تكون الأكثر كلفة على الإطلاق منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، خاصة إذا ما أدّت الثورات إلى سقوط النظام السوري وهو ما سيتبعه تراجع دراماتيكي للنفوذ الإيراني في المنطقة العربية بدءًا من فلسطين ومرورا بلبنان والعراق والخليج وانتهاءً بإيران نفسها؛ حيث يترقب العديد من الشرائح المعارضة للنظام الإيراني مصير النظام السوري كمؤشر على وضع النظام في طهران، وحتى لو نجا النظام الإيراني، فمن المرجح أن يصبح معزولا، وألا يلقى نموذجه الثيوقراطي أي جاذبية تُذكَر.

لطالما نجح الطرفان (تركيا وإيران) في كبت خلافاتهما وعدم تصعيدها أو تحويلها إلى مسألة علنية، وقد كان التوازن في قدرات البلدين أحد أهم العوامل إلى جانب اختلاف دوائر المصالح الجيوبوليتيكية التي حالت وتحول دون انفجار الخلاف بينهما.

مع التحولات الحالية التي تتعرّض لها المنطقة، من المحتمل أن تؤدي الثورات العربية إلى خلل في هذا التوازن لصالح دولة دون الأخرى إضافة إلى تضارب عميق في المصالح وفي الرؤى وفي المشروع (كأن تنتصر رؤية على أخرى، أو يسود نموذج على حساب آخر، أو أن تستغل إيران الأحداث وتمتلك سلاحا نوويا) وفي هذه الحالة، سيصبح الطرف الثاني أكثر حساسية وضعفا بما يهدد بتطور سلبي للعلاقة بين البلدين، ويتمثل إطار الاحتكاك حاليا في دائرتين إقليميتين

الأولى دائرة الخليج العربي

وهي تُعتبر بعد العراق الحيّز الجيوبوليتكي الأكثر أهمية بالنسبة لإيران، وقد تم إدخال تركيا إلى هذا الحيز رسميا من قِبَل مجلس التعاون الخليجي في العام ٢٠٠٨ عبر اتفاقية إستراتيجية سياسية واقتصادية وأمنية هي الأولى من نوعها بين مجلس التعاون مجتمعا وأي دولة في العالم، وعلى الرغم من أنّ الأتراك لا مشكلة لديهم أو حساسية في الموضوع الطائفي السني-الشيعي مما يخوّلهم القدرة على التواصل مع الجميع، إلا أنّ إيران تعلم جيدا أنّ إحدى دوافع

الاتفاقية في الخلفية الخليجية تحقيق توازن معها؛ الأمر الذي يزعج طهران جدا وحاولت تركيا خلال الأزمة البحرينية، أن تلعب دورا وسطيا لاحتواء الأزمة، وتمثّلت رسالتها الرسمية في ثلاثة عناصر أساسية، هي ضرورة حفظ أمن واستقرار الخليج، احترام سيادة ووحدة البحرين، وأيضا المضي قدما في الإصلاح. وقد بدا التباين واضحا بين الجانبين الإيراني والتركي في الموقف من إرسال قوات درع الجزيرة للبحرين؛ الأمر الذي اعتبرته الأولى غزوا عسكريا فيما اكتفت الثانية من التحذير من تصاعد التوتر في المنطقة.

وبالتوازي مع مطالبة السلطات البحرينية بضبط النفس خوفا من الوصول إلى كربلاء جديدة شدّدت تركيا على رفضها لأي تدخل خارجي يمس البحرين ودول مجلس التعاون في إشارة واضحة إلى التدخل الإيراني. وأجبرت السلطات التركية بعد يومين من تصريحات أردوغان طائرة إيرانية مدنية متجهة إلى سوريا على الهبوط لتفتيشها، وتمّ الإعلان فيما بعد عن مصادرة أسلحة وذخائر وعتاد كانت على متنها فيما بدا أنّه رسالة تركية إلى طهران.

كما عمدت أنقرة إلى محاولة احتواء اندلاع أزمة سنيّة-شيعية في المنطقة من خلال تجاوز الإيرانيين للتواصل مباشرة مع المرجع الشيعي في العراق السيد علي السيستاني، وهو أمر لم يرُق كثيرا للمسؤولين في إيران.

وهي تضم لبنان وفلسطين. استطاعت تركيا خلال السنوات القليلة الماضية وعبر علاقاتها بسوريا الدخول إلى لبنان، وحاولت أنقرة تقليص النفوذ الإيراني في بيروت من خلال نسجها لعلاقات متوازنة مع مختلف الأطراف، لكن بدا واضحا أنّ هذا الدخول الجديد إلى الساحة اللبنانية غير مرحّب به من طهران لاسيما بعد زيارة أردوغان المعروفة التي تلت زيارة أحمدي نجاد الجدلية، كما ظهر تراجع في قبول أي دور سياسي تركي في لبنان لاسيما بعدما رفض حزب الله بشكل قاطع الوساطة التي تقدم بها الأتراك مع القطريين بعد الإطاحة بحكومة سعد الحريري.

وبعكس الحالة اللبنانية، هناك صعود للتأثير التركي على الوضع الفلسطيني منذ العدوان الإسرائيلي على غزة، وموقف أردوغان الشهير في دافوس، والاعتداء على أسطول الحرية فيما بعد، كما بدا لافتا اقتراب الفرقاء الفلسطينيين الرئيسيين من الرؤية التركية بخصوص المصالحة، وطريقة التعامل مع إسرائيل، وانتزاع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ساعد في بلورته الجهد المصري الحديث، وتطور الأحداث في سوريا، ونأي حماس بنفسها عن التوجه الذي يسلكه حلفاء إيران في المنطقة في هذه المرحلة؛ حيث من المنتظر أن يلقي الملف الفلسطيني قريبا بظلاله على العلاقات بين تركيا وإيران في المرحلة المقبلة نظرا للتناقض الجذري في الرؤى بينهما.

وتمثل الحالة السورية تحدّيا بالغ الأهمية والخطورة لكل من تركيا وإيران ليس لأنها تعتبر حلقة رابطة لكل الدوائر الجيوبوليتيكية للطرفين، وليس لأنها عنصر تقاطع بين المشروعين التركي والإيراني فقط، بل لأن الطريقة التي ستنتهي بها الأمور في سوريا ستؤثر بشكل دراماتيكي على مسار أحد الطرفين في المنطقة بالضد من الآخر.

فتركيا تري أنّ مطالب الشعب في مزيد من الحريات والديمقراطية، ورفع كافة القيود المتعلقة بالحقوق السياسية والإنسانية هي مطالب مشروعة، وأنّ الصداقة مع النظام السوري لا يمكن أن تكون على حساب الشعب السوري، خاصّة في حال رفض تطبيق إصلاحات سريعة وجذرية. وترى تركيا أيضا أنّ التغيير يجب أن يتم داخليا وبسرعة تفاديا لتدخل خارجي لا يمكن لأنقرة أن تقف في وجهه في حال تجاهل النظام السوري التحذيرات الموجهة إليه، وفوات الفرصة تلو الأخرى لمساعدته على تجاوز الأزمة من خلال تحقيق المطالب الشعبية.

بينما ترى إيران أنّ هناك مؤامرة تحيكها القوى الغربية للنظام السوري، وأنّ ما يحدث هو فتنة على طريقة الفتنة الإيرانية ٢٠٠٩، وأنّ المتظاهرين يعملون لحساب الخارج، ويتلقون الأوامر منه للإطاحة بالنظام الممانع والمقاوم للخطط الإسرائيلية والأميركية في المنطقة، وهو ما يوجب على الشعب الحفاظ عليه

وعدم الاشتراك بالمؤامرة للإطاحة به، وتثق طهران بأن النظام قادر على تجاوز المشكلة وإنهاء الفتنة.

وفق هذا التقييم المتناقض، فإن الأزمة السورية تعد محطة مفصلية لكل من تركيا وإيران.

فإذا نجا النظام السوري فستكون تركيا في مأزق كبير لجهة العلاقة الثنائية أولا، ولجهة تراجع عدد من المبادرات الإستراتيجية السياسية والاقتصادية الإقليمية التي تعتمد حصرا على وجود نظام صديق في دمشق ثانيا.

أما إذا سقط النظام السوري فسيسقط معه أهم وأكثر التحالفات الإستراتيجية ثباتا في الشرق الأوسط خلال العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يعني حصول زلزال جيوبوليتيكي ينهي النفوذ الإيراني في بعض المناطق، ويقلّصه إلى أدنى حد ممكن في مناطق أخرى، سيمتد من فلسطين إلى العراق وقد يطول إيران نفسها.

وبين الحالة الأولى والحالة الثانية، قد تشهد العلاقات التركية-الإيرانية توترا شديدا على خلفية هذا التباين وربما تصادما في المرحلة المقبلة خاصّة أنّ هناك اتفاقية دفاع مشترك بين إيران وسوريا، ومن غير المتوقع أن تترك طهران حليفها الإستراتيجي يسقط بسهولة حيث أن فتورا خفيا في العلاقات بين البلدين بدأ يظهر على خلفية مهاجمة بعض وسائل الإعلام الإيرانية التابعة للمرشد الأعلى وللرئيس الإيراني (لاسيما وكالة فارس للأنباء

وبرس. تي)، والأخرى العربية المحسوبة عليها والحليفة لها (لاسيما تلفزيون المنار التابع لحزب الله في لبنان) للموقف التركي من سوريا، واتهام أنقرة بـالنفاق، وتنفيذ سياسات أميركا والكيان الصهيوني لزعزعة الأوضاع في سوريا، والتخطيط لفتنة ونقل أسلحة وأموال ودعم عصابات مسلحة وإرهابيين ضد نظام الأسد تحضيرا لغزو عسكري تمليه أطماعها.

كما نقل موقع المنار تهديدات عسكرية إيرانية لتركيا؛ حيث قال: إنّ مبعوثا خاصا للرئيس أحمدي نجاد حملها لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ومفادها ، أنّ استعمال أية قواعد عسكرية تركية للهجوم على سوريا سيعرّضها لقصف صاروخي إيراني وقد علّق كبير مستشاري الرئاسة التركية إرشاد هورموزلو على كل ذلك قائلا إنّ تركيا لا تسعى إلى مواجهة مع أحد، وليس لها أجندات خفية؛ فهي لا تسعى إلى التخندق أو الدخول في محاور، ولا تسعى إلى منافسة أي دور في المنطقة، ولكنها لن تكون راضية بطبيعة الحال إذا حاول أحدهم تحريك بعض الأحجار على رقعة الشطرنج الإقليمية بما يخل بالمعادلة. وتهديدات جاءت على لسان رحيم صفوي المستشار العسكري للمرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي في مقابلة مع وكالة أنباء مهر شبه الرسمية، حيث صرح إن سلوك رجال الدولة الأتراك تجاه سوريا وإيران خاطئ، وأعتقد أنهم يتصرفون بما يتماشى مع أهداف أميركا

الأحداث في سوريا لن تحدد مصير سوريا فحسب، بل ستحدد مصير المنطقة برمتها، وخاصة العراق، وستحدد كذلك علاقات الدول العربية مع كل من إيران وتركيا، ولا يبدو أن نظام الأسد سيتوقف قريباً عن تدمير المدن والقتل بحق المدنيين ، لأنه لا يقاتل لأجل نظامه فحسب، بل نيابة عن منظومة إقليمية كاملة.

وفي ظل المرحلة الانتقالية، تنخرط كل من تركيا وإيران في سباق محموم مع الزمن للتأثير في التحولات الحاصلة حاليا على رقعة الشطرنج الإقليمية، ويستخدم كل منهما أدواته وإمكانياته بما يتناسب مع رؤيته لما يراه مناسبا لمرحلة ما بعد الثورات، وتبدو الحالة المصرية مثالا على ذلك.

فتركيا تأمل أن يسود نموذجها القائم على الديمقراطية، العقلانية السياسية، الاعتدال الإسلامي، التعددية الحزبية، حكم القانون، السياسة الخارجية الوطنية والمستقلة غير المتعارضة مع علاقات مع مختلف القوى الدولية سواء الغربية أو القوى الأخرى في الدول التي تغير أنظمتها، ويرتكز الخطاب التركي في هذا المجال على ثلاث آليات، الخطاب المعتدل، المساعدة في شرح تجربتها وكل ما يتطلبه تنفيذها، الاعتماد على رصيدها من القوة الناعمة.

أمّا إيران، فتأمل أن يسود نموذج إسلامي يكون متأثرا بها أو على الأقل يتيح لها التأثير فيه أو الدخول عليه للتكامل معه، كما تأمل في أن تبني الدول الجديدة سياستها الخارجية على العداء

مع أميركا، وأن يتم التصعيد العسكري ضد إسرائيل وفق الرؤية الإيرانية كمعيار لمدى الصداقة التي يمكن أن تجمع طهران مع الأنظمة حديثة الولادة، ويرتكز الخطاب الإيراني في هذا المجال على ثلاث آليات، النزعة الأيديولوجية، والتجربة الذاتية، وإنجازات الأذرع الإقليمية في مواجهة أميركا وإسرائيل، والتوجه الإسلامي لبعض الشرائح الاجتماعية كالإخوان.

وبقدر ما تشكّل الأزمة السورية تحديا لمتانة العلاقة بين تركيا وإيران بقدر ما تمثّل مصر فرصة لكل منهما في تحقيق رؤيته الإقليمية، فقد بدا واضحا منذ اللحظة الأولى لسقوط مبارك انخراط كل منهما في سباق للتأثير على النظام الوليد سواء من خلال زيارة الرئيس التركي عبدالله غول والتقائه مسؤولين حكوميين إضافة إلى قيادات للإخوان وللشباب المصري عارضا للتجربة التركية وكل ما يمكن لأنقرة أن تساعد مصر الجديدة من خلاله على استعادة عافيتها، أو من خلال تفاعل العموم المصري مع القيادات الشعبية التركية.

في المقابل، ظهرت مساعٍ إيرانية حثيثة لاستعادة العلاقات مع مصر لما لتلك الخطوة من أهمّية قصوى في هذا التوقيت خصوصا في المعادلة الإقليمية، كما استضافت إيران وفدا مصريا يضم رجال دين وأكاديميين ورجال أعمال وصحفيين وشباب ، وألقت على مسامعه التجربة الإيرانية في مقاومة الغطرسة والاستكبار ونصرة

المستضعفين، وكيف أنّ الثورة الإيرانية كانت مصدر إلهام للشعب المصري.

في هذا السباق التركي-الإيراني في مصر، يبدو التركي أكثر تقدما على الأقل من الناحية الشكلية، وقد بدا هذا التأثير الإيجابي واضحا أثناء الثورة المصرية من خلال الطريقة التي استقبل بها الثوار في ميدان التحرير من مختلف التوجهات والانتماءات كلمة رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان التي تضمنت نصيحة للقيادة المصرية، مقارنة بالرد العنيف الذي قاموا به على كلمة المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي على سبيل المثال في خطبته الشهيرة أو على كلمة أمين عام حزب الله اللبناني حسن نصرالله التي وجهها إلى الثوّار، كما بدا أنّ هناك شكلا من أشكال التأثر بالتوجه التركي من خلال الخطاب العقلاني والمعتدل -إلى الآن- للتيارات الإسلامية بشكل عام (الإصلاح والنهضة، حزب الحرية والعدالة، حزب الوسط الجديد، السعي لدولة مدنية وليست دينية...إلخ.

لكن ذلك لا يعني أنّ إيران عاجزة عن التأثير في المعطيات المصرية. فكما لتركيا فإن لإيران ونموذجها أنصارا ومؤيدين، بل إنّ دخولها الساحة المصرية أصبح أكثر سهولة بعد سقوط مبارك سواء أيديولوجيا عبر العداء لإسرائيل وأميركا، أو ماليا. وإذا كانت تركيا تراهن على تجربة حزبية ديمقراطية ناضجة للمصريين، فإن

إيران تراهن على بعض الشرائح إسلامية التوجه، كما تراهن على بعض الأسماء المرشحة للرئاسة المصرية لاستعادة زخم العلاقات معها والدخول من خلال ذلك إلى معادلة جديدة في المنطقة خاصة أن تركيا هي الطرف الأهم بالنسبة للسياسة الأميركية في المنطقة، فكلا البلدين يشتركان تقريباً في الرؤية للقضايا المهمة في المنطقة، سواء في ملف الثورات العربية أو في سوريا أو قضية عدم حيازة إيران للأسلحة النووية، أو حتى بشكل نسبي في الصراع العربي - الإسرائيلي، ولكن الفرق أن تركيا في استطاعتها الوصول إلى أماكن وأطراف في المنطقة لا يمكن لأميركا الوصول إليها، وهذا يُمكن تركيا من حيازة أهمية إقليمية كبيرة.

ربيع فلسطين وخريف إسرائيل

موقف إسرائيل من الثورة المصرية كمثال مر بعدة مراحل ، المرحلة الاولى مع بدايات الثورة، إذ تعاطت القيادة الإسرائيلية باستخفاف كبير معها مؤكدة على قوة واستقرار نظام الحكم في مصر بوجه أي محاولة تستهدف تغييره.

المرحلة الثانية بعد أن أخذت الثورة تستحوذ على اهتمامات الشارع المصري ومع اتساعها ، قامت إسرائيل بحملة كبيرة للدفاع عن نظام مبارك والتحذير من مخاطر اسقاطه مبررة ذلك بتاكيدها على اهمية الاستقرار مقابل الديمقراطية التي تنادي بها الثورة.

المرحلة الثالثة مع اقتراب سقوط نظام مبارك ، دعمت إسرائيل فكرة الانتقال السلمي للسلطة وعبرت عن دعمها لتولي عمر سليمان دفة الحكم في محاولة منها للالتفاف على الثورة من خلال الحفاظ على النظام وسياساته مع تغيير شخص الرئيس فقط.

المرحلة الرابعة مع سقوط نظام مبارك رأت إسرائيل ان انهياره كان يعني انهيار النظام الحليف لها فى المنطقة بعد انهيار نظام الشاه

فى إيران منذ ثلاثة عقود وانهيار التحالف مع تركيا منذ ثلاثة اعوام تقريبا، اما عن موقف إسرائيل من الثورة السورية تجاه الاحداث في سوريا فيتسم بالضبابية وعدم الوضوح بسبب خصوصية الوضع في سوريا ووجود ملفات متشابكة ترى بعضها إسرائيل بأنها تصب في صالح وضعها الأمني والسياسي مع وجود ملفات أخرى تراها إسرائيل في ذات الوقت ذات تأثير سلبي على وضعها الاقليمي وسط المحيط العربي والقضية الفلسطينية - إحدى قضايا الأمة الكبرى-وأصبحت مجرد أسهم في البورصة الدولية يتعاورها الارتفاع والهبوط؛ حسب الظروف والأمزجة وتقلبات الأحوال، إلى أن أفضت الي التردي، إلا أن الثورات العربية اعادت للقضية الفلسطينة بعدها القومي والعربي على المستوى الإقليمي، فالشعوب العربية ترى في إسرائيل تهديدا رئيسيا للأمن الإقليمي وبعده على الأمن الدولي، ما شكل دافعا لنشر ثقافة المقاومة وتبنيها، وإعادة النظر في كافة الاتفاقيات الثنائية مع إسرائيل.

وأي تغييرات تحدث سيكون غالبا لمصلحة الشعب الفلسطيني، إذ أن الثورات العربية ساهمت في تحريك مسار المصالحة الفلسطينية الداخلية المتوقفة منذ سنوات، وبات مطلوب من المنظمات الفلسطينية التوصل إلى مرجعية وطنية واحدة والتوافق على برنامج وطني في إطار مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

التعامل مع القضية الفلسطينة سيتم على مرحلتين، الأولى في

المرحلة الانتقالية والثانية بعد الاستقرار، حيث ستنصرف القوى إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي يراعي مصالح الشعوب العربية على المستوى الداخلي القُطري في المرحلة الحالية (كأولوية دون إهمال القضية الفلسطينية)، إلا أن القضية الفلسطينية ستنال جل اهتمام تلك الحركات بعد ترتيب البيت الداخلي وتأمين سبل العيش الكريم لمواطنيها الذين أوصلوها إلى سدة الحكم.

الفلسطينيون أكثر الرابحين من الثورات العربية بينما إسرائيل والولايات المتحدة أكبر الخاسرين ، حيث أصبح من الصعب على واشنطن فرض رؤيتها على الدول العربية في الوقت الذي ستتمكن فيه الشعوب العربية من انتخاب قادتها، خاصة أن القدرة الأمريكية للسيطرة على الأحداث تتقلص.



المواقف المستقبلية للأنظمة العربية التي جاءت بعد الثورات العربية تجاه القضية الفلسطينية ستكون أفضل من مواقف الأنظمة

التي سقطت، لأنها باتت تصغي لمواقف الجماهير العربية المؤيدة لنضال الشعب الفلسطيني والمعادية لإسرائيل، ولأن بنيتها ستتكون من قوى إسلامية وقومية مناهضة للمشروع الصهيوني.

والقضية الفلسطينية ستكون على سلم أولويات جماعة الاخوان في المرحلة القادمة و ستعمل بشكل حثيث على دعم قطاع غزة المحاصر منذ أكثر من أربع سنوات وفتح معبر رفح بشكل دائم أمام حركة المسافرين.

ثمة مؤشرات على المواقف العربية منها الحماس الخافت في مدى تطبيق اتفاقيات كامب ديفيد ووادي عربة، والتراجع عن التطبيع مع إسرائيل سياسياً واقتصادياً وأمنياً وثقافياً، والتعامل مع ملف المصالحة الفلسطينية بمنهجية جديدة، يسمح بتفهّم أكبر لوجهة نظر تيارات المقاومة، خصوصاً حركة حماس.

كما أن الثورات العربية أضعفت جزءا من التأثير الإسرائيلي والأمريكي في صناعة القرار العربي، مما يعني تقديم الأولويات الوطنية والقومية والإسلامية على اعتبارات الضغوط الخارجية التي تتعارض معها، وفتحت الباب أيضا أمام المشروع النهضوي العربي الإسلامي الذي قد يُحدث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة، وربما عسكرية بتغير موازين القوى في المنطقة، الأمر الذي سينعكس سلبا على مستقبل المشروع الصهيوني وكيانه في المنطقة.

إسرائيل على الصعيد الإقليمي تدرك تماماً أن الثورات العربية يمكنها أن تؤسس لنظام عربي جديد متماسك وقوي يستطيع أن يقلب معادلة القوة الإسرائيلية ويعزلها عن شريكها الاستراتيجي، لذلك تسعى إسرائيل لوضع حد لتسارع الثورات من خلال تشويه مسارها الاستراتيجي والمساعدة في الانقلاب عليها ، فاسرائيل تكون أقوى مع الاتفاقيات لكن الوضع بالنسبة لها أصبح أكثر تعقيد خاصة أن الفلسطينيين فقدوا الغطاء العربي لذلك يجب أن تكون الإستراتيجية الفلسطينية هي تحويل الاحتلال من احتلال رابح إلى احتلال مكلف

المتغيرات في العالم العربي ستصب في مصلحة القضية الفلسطينية؛ لأنها موجودة في وجدان كافة الحراكات السياسية وضميرها.

والمجتمع الفلسطيني قادر على اتباع منهجية الثورات العربية لتحقيق المصالحة الوطنية ووضع برنامج وطني يحظى بإجماع فلسطيني عام وإعادة ترتيب البيت الداخلي اعتماداً على عمق استراتيجي عربي كما أنه مجتمع شباب انسدت الأفاق أمامه بسبب الاحتلال فأسباب الانتفاضة قائمة وكل ما هو مطلوب الشرارة التي تشعلها.

القوى الدولية الفاعلة ترى ان هناك خطراً على مشاريعها في المنطقة، لذلك تسعى إلى تقديم المزيد من دعمها للأنظمة القائمة،

وتستخدم كل إمكاناتها لتعطيل هذه الثورات برفع تكلفتها، أو اختراقها واحتواء حركاتها حال نجاحها.

هلال القاعدة المقلوب للهويات المحلية

بعد الثورات العربية أصبح بامكان تنظيم القاعدة أن يشكل هلالا مقلوبا لجماعات عابرة للقومية، يبدأ من أسفله في موريتانيا، ويتجه إلي الجزائر ومالي ثم ليبيا، ويلتقي مع المجموعات الأخري في القرن الإفريقي، سواء لجهة اليمن أو الصومال، متوغلا باتجاه شرق إفريقيا، حيث ينشط التنظيم في كينيا.

ذلك الهلال القاعدي ربما تترافق صياغته في ليبيا مع اقتطاع أجزاء من النيجر وتشاد لصالح الجنوب الليبي، وكيانات مستقلة للطوارق والأمازيغ مقتطعة أيضا من المغرب والجزائر ومالي والنيجر، فضلا عن ثلاث دويلات في اليمن إحداها للحوثيين، كما تمتد خريطة التشظي تلك إلي العمق الإفريقي، عبر دويلات الصومال باتجاه شرق إفريقيا ووسطها، خاصة منطقة البحيرات العظمي التي عانت حروبا دموية، جراء تصادم الهويات المحلية.

نتجت عن الثورات العربية وحدات سياسية عربية - إفريقية تتجاوز دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا التي قطعت أوصال

الهويات المحلية. بيد أن تلك الصياغة المحتملة التي قد تستغرق العقود المتبقية من القرن الحادي والعشرين و قد تصطدم بممانعات بعضها يتعلق بصراعات المصالح بين القوي الكبري الصين من جانب، والقوي الغربية (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا) من جانب آخر.

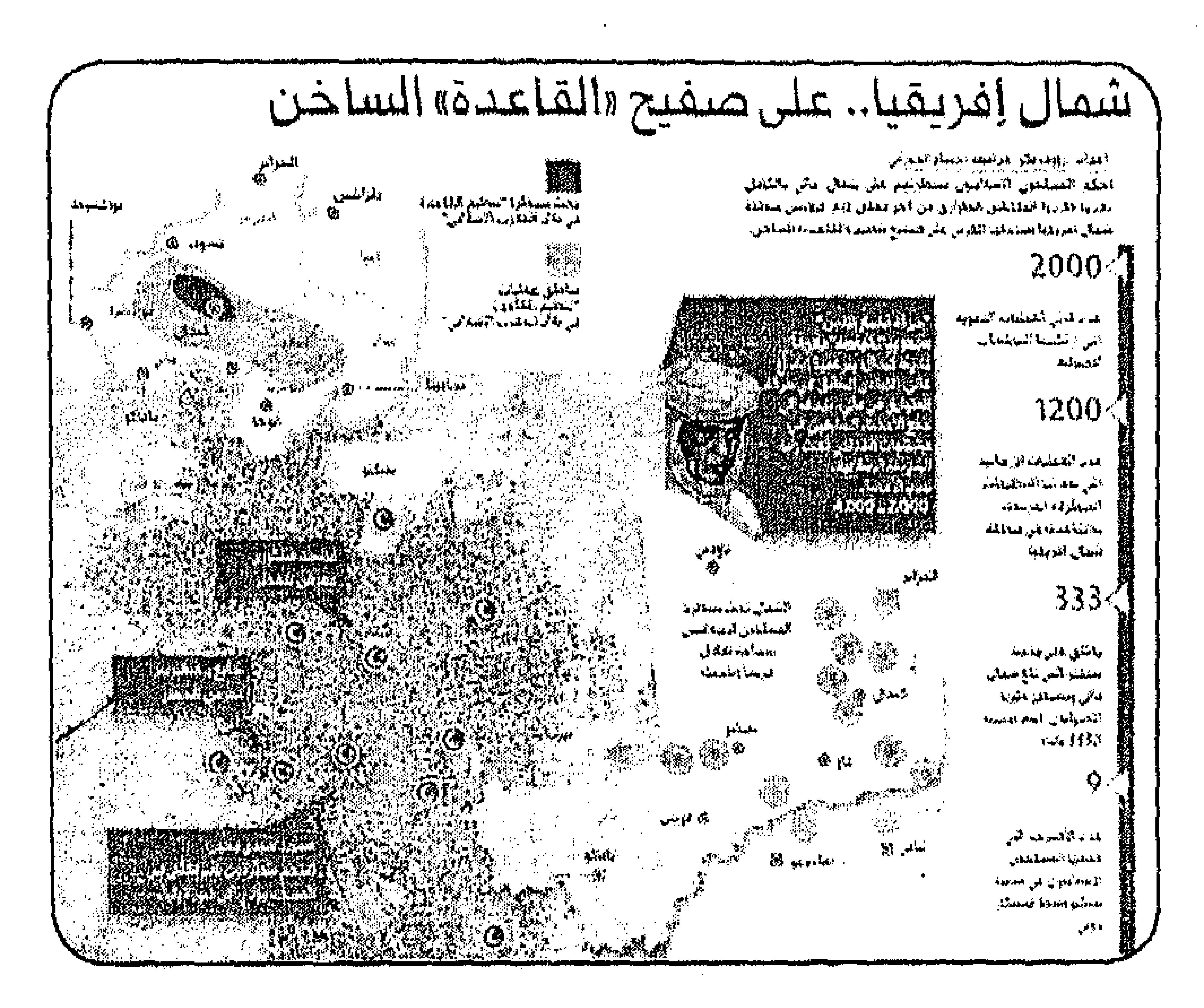
وأثار إعلان قادة ليبيين منطقة برقة شرقي ليبيا إقليميا اتحاديا فيدراليا، يتمتع بحكم ذاتي، مخاوف من أن ثمة قابلية لظهور سيناريو الكيانات المستقلة على خط الحدود العربية – الإفريقية التي تعاني دولها من فجوات تنموية وسياسية واجتماعية بين الأقاليم.وبرغم أن الموقعين على إعلان برقة أكدوا تمسكهم بوحدة الدولة ، إلا أنهم اعتمدوا دستور الاستقلال الصادر في ١٩٥١ عندما كانت ليبيا مملكة اتحادية تتألف من ثلاث ولايات هي طرابلس وبرقة وفزان ويتمتع كل منها بالحكم الذاتي ، وهو ما اعتبره البعض يطرح احتمالات لتحقق سيناريو التقسيم في ليبيا إعلان برقة، لا تقتصر تفاعلاته على الداخل الليبي وإنما ستمتد آثار الإعلان إلى الجوار العربي الأفريقي ، لاسيما في ضوء معطيات جديدة، أبرزها إسقاط الأنظمة في مصر، تونس، ليبيا، اليمن ، وتقوية نفوذ التكوينات الإثنية والقبلية (الطوارق، الأمازيغ) في مواجهة دولها، وزيادة قوة التنظيمات الدينية العابرة للحدود (القاعدة (وتغيير طبيعة التدخل الدولي في إفريقيا خاصة

في الحالة الليبية فضلا عن تفكك السودان إلي دولتين في استفتاء يناير ٢٠١١ ما آلت اليه المعطيات يصب في صالح سيناريو الدويلة أو حتي جماعات مسلحة تسيطر علي منطقة ما، فالتفكيك قد يتخذ أشكالا ودرجات مختلفة مستغلا حالة الهشاشة في دول المنطقة التي فشلت في صناعة دولة قومية في مرحلة ما بعد الاستقلال قابلة للبقاء.

الثورات العربية عمقت معادلة سياسية جديدة في الخط العربي - الإفريقي قوامها مجتمعات أكثر قوة وربما شراسة في فعلها السياسي من أنظمتها ودولها، إذ إن سقوط أعتي الأنظمة السياسية التي اعتمدت الأداة الأمنية لتكريس استقرارها كمصر وتونس جاء علي يد مجتمعات دأب المحللون في المنطقة علي وصفها بأنها رخوة فإذا بهم يفاجأون أن المجتمعات تملك فائضا من الفعل السياسي قد لا تتحمله دولها جراء عمليات القهر، ومن هنا فإن تلك المعادلة يمكن أن تتسرب بفعل العدوي إلي الجوار الإفريقي الذي يملك بيئة مهيأة أكثر لجهتي تنامي قوة المجتمع، وتراجع الدولة، واحتمال تفككها.

هنالك دائما شروط وقابلية مجتمعية إن تحققتا تحول السيناريو من الكمون إلي الظهور والنضج حتي لو استغرق ذلك عقودا، كالحال في جنوب السودان الذي تمرد علي الحكومة المركزية منذ عام ١٩٥٥ واستقل في عام ٢٠١١، أي أن الانفصال استغرق أكثر من خمسة عقود تفاعلت فيه عوامل عدة لتحققه، تراوحت ما بين السياسات الحكومية المركزية الخاطئة التي أسهمت في تهميش الجنوبيين تنمويا

وسياسيا، وعوامل دولية وإقليمية ساندت الحق في تقرير مصير الجنوبيين ودفعهم نحو تفكيك السودان إلي دولتين، وربما إلي ثلاث، إذا ما حذت دارفور حذو الجن.



لا يمكن عزل الجوار الإفريقي عن تأثيرات الثورات العربية لاسيما أن الحالة الليبية التي تمثل أحد أبرز خطوط التماس في العلاقات العربية - الإفريقية شهدت تناميا للعامل الخارجي عبر تدخل الناتو والولايات المتحدة لدعم الثوار عسكريا ، مما يخلف تأثيرات تتجاوز الحدود الليبية، سواء باتجاه شمال إفريقيا أو إلي وسط القارة، وذلك على عكس حالتي مصر وتونس اللتين تقزم فيهما العامل الخارجي، وإن كانت النظم التي ستنتجها الثورات في

البلدين ستلعب دورا في التأثير في الجوار الإفريقي، كما أن الثورة في اليمن تتماس مع الصومال وإريتريا وستكون لها تداعيات على منطقة البحر الأحمر ولعل أبرز المعطيات التي خلفتها الثورات العربية على الجوار الإفريقي هي:

١- التدخل العسكري الدولي في ليبيا، حيث إن هذا التدخل بقرار أممي تحت عنوان حماية المدنيين من قصف كتائب القذافي حمل دلالة رئيسية تتمثل في أنه الاختبار الميداني الأول سواء للناتو أو لـقيادة القوات الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) في منطقة عربية إفريقية، مما ولد مخاوف لدي الجوار الإفريقي من أن ذلك قد يمهد للتدخل في أي شأن إفريقي مستقبلا تحت مسميات عدة لتحقيق المصالح الأوروبية والأمريكية في القارة خاصة ما يتعلق بخطوط النفط والغاز الإفريقي الممتدة من ليبيا إلي تشاد ثم الكاميرون ونيجيريا أو احتواء التنظيمات المتشددة في منطقة الساحل والصحراء.

الأكثر أهمية أن التدخل العسكري الدولي قد يعمق من خطر تقسيم ليبيا إلي ثلاث دويلات في الغرب والجنوب والشرق، لاسيما مع وجود رفض في بعض المناطق لهذا التدخل، كما أن سقوط نظام القذافي بفعل التدخل الدولي لا يعني أن وحدة ليبيا مضمونة حتي لو تحت راية عودة الملكية، إذ ثمة فجوات تنموية وسياسية وقبلية بين الأقاليم الليبية قد تعرقل من قدرة أي حكومة

على لم شملها، لاسيما أن الجنوب الليبي الذي تسيطر عليه قبائل (التبو والطوارق والفزازنة) شهد اشتباكات مع بعض القبائل العربية، كما أن الفجوات بين برقة وطرابلس لاسيما أن الأخيرة حظيت بالنصيب الأكبر من عوائد النفط تسببت في علاقة صراعية حتى الثورة الليبية ولعل أحد أسباب انطلاق الثورة في بنغازي هو تهميشها لصالح الغرب.

٢- تقوية تنظيم القاعدة، الثورتين الليبية واليمنية تمثلان بيئة خصبة تتصاعد فيها قوة التنظيمات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي أو في القرن الإفريقي وذلك يبدو من عدة مؤشرات يتصدرها فرار أعداد كبيرة من السلفيين الجهاديين من سجون في ليبيا وتونس فضلا عن تسرب أسلحة من ليبيا باتجاه النيجر ثم شمال مالي وهو ما يصب في تقوية الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل والصحراء.

وإلي جهة القرن الإفريقي نجد أن هناك تبادلا للدعم بين حركة شباب المجاهدين في الصومال وتنظيم القاعدة في اليمن الذي استفاد من إضعاف الثورة للنظام اليمني بسيطرته على بعض المناطق مثل زنجبار وأبين، علاوة على وجود تقارير تتحدث عن نقل مقاتلين من الصومال إلي اليمن، وهو ما يعني أن ثمة تلاقيا قاعديا في البحر الأحمر قد يهدد مصالح القوي الدولية نفسها فضلا عن المصالح العربية – الإفريقية في هذه المنطقة الحيوية، كما

تكمن خطورة القاعدة في اليمن ليس بالقلق الامريكي فحسب بل يتعداه الى المملكة السعودية التي تعتبر أكبر شريك للولايات المتحدة في مواجهة تنظيم القاعدة بالإضافة إلى امتداد حدودها مع اليمن وتسرب قيادات التنظيم من وإلى المملكة، وكذلك احتمالات تمدد شبكة القاعدة مع تنظيم الشباب في الصومال والقرن الأفريقي.

التلاقي الأخر تغلغل نفوذ القاعدة في الساحل والصحراء، وحركة البوليساريو في المغرب، وإذا ما توثقت علاقة الطرفين عسكريا فإن ذلك ربما يقلب الموازين في الساحل والصحراء لاسيما أن الاتجاه الانفصالي للبوليساريو قد يغري القاعدة بمحاولة إيجاد منفذ إلي المحيط الأطلسي لتوسيع أنشطته في خطف السفن واحتجاز الرهائن بالإضافة إلي تحكم أوسع في تهريب المخدرات.

هذا المشهد التشابكي للقاعدة المترافق مع إضعاف الثورات للأنظمة في آن واحد في شمال إفريقيا يغذي من طموحاتها في أن تكون كيانا مستقلا يسيطر على منطقة شاسعة في شمال مالي والنيجر والجزائر وموريتانيا، لعل إرهاصات هذا المشهد دفع وزراء خارجية مالي والنيجر وموريتانيا والجزائر إلي الاتفاق في ٢٠ مايو ٢٠١١ على تشكيل قوة مشتركة يصل قوامها إلي ٧٥ ألف جندي لمحاربة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وتأمين منطقة الساحل والصحراء.

٣- المرتزقة والطوارق، القسم الأكبر من المرتزقة في ليبيا من قبائل الطوارق الرحل وهم منتشرون بين ليبيا والجزائر ومالي والنيجر وتشاد وبوركينافاسو. و ليست المرة الأولي التي اعتمد فيها القذافي على الطوارق، حيث كون قوة عسكرية في السبعينيات والثمانينيات من الأفارقة المتدفقين على ليبيا، تدعي الفيلق الإسلامي لمساعدته في أهدافه في القارة، وساعد هذا الفيلق من قبل قوات تشارلز تايلور في ليبيريا، وحركة العدل والمساواة في دارفور.

ومن أبرز تداعيات الثورة الليبية على الجوار الأفريقي ، عودة المقاتلين الطوارق إلى شمال مالي ، الأمر الذي ساهم في تأجيج الصراع المسلح بين الحكومة والحركة الوطنية لتحرير أزواد والتي ارتفع سقف مطالبها من حكم ذاتي إلى انفصال عن دولة مالي ، بل إن ثمة فرصة للطوارق في ظل أوضاع هشاشة الدول في شمال إفريقيا للتعبير عن أنفسهم ككيان مستقل على بقعة حدودية بين شمال وغرب إفريقيا.

٤- تفكك السودان، انفصال جنوب السودان وتشكيل دولة مستقلة، وفقا لاستفتاء تقرير المصير في يناير ٢٠١١، كرس لسابقة أولي من نوعها في خطوط التماس العربية- الإفريقية، قد تسمح لكيانات أخري قد لا تتوافر فيها مواصفات الدولة لاقتفاء الطريق ذاتها عن طريق صناديق الاقتراع، أو على الأقل المضي قدما في درجات الانفصال.

فالجوار الإفريقي يحوي كيانات يمكن أن تلوح بالانفصال، كما في شمال أوغندا، والأوجادين التي تشعل صراعا تاريخيا بين إثيوبيا والصومال، فضلا عن إقليم كازامنس بين السنغال وموريتانيا، وإقليم دارفور، فضلا عن تشجيع كيانات مستقلة كالأمازيغ في شمال إفريقيا على إحياء مشروعهم، خاصة أنهم ينتشرون في مساحة تمتد من مصر شرقا، حتي المحيط الأطلسي غربا، وعلى امتداد الصحراء الكبري والساحل الإفريقي حتي مالي والنيجر جنوبا.

ولعل حركة تحرير كوش - وهي تنظيم نوبي مسلح ينطلق من شمال السودان ويطالب بحق تقرير المصير للنوبة- تمثل خطرا كامنا على مصر من جهة الجنوب، لاسيما أن تلك الحركة تري في الوجود المصري في النوبة اضطهادا عرقيا، بيد أنه يمكن القول إن مدي ديمقراطية النظام السياسي الذي ستنتجه الثورة المصرية، ودور المؤسسة العسكرية التي تولي اهتماما بفكرة الدولة نفسها، سيحددان قابلية المجتمع لتحقق مثل هذه التهديدات.

هناك ثلاثة متغيرات كرستها الثورات العربية، وتمثل في الوقت عينه، مشروطيات تفاعلية لإحياء تلك المشاريع وهي:

١- فشل دولة ما بعد الاستقلال، الثورات العربية تحمل رسالة قوامها فشل الأنظمة السياسية في توفير للحريات والمعيشة الكريمة لشعوبها، وهو الكيانات المجتمعية الأكثر تماسكا لجهة العرق

أوالثقافة، لا تريد فقط إسقاط الأنظمة، كما هو الشعار السائد، وإنما يدفعها للتساؤل عن مدي الجدوي في الانتماء للدولة ذاتها، خاصة أن الأخيرة لم تنجح في وظائفها القومية بعد الاستقلال، فالذي ينظر إلي الكيانات الطامحة إلي الاستقلال يجد أنها إما أنها تعاني تدهورا في أوضاعها المعيشية كدارفور والطوارق، أو تم قهر هويتها المحلية ثقافيا وسياسيا كحالة الأمازيغ.

٢- تشابك الهويات المحلية،فمنطقة العلاقات العربية – الإفريقية تزخر بهويات محلية لم تستطع الدول دمجها، وبالتالي فهي مرشحة للتشابك المصلحي على قاعدة أنهم يعانون قهر الدول، وربما يدفعهم ذلك إلي التفاهم، وصولا إلي إعادة خريطة المنطقة، وإنهاء الشكل الحالي للدول، فعرب المحاميد وهي قبائل منتشرة في ليبيا والسودان والنيجر، قد يجدون ملاذا لهم لدي الطوارق الذين يرتبطون بدورهم مع الأمازيغ في المغرب والجزائر، كما أن هؤلاء أيضا قد يتشابكون مع العرب الحسانيين الموريتانيين الذين يتصارعون على الهوية مع قبائل إفريقية زنجية، وليس بعيدا عن ذلك البوليساريو الذين سيجدون متنفسا كبيرا لقضيتهم، إثر الهزة الكبري للدولة في شمال إفريقيا.

٣- التدخل الدولي وتشجيع الكيانات المستقلة، ثمة علاقة تصاعدية بين التدخل الإنساني الدولي بأشكاله المختلفة، وزيادة نزعة المجتمعات إلي الاستقلال والخروج من أسر الدولة المركزية،

وهي علاقة نجد لها شواهدًا في تجارب التدخلات الدولية في الصومال وكردستان والعراق وتنطلق تلك العلاقة من وجهين، أولهما أن المجتمعات الراغبة في الاستقلال تجد أنه ليس هنالك جدوي في البقاء في دولة مركزية تعرضت للتدخل الدولي، وفقدت شرعيته، أما الوجه الآخر فقد يحدث فيه تقاطع للمصالح مع التدخل الدولي الذي يجد تحقيق مصالح في التفكيك.

وعليه فإن التدخل الدولي في شمال إفريقيا ربما يجد صياغة لمعادلات مصلحية جديدة مع الكيانات المحتمل استقلالها على خط العلاقات العربية - الإفريقية، لاسيما في ضوء تجربة لوبيات الموارد المسيطرة على صنع القرار في الدول الغربية، إذ أن بعض الشركات العابرة للقومية تجد من مصلحتها التعامل مع كيانات أقل من الدولة لاستغلال ثروات القارة الإفريقية، كنموذج الكونغو الديمقراطية ، فقد لعبت الشركات الأمريكية دورا في السيطرة على موارد الدولة عبر إقامة علاقة مع كبار الأقاليم المتمردة على الدولة مثلما حدث مع لوران كابيلا قبل سيطرته على السلطة وصعوده لسدة الحكم آنذاك متجاوزة بذلك تعقيدات التعامل مع الدولة نفسها.

اللافت أن المتغيرات الثلاثة تلك تدعمها طروحات نظرية تحولت إلي واقع عملي في العلاقات الدولية كـ نهاية جغرافية الدولة، حيث شهد العالم منذ نهاية الحرب الباردة تفككا لدول

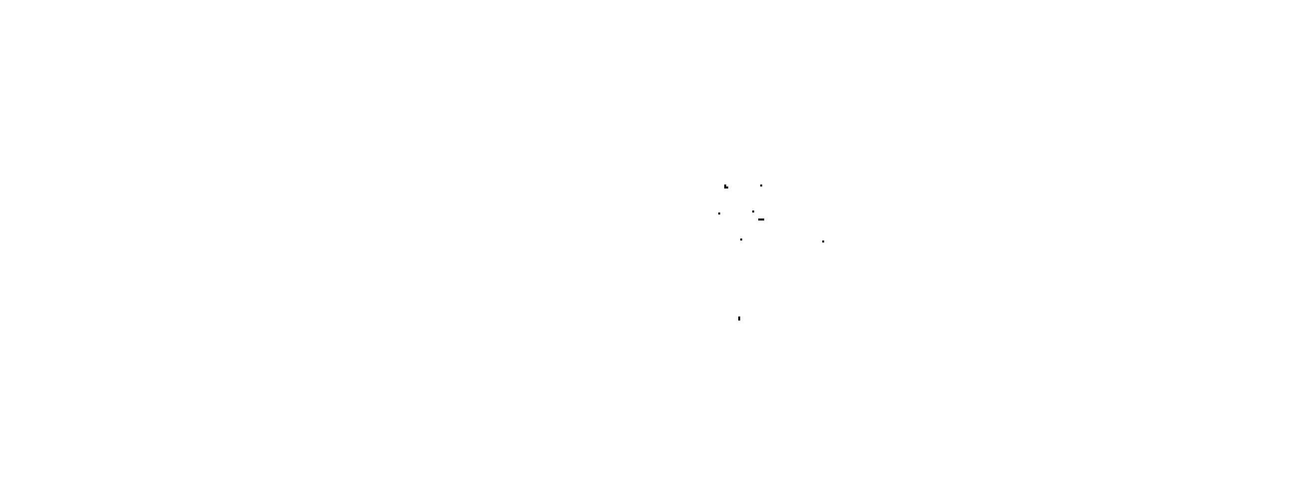
كالاتحاد السوفيتي واليوغوسلافي بفعل عوامل قومية ودينية، إلي كيانات أقل قوة وأكثر قابلية للترويض من القوي الكبري فضلا عن مطالبات عدة باستقلال أقاليم كوسوفو والشيشان والباسك، وكأن هناك بحثا عن نموذج بديل للدولة - ليس فقط في العالم النامي بل المتقدم أيضا .

العالم قد يشهد بنهاية القرن الحادي والعشرين إزاحة للدولة، في ضوء مبدأ حق تقرير المصير الذي تم اللجوء له بمحدودية في القرن العشرين، لكنه مرشح للاستخدام المكثف في القرن الحالي بفعل تفجر الهويات المحلية ووجود مناخ عالمي يدفع باتجاه أهمية حقوق الإنسان من جانب ومن جانب آخر زيادة التدفقات العابرة للقومية التي لا تقيم وزنا للدولة، وكأن المحلية والتدفقات العابرة للقومية اتفقتا على دفع الدولة إلي الضمور.

الجوار الإفريقي سيكون الأكثر تأثرا وتأثيرا في الدول العربية، بما يلزم الولوج إلي سياسات جديدة تتجاوز حالة تهميشه في المنظومة السياسية العربية .

الجزء السادس

مستقبل العرب - الكيفية والإشكاليات



البعد الجيوستراتيجي للثورات العربية

جُل الدول العربية خصوصا بعد الحرب الباردة، بلورت توجهاتها ورؤيتها وسياساتها لصالح كسب ود القوى العظمى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، فكان الوطن العربي سوق ومرتع لمصالح القوى الكبري مما غيب كل الأدوار الرسمية العربية، وكان أي تحرك عربي يجابه بهجوم غربي قوي ،الشيء الذي أضعف الدولة العربية (القطب)، وخاصة مصر التي تنازلت عن دورها المركزي في الصراع العربي الإسرائيلي.

كان من الطّبيعي أن يُنظر إلى تأثير الثّورة المصريّة الجيوستراتيجي، بسبب وزن مصر الإقليمي ولكن بوصول الثّورات إلى محاورَ جيوسياسيّة تشهد تبايناتٍ في توجّهات الفاعلين الجيوستراتيجيّين والإقليميّين، مثل البحرين، واليمن، وسورية بدت حركات الاحتجاج كما لو أنّها تعكس نسقًا من التّفاعلات في النّظام الدّولي والإقليمي، نظرًا لتقاطع المصالح واختلافها، وانعكاسها على الفاعلين الجيوستراتيجيّين وأدوارهم

في منطقة بؤرة الأزمات عالميًا لأهمّية موقعها جيوسياسيًا، وجيواقتصاديًا وكما هي حال المنطقة العربيّة كحدٍّ جغرافيّ متأثّر بأدوار الفاعلين الإقليميّين والدّوليّين ومواقعهم؛ وينظر للثورات بأنها ستكون بالغة التّأثير في تحديد الخريطة الجيوستراتيجيّة من ناحيتي أوزان القوى وأدوارها والمحاور الجديدة المحتملة؛ بكيفيّةٍ تتلاءم طردًا مع مقدرات الدّول المعنيّة، وطموحاتها، وأهميّة المنطقة العربيّة.

التغيرات الجيوستراتيجية أثناء الثورات العربية التي تحمل أغلب التحولات التي فتحت باب التغيير والإصلاح في :

١- ضعف القدرة على التوصيف لطبيعة المرحلة الإنتقالية

٢- تشكل الرأي العام العربي من جديد، ودوره البارز مستقلا

٣- إعادة تعريف الدول العربية لمفهوم أمنها الوطني مما يساعد على ردم الهوة بين النخب السياسية الحاكمة وشعوبها

٤- الإنحياز لمواقف الإتجاهات السائدة شعبيا

٥- انتعاش دور الجامعة العربية كمنظمة إقليمية ثقافية جامعة

٦- تحول تفاصيل المشهد الجيوستراتيجي بالمنطقة

٧- دحض كل مقولات التوريث، وبروز خطاب التداول حول السلطة

٨- تمايز التحول من دولة إلى أخرى حسب مصالح بعض القوى الفاعلة في المنطقة وهو ما نلمسه في الثورة الليبية نموذجا

٩- انتعاش الحديث الرسمي عن المغرب العربي

١٠- الإعتراف بالتأثير الإستراتيجي في المغرب، على الرغم من بعض الشكوك حول الإجراءات الإصلاحية

١١- تعاظم الحضور الدولي في حالة البحرية واليمن وسوريا

ومن مواقف المعارضة لجل الثورات العربية موقف المملكة العربية السعودية التي اعتبرت أن الثورات ظاهرة تخص الجمهوريات و طبيعة الملكيات بالوطن العربي تعد نموذجا للجمهوريات؛ خصوصا بعد ظاهرة الجمهوريات إلا ان الشرعية الدينية، والأسرة العشيرة كانت لهما أثر كبير في إحداث تغير في مستوى النظر. مقاربة خليجية موحدة، بعد أن تحولت ثورة البحرين تحولا طائفيا مما استدعى حضورا جيوستراتيجايا آخر. ولم يكن اليمن بمنأى عن هذه المقاربة، خصوصا بعد أن تعزز دور مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية.

الثورة السورية والمشهد الجيوستراتيجي، الكل كان يذهب إلى أن الحالة السورية بعيدة كل البعد عن دوافع الثورة، كما هي دوافعها في مصر وتونس وغيرهما من الدول، مع العلم أن النظام السوري كان يتشدق بما به ثارت الشعوب العربية في مصر وليبيا وتونس و تشدقه بالمقاومة وبأنه نظام ممانع إلى غيرها من العوامل التي كان يرتكز عليها ويعتبرها عوامل سوف تحميه من موجة الثورات العربية ، إضافة إلى العلاقة الجيدة مع

تركيا، التي كانت علاقة استراتيجية حسب تركيا، وعلاقة قوية مع إيران بعد المصالح المتبادلة أمنيا تحديدا العراق تحديدا. روسيا تعاظم دورها دوليا في سوريا حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط مكان لتعظيم مصلحتها وأمنها القومي أكثر ما تراه في محيطها الإقلمي، ولهذا تعتبر سوريا منطقة حساسة بالنسبة لها، على الرغم من إمكانية ضعف النظام الحالي، ولكن لإعتبارت إقتصادية وجيو سياسية تعتبر ضرورة الحفاظ على مصلحتها بالحفاظ على طبيعة النظام الحالي، وطبيعة علاقاته الحالية وإنه على الرغم من تصاعد الشارع العربي وتأنيبه للدور الروسي إلا أنه غير من تكتيكه بدخوله في تفاوض مع جامعة الدول العربية في محاولة منه لإمتصاص الغضب.



أهم التغيرات الجديدة:

١- الاعتدال والمقاومة بمفاهيم جديدة

٢-التّموضع الجيوبولتيكي كيانيا

٣- بروز التّفكير الإستراتيجي

كل هذه المتغيرات الجيوستراتيجية ستؤثر بما لا يدع مجالا للشك في مواقع وأدوار كل من اللاعبين الدوليين والاقليميين الولايات المتحدة الأمريكية، والصين وروسيا وتركيا وإيران باعتبار ارتباط مصالحهم بالوطن العربي؛ غير أن هذا التغير قد يكون سلبيا بالنسبة إليهم وايجابيا بالنسبة للأقطار العربية.

وما سيعزز هذا كله هو مدى قدرة الدول العربية التي شهدت ثورات على إقامة أنظمة ديمقراطية ديناميكية سياسيا واقتصاديا، ومتماسكة أمنيا وعسكريا، ومؤثرة دوليا كدولة ديمقراطية.

الجغرافيا السياسية لجنوب المتوسط للبلدان العربية الأفريقية الواقعة بين مصر والمغرب الأقصى ومعظم الدول العربية ، تواجه الآن التغيير السياسي الراديكالي من الداخل بسبب صعود الظاهرة الإسلامية، والتعرض لأخطار ومخاطر التخوم الأفريقية من جهة البحيرات والقرن الأفريقي ومنطقة الساحل، مع أنّ التدخلية الأميركية في أوجها لذلك تعتبر عاملا رئيسيا في التأثير والتغيير، بل هذا التدخل المنشغل بمنطقة شرق المتوسط والهضبة الإيرانية، إن ارتأت التدخل في جنوب المتوسط، فسيكون ذلك من طريق الأوروبيين أنفسهِمْ لانتمائهم إلى حلف شمال الأطلسي من جهة، ولأنّ التدخل الأميركي المباشر بالمنطقة ليس له مستقبلٌ

لتأثُّره الشديد بالأَوضاع الأميركية الداخلية ، ومع الدخول الأميركي العسكري إلى أفغانستان والعراق ٢٠٠٢- ٢٠٠٣ ظهر الشرق الأوسط الكبير المتمثل إلى جانب الكيانات القائمة أو في مواجهتها، بإيران وتركيا وإسرائيل. وإلى جانب هذه الظواهر الكبرى البارزة تجدد ملفُّ الوحدات الإثنية والدينية والجهوية مثل الأكراد والشيعة والعلويين والمسيحيين والإسلام السياسي السُنّي. فالتدخُّل العسكري الأميركي بالعراق ما غيَّر نظام الحكم هناك وحسْب بل أحلّ أيضا في السلطة المعارضة العراقية المسلَّحة الآتية من إيران وسوريا، وهي لا تزال تحكم العراق حتى اليوم، ولا شكَّ أنّ ذلك كان بترتيباتٍ مع إيران، بدليل أنّ الأميركيين مهَّدوا لذلك بهدم الدولة العراقية السابقة على الغزو وليس نظام الحكم الذي كان قائما. ولذلك فإنّ الأميركيين لعبوا دورين ،الغزو للبلاد، وإحلال جماعات عراقية في الحكم إيرانية أميركية، وبتوافُقٍ مع إيران. وهناك ما يدلُّ على أنّ هذا التوافُق استمرّ بسائر أشكاله حتى عام ٢٠٠٧ ثم ببعض أشكاله الأساسية (إبقاء المالكي رئيسا للحكومة أي حاكما للعراق بمقتضى الصلاحيات التي أعطاها الدستور الذي وُضع بإشراف الأميركيين) حتى خروج الأميركيين من العراق عام ٢٠١١. لقد غيَّرت هذه الواقعة الوضع الاستراتيجي بمنطقة المشرق وجواره، فقد تمدَّدت السيطرة الإيرانية متطورةً عن سياسات مناطق النفوذ

إلى وضع استراتيجي جديد أثار بالطبع المخاوف ليس لدى شعوب المنطقة فقط، بل وأنظمتها في الخليج، و تركيا، وأثار بالطبع أيضا شهية إسرائيل، باصطناعه واقعا استراتيجيا جديدا زاد من ضعف العرب وإلغائهم شعوبا وأنظمة، في حين انصرف الإسرائيليون لمحاولة تصفية القضية الفلسطينية نهائيا، عمدت إيران بمقتضى وضْعها الجديد إلى تثبيت هذا الواقع في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، والاعتراف لتركيا بشراكةٍ صُغرى في المسألة الكردية وفي سوريا. وقد دفع ذلك الأمير سعود الفيصل للحديث في مؤتمر القمة العربية بمدينة سرت في ربيع عام ٢٠١٠ عن حالة الخواء الاستراتيجي التي تُعاني منها الأمة العربية نتيجةً للفعلَين الغزو الأميركي للعراق واستيلاء إيران على منطقة المشرق العربي استراتيجيا (تولّي أمر القضية الفلسطينية، ومحاولة الانفراد بأمن الخليج وممراته الاستراتيجية) وفعليا (وجود كتائب وجيوش لديها في العراق وسوريا ولبنان). وبحكم الأمر الواقع هذا كان على إيران التعامُلُ مع مسائل الأقليات الدينية والإثنية والجهوية - وعينها بالطبع على الأكثرية أو الأكثريات السنية التي اعتبرت التغْملُق الشيعي والعلوي والكردي والإسرائيلي موجَّها ضدَّها بالذات، إذ في الفترة نفسها٢٠٠٣ - ٢٠١٠ قُتل صدَّام حسين، مات الملك حُسين، وقُتل رفيق الحريري، وبدأ المسيحيون يتلاءمون مع الوضع الجديد، بينما ظلّ الأكراد مطمئنين إلى الرعاية الأميركية، وإلى

الوضع الجديد بالعراق بالتحالُف مع الحزبين الشيعة الحاكمين في الدولة الجديدة ولذا فإنّ الثورات العربية التي بدأت متأخّرةً بسبب الضغوط الهائلة من الأميركيين والإيرانيين والإسرائيليين، إنما اندلعت بعد تغيُّر السياسة الأميركية التدريجي، وبدأت في المناطق والدول التي كانت الأقلّ تعرضا للضغوط، في منطقة جنوب المتوسط، وبسبب علائق إيران الودية مع إسلامي السنة في العقد الأخير؛ فقد أظهرت اطمئنانا إلى تلك الحركات الشعبية، ما لبث أن انتهى إلى قلقٍ عارم عندما نشبت الثورة في سوريا، بؤرة نفوذها وسطوتها بالمنطقة، وحارسة تحالُف الأقليات لصالحها فيها. كان شعار الثورات الأول الحرية والكرامة، ولذلك فقد بدا في وجهٍ من وجوهه داخليا، كما بدا في وجهٍ آخر عربيا وشاملا، وبدا في وجهٍ ثالثٍ إسلاميا بحكم الضغوط الهائلة التي تعرض لها السنة بالذات من جانب الأميركيين والإسرائيليين والإيرانيين. وكما لم يفد طرفٌ غير إيران وإسرائيل من التدخل الأميركي؛ فإنه ما أفاد من التحرك الشعبي العربي والإسلامي من الأطراف الخارجية غير تركيا في المدى الاستراتيجي. أما المعنى العامّ والكبير لهذه الثورات فأمران: عودة الأغلبية إلى الشارع والمواقع العامة، والسعي لتغيير الوضع الاستراتيجي في منطقة جنوب المتوسط وشرقه لقد انتقل الوضع الاستراتيجي بالمنطقة بعد نهاية الحرب الباردة إلى قبضة الهيمنة الأميركية الأوحادية ووسط الضغوط الهائلة لواقع الهيمنة

تصاعد الغضب العارم من الولايات المتحدة وبخاصةٍ بعد حرب الخليج الثانية، وهكذا تصدّى الإسلاميون المتشددون للولايات المتحدة ولإسرائيل منفردين تقريبا، وقد رأت الولايات المتحدة من مصلحتها في هذا الواقع الجديد التحالُف مع إيران والأقليات التابعة أو الخاضعة لها في وجه هذا الاسلاميون المتشددون، بيد أنّ الواقع الثوري العربي الجديد شكّل ردّة فعلٍ شعبية واسعة بحيث جرى تجاوُزُ نوافر الأصولية المتشددة، والصيرورة إلى التغيير الاستراتيجي بدلا من الهجمات الانتحارية. وقد أدرك الأميركيون والأوروبيون ذلك فأقبلوا بعد تردُّدٍ لأسابيع إلى الترحيب بحركات التغيير؛ في حين انتهت إسرائيل وإيران إلى مواجهتها، وتركيا إلى الإفادة منها. وأيا ما تكن مواقف السعودية ودول الخليج من حركات التغيير في الشهور الأولى؛ فإنها أدركتْ أهمية وفائدة ما يحصُلُ في الشارع على المجرى الاستراتيجي العام، وسط تعمْلُق إيران وإسرائيل في سائر البقاع العربية المشرقية. إنّ هذا التحرك هو في وجه من وجوهه سعْي حثيثٌ لتحقيق ملاءمة استراتيجية افتقدتْها المنطقة منذ قرابة العقدين،ومن هنا جاءت مساعي مجلس التعاوُن الخليجي للتعامُل مع مشكلات البحرين واليمن وليبيا وسوريا. فقد اتجهت هذه المساعي والجهود لدعم إنجاز التغيير واستعادة الاستقرار على خلفية القُدُرات التي ظهرت من جانب الشعوب التي تتحرر بسقوط الأنظمة المرتَهَنة من السيطرة والاستقطاب، ومن الاستنزاف في الحروب الطويلة الأمد.

وليس من المنتظر أن تتخلّى إيران عن المحور الذي بنتْهُ لبنة لبنة في نحو العقدين، لكنّ الوضع السابق للهيمنة ثم للاستقطاب لن يعود، على أنّ التغيير الاستراتيجي الذي بدأت معالمُهُ تظهر ما أُنْجِزَ بعد، ولا يرجع ذلك للمقاومة الإيرانية والإسرائيلية فقط؛ بل لأنّ الفئات أصحاب المصلحة في الوضع السابق، لا يُظهرون استعدادا قويا للتخلّي عمّا كسبوه بغياب الأغلبية من جهة، وبسبب الوجه الإسلامي الظاهر لحركات التغيير من جهةٍ ثانية، إنه زمنٌ له مشكلاته وقضاياه وإشكالياته بالطبع، لكنه يبقى زمنا جديدًا.

تعد مصر المنطقة الوحيدة المعمورة بكثافة على طول الساحل الجنوبى للبحر المتوسط، وتعد بحجمها السكانى الذى يقارب التسعين مليوناً أكبر وأضخم رقعة معمورة فى شمال أفريقيا وغرب آسيا ابتداء من المحيط الأطلنطى وحتى حدود الهند. أما عن الموقع، فإذا كان مركز العالم القديم هو منطقة الشرق العربى فقد كانت مصر هى مركز ذلك الشرق، حيث تجتمع فيها القارات الثلاث، أفريقيا وآسيا وأوروبا.

أما فى العالم الحديث والمعاصر، فإن موقع مصر على قناة السويس وقربها الشديد من منطقة الخليج الاستراتيجية نفطياً وجغرافياً وعسكرياً يجعل من موقعها ذا أهمية إضافية. ولعل اجتماع أهمية الموضع والموقع، التاريخ والجغرافيا، مع انطلاق ثورة يناير الأولى من نوعها فى التاريخ المصرى الحديث هو الذى يجعل

من الدور المصرى محورياً فى صياغة مستقبل منطقتى العالم العربى والشرق الأوسط فى المديين القصير والمتوسط . بحسب صياغات جمال حمدان دائماً مركز دائرة قلت أو كبرت، ضاقت أو اتسعت، لكنها دائماً دائرة لها محيط وأبعاد وهى مركز ثقله وجاذبيته ولها الدور القيادى فيه ،والأرجح فى ضوء كل ذلك أن الدور المصرى الاستراتيجى فى مرحلة ما بعد الثورات العربية سوف يتضمن بعضاً من العناصر القديمة التقليدية وأخرى جديدة، وفى الحالتين فإن الدور الدور المصرى يبدو مرشحاً للتزايد واتخاذ أبعاد جديدة على خلاف بعض التوقعات التى تقلل من أهمية ذلك الدور مستقبلياً.

يمكن تصور الدور الاستراتيجى المصرى القادم بعناصره التقليدية والجديدة، فيجب تحديد دوائر المصالح المصرية فمن الناحية التاريخية يمكن التمييز بين حلقتين أساسيتين للدور المصرى الخارجى: الأولى داخلية شبه ثابتة، وهى الأكثر أهمية وتمثل نواة الأمن القومى المصرى والثانية خارجية متحركة وتمثل الحلقة المحيطة بهذه النواة. وبذلك فإن دوائر التحرك المصرى الخارجى فى مرحلة ما بعد نجاح الثورة وبناء الدولة يجب أن تتكون من حلقتين رئيسيتين.

الأولى، أو الداخلية فهناك دائرة المشرق والشام، ثم دائرة الجنوب والتى تضم السودان أساساً، وإن كانت تتسع لتصل إلى

منابع النيل وبعد ذلك هناك دائرة الغرب التى تمتد لتشمل ليبيا، ثم دائرة الشمال التى تضم الإطار المتوسطى الأوروبى، وأخيراً دائرة الخليج التى تشمل الجزيرة العربية، أما بالنسبة للثانية أو الخارجية، فهى تضم الدائرة العربية عموماً، والدائرة الإسلامية، والدائرة الأفريقية، وأخيراً الدائرة الجنوبية التى تضم دول العالم الثالث.

إذا نهضت مصر رفعت معها أمتها إلى قمة جبل الانتصار، ولو وهنت هبطت بالجميع إلى جب الانكسار، فعندما خرج الاحتلال البريطاني من مصر(القلب والمكان العبقري)- حسب وصف جمال حمدان- فتحت الطريق أمام تحرر العالم العربي ولما رسخ عبدالناصر حكم الثوار في مصر، ولم يطبق الديمقراطية قلده الثوار العرب، وبدأت فصول طويلة أسفرت عن استبدال (الاستعمار الخارجي) بـدكتاتورية داخلية، و عندما انتصرت مصر في حرب أكتوبر بدأت معالم انتعاشة ونهضة معيشية عربية بارتفاع أسعار البترول، ولما تخلت القاهرة عن خيار المواجهة الاستراتيجية الشاملة مع اسرائيل ودخلت مع السادات مرحلة خيار السلام الاستراتيجي لم تمض سوى سنوات ليحترف العرب تخليل الخيار في مؤتمرات ومناطق متنوعة حتى لو كان خيار صوب بعيد عن الطزاجة ومليء بالهرمونات بداية من مدريد ومروراً بـ أوسلو و وادي عربة وانتهاء بكامب ديفيد الثانية.

أما السعودي فيقوم الامن فيها على بعدين ،الأول توفير عوامل وحدة السلطة المركزية ودرء كل الأخطار الداخلية المحدقة بها من قبل القوى السياسية والاجتماعية الطامحة نحو السيطرة على السلطة أو التي تخطط للمنافسة أو المشاركة في السلطة ، ويعرّف بـ (الأمن الوطني)، والبعد الأخر للأمن قومي، أي توفير بيئة متصالحة مع النظام السعودي، بأن يكون الجوار الإقليمي منسجماً معه، ويخضع في مستوى آخر لنفوذه،وهناك بعد ثالث يعمل عليه النظام السعودي لتدعيم بعدي الأمن الوطني والأمن القومي، وهو الأمن الإستراتيجي، والذي يقوم في أحد جوانبه على تحقيق نفوذ في مناطق بعيدة لتحقيق غايات أخرى مثل مشاغلة خصومه في مناطق مختلفة من أجل إبعاد الخطز عن حدوده، أو بناء شبكة تحالفات من أجل المساعدة و احتواء أخطار تأتي من دول قوية ونائية ومؤثرة في النظام الدولي من أجل نقل خصوماته إلى جبهات بعيدة عن أراضيه ، لذلك عمل على الدوام من أجل تكريسه، فبعد اندلاع الثورة المصرية في يوليو ١٩٥٢ كان الهاجس الأكبر الذي راود السعوديين هو كيف يدرؤون عن أنفسهم رياح الثورة ، فشاغلوا الثورة في اليمن ، وحرّكوا حلفاءهم الاقليميين والدوليين من خلال شخصيات سياسية عربية في بلاد الشام.

وحين تفجّرت الثورة الإيرانية في ١٩٧٨، كان النظام السعودي ينظر إلى اشتعال النار في أحد (العمودين المتساندين) قد يحمل

أخطاراً على العمود الآخر، لذلك تمسّك آل سعود بالشاه محمد رضا بهلوي حتى اليوم الأخير، وكانت عبارة ولي العهد آنذاك فهد (الملك فيما بعد) نحن نتمسّك بالشرعيّة المتمثلة في الشاه، وحين انتصرت الثورة، وقامت حكومة شعبية منتخبة ألقت بظلالها وأمواجها على المنطقة العربية بصورة عامة، وعلى منطقة الخليج على وجه الخصوص، شعر النظام السعودي بأن أمنه الوطني والقومي في خطر إحتلال قوات النظام العراقي بقيادة صدام حسين للكويت في أغسطس ١٩٩٠، كان بمثابة ضربة قاصمة للأمن القومي والأمن الوطني للكيان السعودي معاً، الأمر الذي دفع به الى قرارات طوارىء، وكان كما لو أنه تلقى صدمة عنيفة في مركز تفكيره، أفقدته القدرة على ضبط إيقاعه.

كانت تجربة احتلال الكويت نقطّة تحوّل دراماتيكية في أمن الكيان السعودي في أبعاده الوطنية والقومية والإستراتيجية، من تداعيات تلك التجربة تراجع مفهوم الأمن الاستراتيجي لمنظومة مجلس التعاون الخليجي بعد أن دخلت الكويت وقطر والإمارات في إتفاقيات دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، الأمر الذي أدّى الى تفكّك المجلس، وشعور دول خليجية صغيرة بأن هيمنة الأخ الأكبر لابد من التفكير فيها ومنذ ذاك بدأت دولة خليجية مثل قطر تنطلق نحو أدوار كبيرة وطموحة.

طيلة فترة التسعينيات من القرن الماضي، كان النظام

السعودي يعاني من تداعيات الغزو العراقي للكويت وما بعده، والانعكاسات الداخلية التي رافقت التحوّل الاقليمي إثر صعود التيار السلفي الناشط سياسياً ودخوله في مجابهة سياسية مع النظام، وتبلوّر أيديولوجية الخروج على النظام.

الأخطر في هجمات الحادي عشر من سبتمبر هو في التداعيات، ففي مقابل برجي نيويورك قامت الولايات المتحدة باحتلال دولتين: أفغانستان في ديسمبر ٢٠٠١ والعراق في إبريل ٢٠٠٣ وفي هذين الاحتلالين تكبّد الكيان السعودي خسارة كبيرة على مستوى الأمن الإستراتيجي والأمن القومي على التوالي وفي العراق خسرت دولة كانت تشكّل بالنسبة لها صمّام أمان أمام النفوذ الإيراني، بل إن العراق في ظل الحصار الدولي (وكان الملك فهد يطالب بإبقائه بحسب وثيقة سريّة لإدارة كلينتون في دورته الأولى سنة ١٩٩٢) كان بمثابة ساتر ترابي في مواجهة إيران. سقوط بغداد في ٩ إبريل ٢٠٠٣ كان نهاية مفهوم الأمن القومي بالنسبة للكيان السعودي، وأن هذا الأمن بات مرتبطاً بدرجة رئيسية بالوجود الأميركي في العراق، شعرت السعودية بأن خسارة كبرى قد وقعت بسقوط النظام في العراق، فقد جاءت الأغلبية الشيعية للحكم، وأن التاريخ في هذا البلد قدّر له أن يبدأ بخلاف رغبة السعوديين.

كان الهاجس السعودي يتلخّص في أن العراق بات مجالًا

حيوياً لإيران، فقد عاتب الملك عبد الله وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري لوجود ثلاثة ملايين إيراني على حدود السعودية من الشمال، ونفى زيباري ذلك، ببساطة لأن هذا العدد الضخم لا يمكن أن يكون في ظل وجود القوات الأميركية ، وعاتب الملك عبد الله وليد المعلم، وزير الخارجية السوري بسبب دخول ستة ملايين إيراني الى العراق عبر الحدود السوريّة، ونفى المعلم ذلك، ببساطة لغياب حدود مشتركة بين سورية وإيران، وعاتب الأمير نايف مستشار الأمن القومي العراقي موفّق الربيعي لوجود مليون إيراني في مدينة الزبير، جنوبي العراق، ونفى الربيعي ذلك.

وإبرام صفقة بين السعودية وشركة أميركية لبناء سياج الكتروني على الحدود السعودية مع العراق يعبر في حد ذاته عن حالة قلق لدى الحكّام السعوديين منذ ٥ ديسمبر ٢٠١٠ أصبح الشرق الأوسط عموماً والعالم العربي على وجه الخصوص على عتبة تحوّلات كبرى لم يكن للعالم بأسره أن يتنبأ بوقوعها، الثورات العربية.

إن أهم ما نتج عن الثورات العربية ، أثر علي الكيان السعودي من محيط آمن فبعد ذهاب العراق على حدوده الشمالية، ذهبت مصر من الغرب بعد تراجع الأمن الاستراتيجي السعودي في ظل اشتعال الثورات العربية بات الحديث يدور حول الأمن الوطني الذي قد يخضع تحت تأثيرات متغيّرات إقليمية كبرى تنعكس

على الداخل، بما يجعل النظام السعودي بين قلق الوجود وخيار التغيير.

أما ملامح الاستراتيجية التي تعتمدها الإدارة الأميركية مع الشرق الأوسط في ظل الثورات العربية وما بعدها للمرحلة المقبلة، تتلخص هذه الملامح على النحو التالي:

١- التعامل مع كل حالة عربية بشكل منفرد، بما يضمن المصالح الأميركية، ولا مشكلة في التعامل مع الأحزاب الإسلامية ما دامت انخرطت في ديمقراطية العملية السياسية.

ودول الخليج (ماعدا البحرين) فإن هناك استراتيجية تغيير ديمقراطي طويلة الأجل ستعد لهذا الغرض، بما يضمن استمرار تدفق الطاقة إلى الأسواق العالمية.

٢- تعويض الحلفاء الذين خسرتهم الولايات المتحدة كحسني مبارك وزين العابدين بن علي، من خلال علاقات براجماتية مع الأنظمة الديمقراطية العربية الجديدة.

٣- السعي لتغيير صورة الولايات المتحدة الداعمة للأنظمة الدكتاتورية في العالم العربي، والسعي لترسيخ صورة أميركا الداعمة للديمقراطية، من خلال دعم الديمقراطيات العربية الوليدة.

٤- الاعتماد على قوى إقليمية جديدة في الشرق الأوسط لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة، مثل تركيا وإسرائيل والسعودية في الوقت الحاضر.

٥- عدم تقديم أي دعم عسكري للأنظمة العربية الديمقراطية الجديدة، واستبدال ذلك بدعم لمؤسسات المجتمع المدني باتجاه ترسيخ الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية.

زيادة الاختراق الخارجى للمنطقة العربية و مشهد التجزئة هما أسوأ ما يمكن أن تؤول إليه أحوال الوطن العربى وربما يكون أخطر نتائج المشهد من حيث وضعه العقبات أمام المشاهد البديلة وهو أن مقدماته وتداعياته تنطوى على تحلل الهوية العربية القومية عموما وتحلل بعض الهويات الوطنية خصوصا والمشهد الإصلاحى ويتمثل ذلك اقتصاديا فى التكامل والتنسيق القطاعى، وسياسيا فى إقامة تجمعات إقليمية بين أقطار متجاورة متشابهة التوجهات السياسية ومتقاربة فى المستويات الاقتصادية والاجتماعية و له متطلبات اجتماعية واقتصادية وله تفريعتان تتقاطعان وتتكاملان هما التعاون بين مجموعة من الأقطار العربية المجاورة والمتقاربة فى نظم الحكم وو ربما مستوى المعيشة والتى يمكن أن تشكل تجمعا جزئيا على أساس جيوسياسى ، وتحقيق تنسيق وظيفى وعام على نطاق يشمل كل أقطار الوطن العربى أو أغلبها على أنواع معينة ومحددة من الأنشطة فى المجالات

الاقتصادية والعسكرية والسياسية الخارجية ومن أهم الملامح المميزة نجدها في المداخل المختلفة للترشيد التي ستأتي من مجالات تطوير آليات جديدة لفض المنازعات العربية ـ العربية وفى درجة التبعية للعالم الخارجى وارتفاع القدرة العامة للمجتمع والدولة نتيجة لما يتصل بقيام هذا المشهد من الارتفاع التدريجى فى مستوى التبعية الشعبية والإنتاج والأمن والقدرة العسكرية، وكذلك ازدياد فاعلية لبعض مؤسسات الدول والمجتمع المدنى، ويقترب هذا المشهد فى بعض ملامحه من كونه بديلا لوقف التدهور فى بعض الأقطار عن كونه بديلا إصلاحيا حقيقيا الاستشراف الأهم هو المشهد التحولى أو البؤرى الذى يمثل الأشكال المرغوبة للوحدة العربية ويدور حول مفهوم الاتحادية أو الفيدرالية ويحتاج الوصول إليه أكثر من ثلاثة عقود وعدد من الخطوات المتقدمة على طريق الاستقلال والتنمية والديمقراطية، من هنا يتم الربط بينه وبين الديمقراطية والمشاركة الشعبية وبينه وبين الاستقلال ورفض التبعية وبينه وبين احترام الأصالة الحضارية والثقافية للأمة ليس كل ذلك فقط من منظور تجمع كل ما هو مرغوب فيه ولكن أيضا لأن هذه الأمور لها شروط ضرورية لانطلاق دولة الوحدة ثم استمرارها وتحقيق أهدافها ويفترض هذا المشهد قيام وحدة اتحادية عربية تضم معظم الأقطار العربية الرئيسية ومعها بعض أو كل الأقطار العربية الأخرى ، قد يبدو

ذلك بعيد الاحتمال مع الواقع إلا أنه لا يمنع من محاولة التعرف على الكيفية التى يمكن أن يتطور بها الوطن العربى إذا أمكن إتمام الوحدة السياسية ولهذا المشروع ملامح الإحساس بالانتماء إلى كيان عربى واسع يسترجع أمجادا سابقة ويوجد الشعور بالعزة وروح التحدى ويحدد طموحات المستقبل ولتحقيق ذلك نحن في حاجات إلي دراسات المجتمع والدولة فى الوطن العربى تنبع من الواقع.

الوحدة لن تتحقق إلا بعد وجود أقاليم كبرى للوطن العربى مثل المشرق، الجزيرة العربية، وادى النيل، المغرب الكبير وهذا ينطلق من العلاقة بين أى مجتمع والدولة و هى علاقة يحكمها التوازن بين قوى المجتمع المختلفة (حجما ونوعا ومصالح ووعيا) بقدر ما تكون العلاقة صحية وبقدر ما يكون وجود الدولة نفسه مبررا وبقدر ما تكون السلطة فى هذه الدولة شرعية بالمعنى السيوسيولوجى الواسع لمصطلح الشرعية. وهناك مشاورات جارية بين وزراء خارجية بلدان المغرب العربي، من أجل عقد قمة مغاربية عربية تمهد لإعادة إحياء الاتحاد المغاربي العربي، في هذه المشاورات التي انطلقت من تونس، مهد الثورات الشعبية العربية المعاصرة، تأكيداً على انه بمقدار ما يستعيد أبناء الأمة حريتهم وإرادتهم فإنهم يفتحون الطريق أمام دولهم نحو تحقيق سائر أهداف المشروع النهضوي العربي وفي مقدمها التكامل والوحدة . إن أقطار المغرب

العربي، موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا، تمتلك من الموارد البشرية والطبيعية ما يؤهلها لأن تشكل تجمعاً إقليمياً فاعلاً داخل الأمة العربية، والقارة الأفريقية، وحوض البحر المتوسط، بل يؤهلها، إذا تحررت من العقليات القطرية أو الفئوية الضيقة، أن تشكل نموذجاً يحتذى به في الأقاليم العربية الأخرى ونؤكد علي أهمية التواصل بين هذا التجمع الإقليمي الهام، الذي يضم ما لا يقل عن ثلث أبناء الأمة العربية، وبين كل أقطار الأمة العربية وقضاياها الكبرى، فيضع ثقل المغرب العربي الكبير في خدمة القضية الفلسطينية كما يستخدم وزنه من أجل معالجة كل القضايا العربية الساخنة المطروحة حالياً ، أو التي قد تبرز مستقبلاً، بروح من الموضوعية والاستقلالية عن أي ضغط أجنبي، وبمنطق التجرد والحرص على كرامة الإنسان وحقوق ووحدة الأوطان وسيادتها بعيداً عن أي تدخلات استعمارية مشبوهة الغايات والأدوات.

أما احتمالات تطور أنماط العلاقات المختلفة من تعاون وتعايش وصراع بين البلاد العربية كأقطار أو كمجموعات إقليمية كدولة واحدة والقوى الكبرى التى تتفاعل معها فى إطار النظام العالمى المعاصر وتتمثل المعطيات الدولية فى شكل الإطار العالمى الذى سوف يتم فى إطاره التطور العربى وذلك من النواحى السياسية والاستراتيجية والتكنولوجية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وتتمثل المعطيات الإقليمية العربية فى واقع الأقطار العربية

وقدراتها من ناحية وشكل العلاقة بينهما من ناحية أخرى، الاستشراف تحكمه اعتبارات عديدة من أهمها معرفة دقيقة بالواقع الاقتصادى العربى الراهن والكشف عن آليات التطور والنمو الاقتصادى المعاصر فى ظل تغير سريع ومتسارع فى أوضاع الاقتصاد العالمى وفى ميادين العلم والتكنولوجيا فقد يتطلب ذلك البدء بوصف وتحليل النمو الاقتصادى والاجتماعى فى الوطن العربى وعرضًا لأهم الاتجاهات الرئيسية المحتملة للتطور العالمى فى المجال الاقتصادى وفى مجال العلم والتكنولوجيا قبل عرض أفاق التطور الاقتصادى العربى فى ظل مشاهد المستقبل المرتقب.



المراجع والمصادر

* الحركات الإسلامية والديمقراطية،دراسات في الفكر والممارسة، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ،مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩
* جماعة الإخوان المصرية ..مشاركة الإسلاميين في بيئة سياسية مغلقة الدكتورعمرو حمزاوي وناثان ج . براون، أوراق كارنيجي، العدد ١٩ مارس ٢٠١٠.
* عبدالله بن بجاد العتيبي، منصور النقيدان، عمر الترابي ، مشاري الذايدي. الإخوان في الخليج ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، ط الرابعة ،٢٠١١
* سامي ريفيل ،إسرائيل على جبهة الخليج العربي، دار يدعوت أحرنوت. وترجم الكتاب إلى العربية محمد البحيري بعنوان قطر وإسرائيل.. ملف العلاقات السرية، دار جزيرة الورد
* بينة الملحم ، لماذا تأخر سقوط نظام الأسد؟،صحيفة الرياض ، ٨ ابريل ٢٠١٢
* نواف القديمي،١٢ الاسلاميون وربيع الثورات (٢) الاسلاميون والنظام الديمقراطية صحيفة الرياض، ابريل ٢٠١٢ ،عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
* رسالة المؤتمر الخامس عام ١٩٣٦ وفي رسالة مشكلاتنا في ضوء النظام الاسلامي عام ١٩٤٨ ،مجموعة رسائل حسن البنا ،دارالدعوة للنشر ،١٩٨٩
* تقي الدين النبهاني ،الدولة الإسلامية، من منشورات حزب التحرير، ط ٧،دار الأمة للطباعة والنشر، ٢٠٠٢

* هشام يونس، التيارات الدينية في السعودية.. الإخوان

* وثيقة مبادرة الإخوان لإصلاح مصر، مارس ٢٠٠٤ م.

* أبو الفضل الاسناوي ،رصد أولي لاتجاهات السياسة الخارجية للإخوان في مصر

* البرنامج الانتخابي للإخوان ، في انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٥

* البرنامج الانتخابي للإخوان ، في انتخابات مجلس الشورى لعام ٢٠١٠

* البرنامج الانتخابي للإخوان ، في انتخابات مجلس الشورى لعام ٢٠١٠، البرنامج العام لحزب الحرية والعدالة

* برنامج الدين والحياة بقناة الجزيرة والحلقة عن شباب الثورات العربية مقدم البرنامج عثمان عثمان ضيف الحلقة علي العمري رئيس منظمة فور شباب العالمية

* نبيل عبدالفتاح، إدارة السياسة الخارجية في مرحلة الانتقال ..الاستمرارية والتردد والتلكؤ، جريدة الأهرام، أكتوبر ٢٠١١ م.

* دولة قطر وطموحها اللامحدود ،موقع عرب ريم ،٣٠ نوفمبر٢٠١١

* ايمان رجب، انقسام طائفي: دلالات استمرار العنف وعدم الاستقرار في البحرين، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،١٤ ابريل ٢٠١٢

* ايمان رجب، التناقض: كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟، صحيفة الأهرام ،١٠ فبراير ٢٠١٢

* كوشن عمر، روسيا والثورات العربية ، الجزيرة نت ، ٢١ ابريل ٢٠١٢

* الدكتور خالد حنفي ، سيناريو برقة : الكيانات المستقلة علي الحدود العربية – الافريقية ،مجلة السياسة الدولية،يوليو ٢٠١١، ابريل ٢٠١٢

* محمود محيى،الإعلام الإسرائيلى: علاقة واشنطن والإخوان حتمية،اليوم السابع،١٨ يناير ٢٠١٢

* عبد الستار قاسم ، تصاعد شأن العرب مع ثوراتهم ، الجزيرة نت،٢٢ ابريل ٢٠١٢

* أيهود يعاري ، عوديت عيران ، عاموس يادلين ، مارك هيلر ،الدكتورة عوفرا بانجو، الدكتور مائير ليتفاك الربيع العربي.. عام على انطلاقه.. نظرة للمستقبل ،

مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي ،٢٥ يناير ٢٠١٢

* ريشار لاوب وأوليفيا بوركوفيتش، إسرائيل مستقبل يلفه الشك، دار رسلينج للنشر ،دار تل أبيب ، ط١ ،٢٠١٢

* عرض وديع عواودة عن كتاب إسرائيل مستقبل يكتنفه الشك ،الجزيرة نت،٢٩ مارس ٢٠١٢

* الدكتور يحزقيل درور ، مطلوب قائد لإسرائيل ، ط١ ، ٢٠١١

* فيلم سينمائي إسرائيلي للمخرج يارون كفتوري عرض في ٢٠١٠ يتوقع زوال إسرائيل بذكرى مئويتها عام ٢٠٤٨

* نيكولاس بلانفورد، المارد الشيعي يخرج من القمقم.. ٣٠ عامًا من الصراع بين حزب الله وإسرائيل ، ترجمة حسان بستاني وزينة إدريس، الدار العربية للعلوم، ط١ ، ٢٠١٢

* مجموعة من الباحثين ، رياح التغيير في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ٢٠١١

* الإسلاميون والحكم.. التحديات والفرص ، الجزية نت ، ٢٠١٢

* اللواء غيورا أيلاند ، دراسة قلاقل الشرق الأوسط وأمن إسرائيل، معهد دراسات الأمن القومي – جامعة تل أبيب

* الدكتور أحمد سعيد نوفل ، اللواء موسى الحديد، الدكتور محمد خير مامسر، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ندوة أثر الثورات العربية وتفاعلها الإقليمي والدولي على القضية الفلسطينية ومستقبلها ، ١١ فبراير ٢٠١٢

* عدنان هياجنة، عزيز حيدر، جوني منصور ، الموقف الاستراتيجي الأميركي الإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ط١ ، ٢٠١١

* عبدالوهاب محمد الجبوري ، الثورات العربية بعين ثالثة ، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

* عماد الدريملي ، الفلسطينيون بعد عام من الربيع العربي تأثيرات وتطلعات لا تخلو من الهواجس، القدس العربي ، ١٥ فبراير ٢٠١٢

* خدمة أبحاث الكونجرس . تبعات الثورات العربية على مصالح أمريكا وسياساتها في المنطقة . ٧ مارس ٢٠١٢

* علاء بيومي، تأثير الثورات العربية على سياسة أمريكا في المنطقة، صحيفة الراية، ٢١ مارس ٢٠١٢ ، و قراءة في أحدث تقارير خدمة أبحاث الكونجرس عن تأثير الثورات العربية على سياسة أميركا في المنطقة، ا بي ثي ارابيك . نت ، ٣ ابريل ٢٠١٢

* بلال الشوبكي ، غربيون يبحثون تأثير الثورات العربية على إسطنبول دراسة: إسلاميو تركيا والتحكم في السياسة الخارجي، اسلام اون لاين، ١٥ ابريل ٢٠١٢

* الدكتور سفانتي كورنيل ، عودة الاهتمام التركي بالشرق ، مجلة الشرق الأوسط (فصلية) ،عدد شتاء ٢٠١٢

* مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، القضية الفلسطينية ٢٠١٢ في ضوء الثورات والتغيرات في العالم العربي ، ١٩ يناير ٢٠١٢، شارك في الندوة الدكتورمحسن صالح ،الدكتور حسين أبو النمل ، محمد اشتية، موسى أبو مرزوق، الدكتورماهر الطاهر، الدكتور عماد الحوت ،الدكتور يحيى حسين ، محمد الراشد،الدكتور طلال عتريسي ، بشارة مرهج ، ماجد عزام ، الدكتور مجدي حماد

* معهد الأمن القومي الإسرائيلي ، دراسة عام على الربيع العربي: التأثيرات الإقليمية والدولية ،مارس ٢٠١٢، شارك فيها عاموس يلدين ، عوديد عيران وأخرون

* الكاتب أمل خيزي ، دراسة، عام بعد الربيع العربي.. أمن إسرائيل في خطر ، ١١ مارس ٢٠١٢

* التّوازنات والتّفاعلات الجيوستراتيجيّة والثّورات العربيّة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٤ أبريل ٢٠١٢

* عبد الخالق عبد الله ، انعكاسات الرّبيع العربيّ على دول مجلس التّعاون الخليجي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،١٦ ابريل ٢٠١٢

* قاسم قصير، الاخوان وتحديات السلطة ، موقع العصر،٨ ابريل ٢٠١٢

* الدكتور فواز موفق ، إسرائيل وثورات الربيع العربي : مصر وسوريا أنموذجان، مركز الدراسات الاقليمية في جامعة الموصل
(سيمينار الاربعاء)،٢٠١٢
* مركز الجزيرة للدراسات ، مركز القاهرة للدراسات التركية، العلاقات الإيرانية-التركية في ظل الثورات العربية ،٢٠١٢ البياتي.
* تركيا والعراق... ما بين الثورة السورية والتأثير الإيراني؟ ، موقع علي ، ، العصر ، ٢ أبريل ٢٠١٢
* الدكتور عبد العزيز كامل ، المشروع الإسلامى.. مائة عام من الحصار،صحيفة الشعب ، ١٩ أبريل ٢٠١٢
* مؤتمر إسرائيل اليوم ومستقبلها حتى العام ٢٠١٥ ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، شارك فيه جواد الحمد ،الدكتور مسعود اغبارية، نواف الزرو،الدكتور نظام بركات ،الدكتور محمد صقر ،الدكتور خالد أبوعصبة،الدكتور اسعد غانم ،الدكتور جوني منصور، اللواء موسى الحديد ، إبراهيم عبدالكريم، خلود الأسمر، الدكتور عماد جاد، الدكتور رائد نعيرات
* مؤتمر السياسات والبرامج اللازمة فلسطينياً وعربياً لتوجيه السيناريوهات المحتملة للصراع العربي-الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥، الجامعة اللبنانية الدولية بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط،٢٤ مايو ٢٠٠٦
* الدكتورة مليحة التون ايشك ، الخيارات الإستراتيجية لتركيا، إقليميا ودوليا وموقع الوطن العربي منها، ٣٠ ابريل ٢٠١١
* ما بعد ثورة تونس ، موقع المسلم ، ١٧ محرم ١٤٣٢ هـ
* الدكتور خالد حنفي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية ، سيناريو برقة : الكيانات المستقلة علي الحدود العربية – الأفريقية ، مجلة السياسة الدولية
* عصام الفيتوري، ليبيا: بداية تقسيم؟ ، رويترز
* راجح الخوري ، ليبيا في قبضة التقسيم ؟ ، النهار

* ليبيا من الديكتاتورية إلى التقسيم، القدس العربي، منتديات نجوم ليبيا

* بسام رمضان ، خبراء، تقسيم ليبيا يهدد أمن مصر ، بوابة الوفد، ٦ مارس ٢٠١٢

* الثورات المزعومة التي رسمتها أمريكا في أولي نتائج الديمقراطية نحو تقسيم ليبيا، وكالة سانا ،٦ مارس ٢٠١٢

* ليبيا التقسيم الناعم ، اليمامة

* فؤاد العلوي، القاعدة..العدو الذي يهدد مصير اليمن..والعوالق تورا بورا.. والعولقي أسامة اليمن

* الدكتور خالد ممدوح العزي ، مستقبل اليمن السياسي...بظل الرئيس التوافقي الجديد،٢٦ فبراير ٢٠١٢

* محمد الصايغي، جمانة فرحات، مستقبل اليمن.. رهانات الحاضر وتراكمات الماضي ،رويترز ، الأخبار ، العدد ١٦٣١ ، عربيات ، ٩ مارس ٢٠١٢

* مؤتمر اليمن إلى أين: نحو رؤية معاصرة لبناء اليمن الجديد، شارك فيه الصحفي عبد الباري طاهر ، الناشط السياسي هاني الجنيد واخرين ، ٢٢ نوفمبر ٢٠١١

* نظرة علي مستقبل اليمن ، شبكة الاخبار العربية ا ان ان ،٥ مايو ٢٠١٢

* د. عزمي بشارة؛ ثورتا تونس ومصر شكّلتا وعياً ديمقراطياً عربياً .. والإصلاح بات ضرورة حتمية، صحيفة ايلاف الالكترونية ،العدد ٤٠٠٤ ، ٨ مايو ٢٠١٢

* مؤتمر الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي،

شارك فيه الدكتور عزمي بشارة ،الدكتور فارس بريزات،الدكتور لطفي طرشونة،الدكتورة عائشة التائب ،الدكتور المولدي الأحمر، الدكتور علي المحجوبي،الدكتور محمد الحبيب ،الدكتور نور الدين جبنون ،الدكتور عبداللطيف الحناشي، عزالدين عبدالمولى، الدكتور سمير المقدسي، الدكتور كمال عبد اللطيف،الدكتور سالم الأبيض،الدكتور هيكل بن محفوظ ، عدنان المنصر، سهيل الحبيب،الدكتور محمد المالكي، محمد الهدار، الدكتورة أحلام الضيف، جمال باروت، الدكتور محمد الصفار، الأمين البوعزيزي، وائل العيفي، مايو ٢٠١٢

* احمد يوسف القرعي، مجلة السياسة الدولية، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول مستقبل الوطن العربي ١٧ اكتوبر ١٩٨٧

* ندوة الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق،مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية،٦ فبراير ٢٠١٢، شارك فيها نخبة كبيرة من خبراء وباحثو الوطن العربي

* أحلام إمبراطورية فارس ، صحيفة الشرق الأوسط ، ١٩ أبريل ٢٠١٢، العدد ١٢١٩٦

* شاكر النابلسي ، الحوار المتمدن ، العدد ١٥٣٥ ، ٢٠٠٦، محور مواضيع وابحاث سياسية

* يوئيل جوجنسكي ، نظرة عليا علي اليمن ، القدس العربي، التجديد نيوز صحافة عالمية : اليمن .. بين ايران والسعودية والقاعدة وبين الغرب ، ٦ يوليو ٢٠١٢

* عوض العبدان، تقرير سري وخطير: حملة لتشييع السنة في البصرة عن دراسة أعدتها لجنة الدراسات والبحوث في حركة تحرير الجنوب

* المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن: مشاورات إحياء الاتحاد الحضاري العربي ، ٢٠ فبراير ٢٠١٢

* هكذا تكسب إيران الوقت ،الوطن اون لاين ،٥يونيو ٢٠١٢

* حوار مع الدكتور محمد مجاهد الزيات نائب مدير المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط اجراة السيد عبد الفتاح عن ايران والشرق الاوسط، صحيفة المطرقة ٥ يونيو ٢٠١٢

* الفيلسوف جورج هيجل ، كتاب محاضرات في فلسفة التاريخ – العالم الشرقي

* إيران.. والخروج من التاريخ، صحيفة الاقتصادية، ٢٢ مايو ٢٠١٢

* دولة الفرس (الامبراطورية الفارسية) قبل البعثة ، موقع مع المقالات ،٢٦ يوليه ٢٠٠٣

* مصارحات ابراهيم الشيخ ، ايران مازال لديها الكثير لتلعب به،٢٠١٢

* هنري كيسنجر،الاحتمالات الكارثية للصراع الأمريكي الإيراني في العراق، صحيفة انترناشونال هيرالد تريبيون

* صحيفة المصري اليوم حوار مع ، الشيخ يوسف القرضاوي

* مذكرات أرييل شارون، ترجمة أنطوان عبيد ، مكتبة بيسان، الطبعة الأولى، ١٩٩٢

* التحالف الاستخباراتي السوري الايراني في المنطقة لصالح الامبراطورية الفارسية ؟، الحوار المتمدن،العدد ٢١٩٨ ،٢١ فبراير ٢٠٠٨

* يوسف عزيزي ،الدولة ـ الأمة في إيران، صحيفة الزمان، العدد ٤١٢١، ١٣فبراير٢٠١٢

* المدخل الجيوستراتيجي للثورات العربية،٢٩ ابريل٢٠١٢ ،صوتكم

* التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، أبريل ٢٠١٢

* التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية،صحيفة الأحداث،٣٠ ابريل ٢٠١٢ ،العدد١٦٢

* دورمصر الخارجي بعد ثورتها ، ضياء رشوان، المصري اليوم ، ١٢ يونيو ٢٠١٢

* مركز بليفر للدراسات الدولية، ندوة مستقبل الشرق الأوسط بعد الثورات العربية،شارك فيها الدكتور غراهام أليسون، الدكتور نيكولاس بورنز،الدكتور أشرف حجازي،الدكتور جوزيف سي ناي

* عبد الحميد قدس ، في الربيع العربي: سقوط نظرية الأمن الاستراتيجي السعودي رمضان مصباح باحث مغربي، إلى أين يمضي الشباب العربي الثائر،

* مقدمات لفهم ما يجري؟، ١٣ ابريل ٢٠١٢

* رضوان السيد،الموقف الاستراتيجي للعرب في زمن الثورات،صحيفة الشرق الاوسط

* مقال هنري هيسنجر ، ستة أسئلة من شأن الاجابات حولها ان تحدد السياسة

الأميركية تجاه الربيع العربي، صحيفة واشنطن بوست فؤاد عجمي،عن الثورة السورية، وال ستريت جورنال مقال المفكر الأمريكي

* حسين عبد الحسين، ربيع أمريكا الاستراتيجي،مجلة ربيع العرب،٥ ابريل ٢٠١٢

* شريف عبد الغني، بقاء الأسد وإعادة إنتاج مبارك وبن علي والقذافي، العربية،٨ يونية ٢٠١٢

* مركز دراسات الشرق الأوسط، ندوة الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية، ٢٠اكتوبر ٢٠١١.

المحتوى

شركة الأمل للطباعة والنشر
(مورافيتلى سابقاً)
ت: 23904096 - 23952496

إن التحولات الجذرية التي طرأت على الشرق الأوسط بفضل الربيع العربي هي التي تجر واشنطن اليوم إلى مواجهة أوضح وأخطر مع روسيا والصين حول الملف السوري. فالحرب الباردة التي اعتقدنا أنها انتهت سنة 1989 عادت عاتية وساخنة في الاختلاف الخطير حول التعامل مع الحالة السورية المعقدة واصطفاف المحيط العربي عموما إلى جانب الرؤية الغربية مقابل وقوف إيران مع النظام السوري في لحظة فارقة تستعد فيها إسرائيل إما لعمل عسكري مسنود أمريكيا وإما للانخراط في مخطط شيطاني يؤلب بعض الدول العربية لإعلان حرب ضد إيران (تكون نسخة معدلة من الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988) ونكون نحن بالطبع حطبها وهي لا تخدم لا أمننا ولا مصالحنا بل إنها حرب خاسرة حتى لو ربحنا فيها مواقع ظرفية.



الغلاف... د. خالد سرور

الثمن: ثلاثة جنيهات



www.gocp.gov.eg